

السياسة النقدية و دورها في ضبط عرض النقود في الجزائر

2020-2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية و المحاسبة

تخصص : مالية وبنوك

تحت إشراف الأستاذ :

* د. يبرير محمد

من إعداد الطالبين :

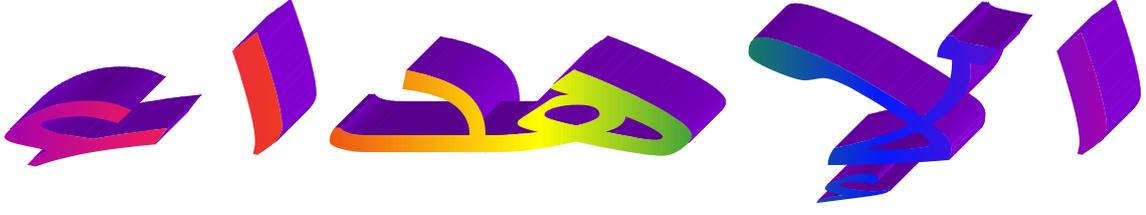
* عبد الحكيمي سفيان

* سعيدي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة :

مشرفا	جامعة سعيدة	يبرير محمد
رئيسا	جامعة سعيدة	بن قدور علي
مناقشا	جامعة سعيدة	العشعاشي مصطفى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي هدانا لنعمة الإسلام والصلاة والسلام على معلم البشرية، وهدانا إلى طريق العلم والإيمان.

إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود...إلى رمز يجسد الكفاءة والخلود إلى أُمي الغالية أطال الله بعمرها.
إلى الذي لا تعوضه كنوز الدنيا الذي احترق كالشمعة لينير لي درب الحياة أبي العزيز أطال الله بعمره.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى إخواني ياسين ، أحمد .

و إلى أعت أخت وصديقة رفيقة الدرب التي تعجز الكلمات عن شكرها" خولة "

إلى كل من جمعني معهم صداقة الجامعة .

إلى كل الأقارب و أصدقائي الذين هم بمثابة إخوتي .

الحمد لله

الحمد لله الذي خلقنا وعلمنا ورزقنا نحمده تعالى عدد خلقه ورضي نفسه ووزن عرشه ومداد كلماته،

أما بعد فإن إهدائي يتقدم إلى أُمي الغالية فداها حياتي و إلى أبي أسكنه الله فسيح جناته ،

و إلى أخي العزيز و زوجته رحمهما الله و أسكنهما فسيح جناته ،

و إلى أبناء أخي أدامني الله في خدمتهما ،

إلى كل العائلة الكريمة و الأقارب ،

إلى أصدقائي الأعمى الذين هم بمثابة الإخوة ،

إلى كل أستاذ أدى واجبه وبلغ رسالته بجد وإخلاص و قدر حمل أمانته

إلى كل طالب جاهد في سبيل علمه لا للسمعة واللهم وإنما لغاية أولها علم وآخرها شهادة

شكر و عرفان

بسم الله والصلاة و السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أولا الحمد و الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا نعمة العلم و ألهمنا الإرادة و الصبر و المثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع .

و اعترافا بالود و حفظا للجميل و التقدير و الامتنان ، نتقدم بجزيل الشكر و بأسمى عبارات التقدير و الإحترام للأستاذ المشرف " إبرير " الذي لم يبخل علينا بجهده و توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشرافية .

وشكر خاص لأولياننا على تربيئنا ، و تأديبنا و تعليمنا ، راجين من الله عز وجل أن يحفظهم جميعهم و أن يجعلهم قرة عين لنا .

كما نتوجه بالشكر لكل الأساتذة الذين تابعنا معهم المشوار الدراسي من أول سنة بكلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير على النصح و التوجيه كما نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو من بعيد وكل من كان له الفضل علينا .



الصفحة	المحتوى
-	البسمة
-	الإهداء
-	شكر و تقدير
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق
أ- خ	المقدمة العامة
32-01	الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية
02	مقدمة الفصل
14-03	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية
03	المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية
04	المطلب الثاني : السياسة النقدية في المدارس الإقتصادية
12	المطلب الثالث : أنواع السياسة النقدية
20-14	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية
14	المطلب الأول : أدوات الكمية للسياسة النقدية
16	المطلب الثاني : أدوات الكيفية للسياسة النقدية
18	المطلب الثالث : أدوات الأخرى للسياسة النقدية
27-20	المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية
20	المطلب الأول : الأهداف الأولية للسياسة النقدية
21	المطلب الثاني : الأهداف الوسطية للسياسة النقدية
24	المطلب الثالث : الأهداف النهائية للسياسة النقدية
31-27	المبحث الرابع : قنوات إبلاغ السياسة النقدية
27	المطلب الأول : قناة سعر الفائدة
28	المطلب الثاني : قناة سعر الصرف
29	المطلب الثالث : قناة أسعار السندات

29	المطلب الرابع : قناة الإئتمان
32	خلاصة الفصل
69-33	الفصل الثاني : دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي
34	مقدمة الفصل
43-35	المبحث الأول : ماهية البنك المركزي
35	المطلب الأول : نشأة و مفهوم البنك المركزي
38	المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي
40	المطلب الثالث : العرض النقدي
47-43	المبحث الثاني : استقلالية السلطة النقدية عن أداء السلطات التنفيذية
43	المطلب الأول : ماهية استقلالية البنوك المركزية
44	المطلب الثاني : مبررات استقلالية البنوك المركزية
45	المطلب الثالث : قياس درجة استقلالية البنوك المركزية
59-47	المبحث الثالث : خلق النقود
47	المطلب الأول : خلق النقود من طرف البنوك التجارية
49	المطلب الثاني : إصدار النقود من طرف البنك المركزي و الخزينة العمومية
54	المطلب الثالث : قياس خلق النقود و عرض النقود
68-59	المبحث الرابع : تجارب بعض الدول في مجال استقلالية السياسة النقدية
59	المطلب الأول : تجارب الولايات المتحدة الأمريكية
61	المطلب الثاني : تجارب فرنسا
63	المطلب الثالث : تجارب مصر
64	المطلب الرابع : تجارب تونس
69	خلاصة الفصل
121-71	الفصل الثالث : النظام المصرفي الجزائري و السياسة النقدية 2000 - 2020
72	مقدمة الفصل
89-73	المبحث الأول : تطور النظام المصرفي الجزائري
73	المطلب الأول : مرحلة إقامة النظام المصرفي المالي الجزائري
79	المطلب الثاني : المحطات الرئيسية لإصلاح النظام البنكي

83	المطلب الثالث : تطور الجهاز المصرفي بعد قانون النقد و العرض
96-89	المبحث الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر 2017-2000
89	المطلب الأول : السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1962-1979
91	المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1982-1989
92	المطلب الثالث : السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2017
120-96	المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود في الجزائر 2020 - 2000
96	المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية في الجزائر
103	المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر
109	المطلب الثالث : تطور الكتلة النقدية و مقابلتها في الجزائر خلال فترة 2000 - 2020
121	خلاصة الفصل
122	الخاتمة العامة
129	قائمة المراجع

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكثر الدول .	46
02	ميزانية البنك المركزي.	49
03	تطور معدلات التضخم لفترة 2000-2020.	97
04	تطور معدلات النمو في الجزائر لفترة 2000-2020	99
05	تطور الميزان المدفوعات وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لفترة 2000-2020.	101
06	تطور معدل إعادة الخصم لدى البنك الجزائري	104-105
07	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لفترة 2000 - 2020 .	106
08	تطور الكتلة النقدية و معدل السيولة لفترة 2000 - 2020	111
09	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2020 .	115-116

فهرس الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	عرض النقود في التحليل الكينزي.	07
02	الهيكل التنظيمي النقدي و المالي الجزائري حتى عام 1988.	82
03	تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 2000 - 2020	97
04	العلاقة بين السعر الصرف و ميزان المدفوعات .	101
05	تطور ميزان المدفوعات و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 2000-2020	102
06	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لفترة 2000 - 2020.	107
07	تطور الكتلة النقدية و معدل السيولة لفترة 2000 - 2020	112
08	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2020 .	116

مقدمة عامة

تعتبر النقود أداة للربط بين أوجه النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها واستهلاكها، التي تطورت عبر التاريخ حسب أهمية وظائفها في الاقتصاد، فقد حظيت النقود باهتمام كبير من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لما لها من دور هام في عملية تمويل التنمية، و رفع معدلات النمو و تحقيق التوازن الاقتصادي، فخلال هذا التطور عرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة مختلفة حولها، انطلاقا من اعتبارها حيادية في الاقتصاد كونها وسيلة تغطية للمعاملات فقط من وجهة نظر الكلاسيك، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة في عهد كينز ثم النقديين، حيث أصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المنشط أو المثبط في النشاط الاقتصادي، حسب تحكم السلطات النقدية فيها، هذا و قد جعل تنظيم عرض و تداول النقود ضرورة ملحة، و عليه فإن أية هيئة ما لديها سلطة لتنظيم عرض و تداول النقود هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، و هي السلطة النقدية، هذه السلطة ليست هيكلًا جامدا تمر عبره النقود، بل عليها إذا تنظيم عرض و تداول النقود، ما دام لها تأثيرات قوية على الإنتاج و التشغيل و التضخم و التوازن الخارجي، و تدخلها في تنظيم عرض و تداول النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، يسمى سياسة نقدية.

أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، و أصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، و يظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة و استقرار الأسعار و تدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، وهذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها و أدواتها و منهجيتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، و عليه يعتبر ضبط العرض النقدي من الأهمية، و من ذلك تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، و هو ما يؤدي إلى التوازن و الاستقرار الاقتصادي.

إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لضبط العرض النقدي تتم تحت مسؤولية البنك المركزي (السلطة النقدية) و الذي يقوم بمراقبة فعلية و حقيقية للمعروض النقدي، طالما يمتلك الأدوات و الوسائل



اللازمة و الضرورية لتثبيت التدفق النقدي، و من ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة بما يتماشى ووضعية الاقتصاد و إمكانياته، و حتى يقوم البنك المركزي بذلك ينبغي عليه أن يتمتع بقدر معين من المرونة و الحرية بعيدا عن تدخل الجهاز التنفيذي، و لقد شهدت السنوات الأخيرة حصول الكثير من البنوك المركزية على درجة عالية من الاستقلالية، ضمانا لسلامة و فعالية السياسة النقدية، من خلال رسم سياسة نقدية تعتمد على دراية واسعة بالأدوات و كفاءة عالية في استخدامها.

أما في الجزائر نجد أنه قبل قانون النقد و القرض (90-10) كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط و لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، و لم تعد كأداة لتكوين رأس المال، و إنما كظاهرة حسابية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصلة، غير أنه تقطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي و السلبي للنقود و إعطاءها مفهوم جديد يتمثل في اعتبارها وسيلة لتداول رأس المال، فأصبحت النقود كأداة للقرض و التنمية و بالتالي ظهر دورها الايجابي و تأثيرها المباشر على الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك، و أصبحت أداة إستراتيجية مهمة.

-أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد و القرض (90-10)

،المعدل و المتمم بالأمر (03-11) ، و اللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض و تداول النقود، و الذي كرس مبدأ الاهتمام و التوسع في استخدام السياسة النقدية و تحديد أدواتها و الإشراف عليها و تقييمها، و منح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، و هو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية.

ظهر مع بداية الألفية الثالثة تطبيق سياسة نقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف و معتدل، فائض هام لميزان المدفوعات، نسبة ايجابية للنمو الاقتصادي مع نسب عالية من البطالة، و يعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية أنفا، حيث اعتمدت الجزائر سياسة نقدية و مالية توسعية تماشيا مع برنامجي الإنعاش و الدعم الاقتصادي. لذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي تعد من أكثر المواضيع مثارة

للمناقش و الجدل، وبناء على ذلك وفي ظل: تزايد التوجه نحو استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، المناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم، والمطالبة بمنح البنك المركزي أكبر قدر من الاستقلالية.

إشكالية البحث :

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية وهي:

1. فيما يتمثل الإطار النظري للسياسة النقدية؟
2. ما هو دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي؟
3. كيف تؤثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية؟
4. ما هو مسار السياسة النقدية في الجزائر؟
5. كيف كان تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الإقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث:

- 1- يمثل الإطار النظري للسياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة.
- 2- تعتمد السلطة النقدية في ضبط المعروض النقدي على مختلف أدوات السياسة النقدية المباشرة.
- 3- يؤثر استقلال البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي.
- 4- أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر هي الإصلاحات التي مست النظام المصرفي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم دراسة تحليلية عن موضوع السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، واعتباره موضوعا يمس جانبا هاما من الإصلاحات التي قامت الجزائر في فترة 2000/2020.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر .
- توضيح وتفسير العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية .
- معرفة تطور أدوات وأهداف السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري .
- تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر .

دوافع اختيار الموضوع:

إن من جملة الدوافع التي قادتنا إلى اختيار الموضوع:

1. تناسب الموضوع مع تخصص الطالبين .
 2. الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي.
 3. الرغبة في معرفة أهم محطات الإقتصاد الجزائري ومعرفة مسار السياسة النقدية في الجزائر .
- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسا لدراسة المشاكل الإقتصادية التي تمس الإقتصاد، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الإقتصادية ، وبالتالي المساهمة في حل المشكل الذي تعاني منه الجزائر .

المناهج والأدوات المستخدمة في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع المدروس والإمام بكل جوانبه اقتضى الأمر الاعتماد على:



-المنهج التاريخي : من خلال تتبع مسار الاقتصاد، وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

-المنهج الاستنباطي : من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية من البحث المتعلق بالكتلة النقدية .

-المنهج الوصفي : من خلاله سنستعرض ماهية السياسة النقدية والعرض النقدي.

كما استخدمنا مجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في:

-مجموعة من القوانين والتشريعات.

-أدوات التحليل الإحصائي ، كالجداول، الأشكال البيانية.

صعوبات البحث:

-قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع خاصة الكتب.

-التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

دراسات سابقة :

لقد تناولت السياسة النقدية العديد من الدراسات تتعلق بحالة الجزائر عموما ويعتبر بحثنا هذا تكملة للبحوث السابقة ومن هذه البحوث نذكر على سبيل المثال:

1- بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري (1970 - 2011) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر والتي تناولت السياسة النقدية من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية للجزائر في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1970 - 2011 ، وحاول فيها الباحث إسقاط الضوء على التغير الحاصل في السياسة النقدية بالجزائر بعد الإصلاحات المختلفة التي شهدتها إضافة إلى إبراز دور السلطة النقدية ومجهوداتها الساعية إلى التغير البناء.

2- مذكرة ماجستير، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، مقدمة من طرف الطالب إكن لويس تحت عنوان السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 حيث حاول تحليل وتتبع العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة مع التركيز على الإجراءات وعرض النتائج المتوصل إليها، كما تطرق إلى استقلالية بنك الجزائر على الجانب الوصفي وإغفال تحليل النتائج المتوصل إليها وشرح الأسباب.

3- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي حالة الجزائر لفترة (1990 - 2012) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، والتي تناولت السياسة النقدية من خلال الإشكالية" ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 1990 - 2012 . والهدف من هذه الدراسة إبراز أهمية السياسة النقدية بين مختلف السياسات الاقتصادية، التي تسعى بدو رها إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي وتحقيق المربع السحري، خاصة التحكم في التضخم هذا من جهة، ومن جهة أخرى دورها في تحقيق التوازن على المستوى الخارجي.

حدود الدراسة:

- المكان :تم تحديد الحيز الجغرافي للدراسة في الجزائر .

- الزمان :حددت فترة الدراسة ما بين 2000 - 2020 وذلك بالنسبة لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة، لأجل كل هذا اقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاثة فصول، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

تناول الفصل الأول منه الإطار النظري للسياسة النقدية و ذلك من خلال أربعة مباحث، فالأول خصص لماهية السياسة النقدية و تطورها عبر مراحل الفكر الاقتصادي، و في المبحث الثاني تعرضنا

إلى أدوات السياسة النقدية، و في المبحث الثالث أهداف السياسة النقدية، و قنوات ابلاغ السياسة النقدية في المبحث الرابع.

أما الفصل الثاني فخصص للحديث عن دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي ، فقد تناول المبحث الأول ماهية البنك المركزي ، و في المبحث الثاني تم التطرق إلى استقلالية السلطة النقدية عن أداء السلطات التنفيذية ، و في المبحث الثالث تطرقنا إلى خلق النقود (البنوك التجارية) ، أما المبحث الرابع فيه خصصناه لدراسة تجارب بعض الدول في مجال إستقلالية السياسة النقدية.

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة النظام المصرفي الجزائري و السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، تناولنا في المبحث الأول تطور النظام المصرفي الجزائري ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر 2000 - 2020 ، ثم دور السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود في الجزائر 2000 - 2020 في المبحث الثالث و الأخير .

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة النقدية

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا لكثير من البحوث و الدراسات ، و تتعرض باستمرار للإضافة و التطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، و تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي و الائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا و مهما من أجزاء السياسة الاقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم..... أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الاستهدافات الوسيطة، قنوات إبلاغها و أدواتها المختلفة ، و لهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري .

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية و تطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية ظهر مع بداية القرن التاسع عشر، ثم تطور منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة، انطلاقاً من المفهوم الحيادي للنقود إلى مرحلة تعظيم دور النقود و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

لدراسة السياسة النقدية لأبد من تعريفها و التعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور و الأحداث الاقتصادية، في هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء نظرة عامة حول النقود كمطلب أول، ثم تعريف السياسة عموماً و السياسة النقدية بصفة خاصة هذا في المطلب الثاني، أما في المطالب الثلاثة الأخيرة سوف نتطرق إلى تطور مفهوم السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية الثلاثة الكلاسيكية و الكينزية و النقدوية على التوالي.

تتعدد و اختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة لهذه الأخيرة وهذه مجموعة من أبرز التعاريف:

كما عرفها الاقتصادي (G.L.Bash) بأنها : كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية¹.

كما عرفها (Shaw): بأنها عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد، أو التأثير في كلفة الحصول عليه².

ويعرفها الاقتصادي (Kent) على أنها : مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي ، كهدف الإستخدام الكامل³ .

1- صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2005 ، ص 98 .

2- عباس كاظم الدعوي ، السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، عمان ، 2010 ، ص 25 .

3- زكريا الدوري ، يسرى السمراني ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازوري ، عمان ، 2013 ، ص 185 .

أما (George Pariente) : فعرفها على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف¹.

كما أشار إليها الاقتصادي (فوزي القيسي) : التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية².

وجميع هذه التعاريف تدخل ضمن المعنى الضيق للسياسة النقدية، أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية، لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد في النظام الإقتصادي ، وبذلك فهي تعني جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة، البنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير وإستعمال النقد، والائتمان وكذلك الإقتراض الحكومي، وعليه فإن السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشمل السياسة الإقتراضية للقطاع الحكومي، لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على المعروض النقدي³.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في المدارس الإقتصادية .

لقد تطورت السياسة النقدية ومرت بعدة مراحل كما أولي لها إهتماماً كبيراً من قبل علماء المالية ورواد النظريات الاقتصادية والباحثين، المتخصصين، والمهتمين بعلم المالية والسياسات الاقتصادية العامة، نظراً للدور الذي تلعبه في المجتمعات والإقتصاديات القومية، فلقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحالي، فمن خلال ما يلي سنتعرف على أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة. حيث أنه من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المدارس التي انشغلت وسخرت الغالي والنفيس للإهتمام بكافة جوانبها ومن بينها المدرسة الكلاسيكية والكينزية والنقدوية.

1 - لحو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي) ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2010 ، ص 59 .

2 - قدي عبدالمجيد ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 271،270 .

3 - زكريا الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 186 .

الفرع الأول : المدرسة الكلاسيكية .

يرى رواد النظرية الكلاسيكية أن النقود مجرد وسيط في عملية النقود متجاهلين في ذلك الوظائف الاقتصادية الأخرى ، واعتبارها مجرد ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الإقتصاد القومي، وإعتبروها كذلك مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق، زعماً منهم أن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، بإعتبار أن الفكر الكلاسيكي قائم على الفصل بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية¹.

ولقد إهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، والمتمثلتان الأولى نظرية كمية النقود والتي اهتمت بعرض النقود والثانية نظرية الدخل، والتي بدورها اهتمت بالطلب على النقود سواء عند إكتسابها أو عند إنفاقها².

ولقد دار جدلاً كبيراً بين رواد المدرسة الكلاسيكية الذين كان يمثلهم فيشر (Fisher) وألفريد مارشال (Afred Marshall) وبيجو (Pigon) وغيرهم على أن هناك أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار وأكدوا أن زيادة كمية المعروض النقدي بمقدار 5% على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة، مما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية وليس في القيمة الحقيقية للنتاج القومي الاسمي، زعماً منهم أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الإقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الإقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج، وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك³.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية في وجهة نظر الكلاسيك تعتبر سياسة محايدة يتمثل دورها فقط في خلق النقود لا أكثر ولا أقل بقصد تنفيذ المعاملات والمبادلات التجارية فقط.

1 - عباس كاظم الدعيمي ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 25، 26 .

2 - عبدالمطلب عبدالحاميد ، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2013 ، ص 18 .

3 - عباس كاظم الدعيمي ، المرجع السابق ، ص 26، 29 .

الفرع الثاني : المدرسة الكينزية .

لقد استمر تطور وضع السياسة النقدية بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929م ، إذ جعل النظرية النقدية ، و بالتالي السياسة النقدية مع ظهور أفكار الإنجليزي كينز ، جزء لا يتجزأ من نظرية الدخل القومي و السياسة الاقتصادية خاصة بعد عجز النظرية الكمية للنقود عن معالجة الأزمة، بحيث تم الانتقال من البحث عن المتغيرات النقدية إلى المتغيرات المتعلقة بتيار الدخل والإنفاق الكلي، وهكذا أصبحت للمتغيرات النقدية، الدخل، الإدخار، الإستهلاك وكذا الإستثمار الدور الرئيسي في التحليل الإقتصادي والنقدي¹.

وعليه كانت المعالم المميزة للتحليل الكينزي كما يلي:

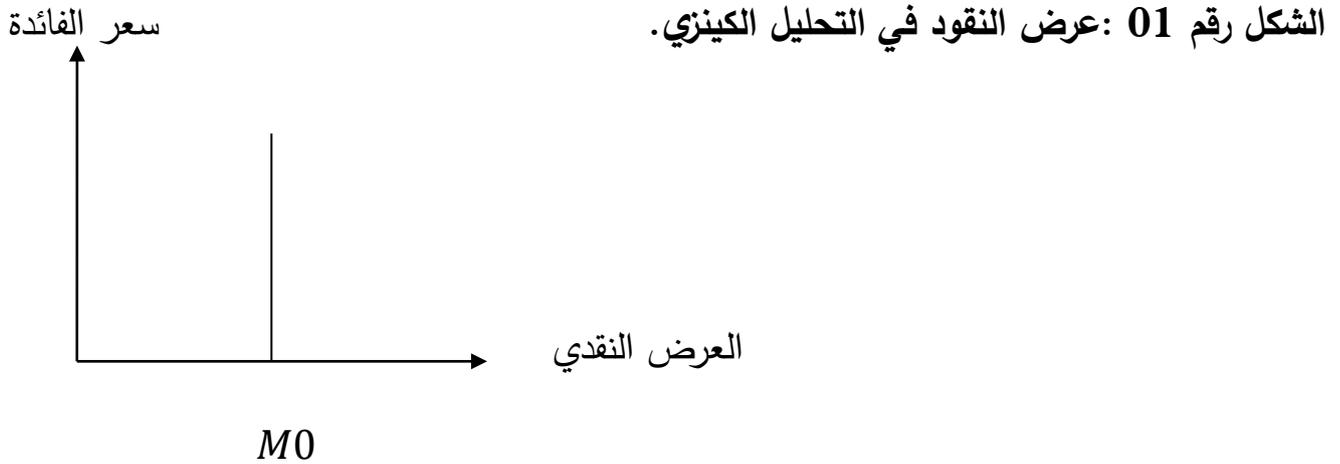
- 1- اعترض كينز على فرض النظرية التقليدية القائل بالتشغيل الكامل.
- 2- لم يفصل كينز في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.
- 3- يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها.
- 4- أدخل كينز الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد.
- 5- الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع المعاملات، الاحتياط والمضاربة؛
- 6- طالب كينز بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أولاً : عرض النقود

يتم تحديد العرض النقدي من طرف السلطات النقدية، وتخضع كمية هذا العرض إلى عوامل متشابهة

¹ - طيبة عبد العزيز ،سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 ، 2003 م ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، 2004 ، 2005 ، ص 48 .

مثل تأثير الكمية النقدية على مستوى الأسعار، حجم العمالة ومقدار العوامل الإنتاجية المعطلة، واحتمالات تعاقب التضخم والانكماش¹.



المصدر : فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 ، ص 81 .

حيث أنه كل زيادة في عرض النقود يترجم بانتقال موازي لمنحنى العرض النقدي نحو اليمين، والعكس في حالة انخفاض العرض النقدي ينتقل المنحنى إلى جهة اليسار دون التأثير بتغيرات سعر الفائدة.

ثانيا :الطلب على النقود

يرى كينز بأن النقود تطلب لثلاث أغراض وهي كالتالي:

وهذا الدافع الوحيد الذي أقره التقليديون في نظريتهم، حيث يعتبرون أن النقود تطلب فقط لأغراض المعاملات، أما كينز فيرى أن هذا الدافع يمثل واحد من عدة دوافع أخرى للطلب على النقود، والذي يمكن التعبير عليه على أنه الاحتفاظ بالنقود لإجراء العمليات اليومية العادية، ويعتمد على الفترة الزمنية الفاصلة بين استلام الأفراد للدخل وإنفاقه، وحجم هذا الدخل، وبالنسبة للمشروعات يعتمد على الوقت الذي يفصل بين نفقات المشروع وبين متحصلاته².

1 - لخلو موسى بوخاري ، مرجع سبق ذكره ، ص 46،47 .

2 -محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية تحليلية-قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009، ص 50.

وعليه يمكن القول بأن طلب النقود إنما يتوقف مباشرة على مستوى الدخل ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$L_t = f(y)$$

حيث :

L_t : أرصدة المعاملات التي تتوقف على الدخل¹.

2- غرض الاحتياط:

يرى كينز أن الأفراد يحتفظون بالنقود لمواجهة ما قد يطرأ لهم من أشياء غير متوقعة في حساباتهم، ويحكم هذا الدافع عدة عوامل منها طبيعة الفرد وظروفه النفسية، حيث يقل طلب النقود في حالة تفاؤله، ويزداد طلبه لها عندما تسيطر عليه حالة التشاؤم، وكذا مدى نمو وتنظيم أسواق أرس المال حيث يقل طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود كلما كان بإمكانهم تحويل الأوراق المالية إلى نقود بسهولة ويسر، ويتناسب هذا الدافع طردياً مع مستوى الدخل².

3- غرض المضاربة:

لقد اعتبر كينز أن سعر الفائدة عامل أساسي في التأثير على الطلب للنقود بدافع المضاربة³، فإذا كان سعر الفائدة مرتفع وتوقع المضارب انخفاضه في المستقبل وبالتالي ارتفاع أسعار السندات (وذلك للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة وقيمة السند) فإنه يقوم بزيادة مشترياته منها، ويقلل ما بحوزته من نقود، وعليه يقل الطلب على النقود لغرض المضاربة، والعكس عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة ويتوقع ارتفاعها، وبالتالي انخفاض أسعار السندات، فإنه يقوم ببيع السندات التي يملكها أو على الأقل عدم الشراء، ويفضل احتفاظه بالسيولة أي زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربة⁴. ولقد اعتقد كينز أنه إذا وصل سعر الفائدة إلى أدنى حد فإن المضاربون قد يقتنعون تماماً بأن هذا المعدل سوف لا

1- محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 54.

2- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 51

3- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010، ص 105

4- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص 249 (بتصرف).

ينخفض إلى ما هو أدنى من ذلك، فيكون الطلب في هذه الحالة لا نهائي المرونة، وهذا ما أطلق عليه مصيدة السيولة، بمعنى أن هذا الوضع يحدد النقطة التي يرفض الأفراد عندها التخلي عن السيولة وتحويلها إلى أصول مالية، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعالة تماماً¹.

إن التحليل الكينزي أعطى اهتماماً أكبر للسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية، فتقرر أن الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي يعود إلى عدم التعادل بين معدلات التغيير في الإنفاق القومي ومعدلات التغيير في الناتج القومي، ويمكن تحقيق التوازن في حالة الانكماش بزيادة حجم الإنفاق، وفي المقابل فإنه يتم معالجة التضخم من خلال تقليص حجم الإنفاق.

أما بالنسبة للسياسة النقدية عند كينز فإنها لها أهمية كبرى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولها تأثير مباشر على مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار، وكذلك حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي².

الفرع الثالث : المدرسة النقدية.

جاء الفكر النقدي لمدرسة شيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان بوجهة النظر القائلة بأن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج، والعمالة في الأجل القصير، ومستوى الأسعار في الأجل الطويل³. يختلف الطلب على النقود لدى فريدمان من خلال تحويل النظرية الكلاسيكية في كمية النقود إلى نظرية حديثة في الطلب على النقود، وقد انطلق من خلال جعل التغيير في كمية النقود المعروضة هو العامل الرئيسي والمؤثر في مستوى الطلب الكلي، الدخل والأسعار.

أولاً : الطلب على النقود.

لقد أكد فريدمان على أن نظرية كمية النقود هي نظرية الطلب على النقود، وبذلك فإنه يرى أن تحليل سلوكية طالبي الثروة على النقود إنما هو مطابقة لتحليل الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، لأن

1 - أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 137.

2 - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص 242-243.

3 - لعلو موسى البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

النقود هي إحدى صور الأصول المختلفة للثروة التي يحتفظ بها الأفراد¹ .

ويتوقف الطلب على النقود في تحليل فريدمان على ثلاثة عوامل أساسية هي:

عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها .

مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة.

أذواق وتفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد) .

نظرا لصعوبة تقدير الثروة ارتأى الاقتصاديون إلى استخدام مؤشر بديل هو الدخل، لذلك استخدم النقديون الدخل الدائم، وهو تعبير عن قيمة الدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل².

وتتكون الثروة من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا، وهي تشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية، والمشكلة أساسا من :النقود حيث تعطي عائدا يتمثل في الراحة، الأمان والسهولة، الأصول المالية والنقدية المتمثلة في الأسهم والسندات، والتي تحقق عائدا الأول مرتبط بالأرباح والقيمة الاسمية للسهم أما الثاني يتمثل في الفوائد، بالإضافة إلى الأصول الطبيعية (السلع المادية الإنتاجية) والتي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار .ويتحدد الطلب على النقود بالمفاضلة بينها وبين الأصول الأخرى³.

ويمكن التعبير عن الطلب على النقود حسب منهج شيكاغو بالدالة التالية:

$$M=f(r,p ,b,w,y,u)$$

1- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والاقتصاديات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013 ، ص138-139 .

2- مريم ماضي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية (حالة بنك الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008 ، ص 55.

3 - فتيحة بنابي ، مرجع سبق ذكره ،ص 91،90 .

حيث:

r : سعر الفائدة

p : المستوى العام للأسعار

b : نسبة رأس المال المادي إلى إجمالي الثروة.

W : الثروة البشرية

y : الدخل

u : أذواق المستهلكين¹.

ثانياً: عرض النقود

حسب فريدمان فإن عرض النقد هو متغير خارجي أي بين أيدي السلطات النقدية، وهو مستقل عن الطلب على النقود مما يجعل السياسة النقدية فعالة، فالبنك المركزي باستعمال وسائله يستطيع التحكم كلياً في العرض النقدي والسيولة البنكية. كما يرى أيضاً بأن عرض النقد ليس له أثر على المدى الطويل على النشاط الاقتصادي، و إنما له أثر فقط على المستوى العام للأسعار بينما على المدى القصير يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل².

كخلاصة لما سبق يمكن القول بأن أصحاب المدرسة النقدية يعتقدون بأن للسياسة النقدية آثاراً فعالة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب إعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي، فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس، فهذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في

1- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

2- مريم ماضي، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية، تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام)¹.

وبعدما تقدم في هذا المطالب نستخلص بأنه مهما اختلفت مفاهيم السياسة النقدية عبر مختلف المدارس، إلا أن الكل يجمع على ضرورة إتباع السياسة النقدية من أجل التسيير المحكم للاقتصاد والوصول إلى الاستقرار .

المطلب الثالث : أنواع السياسة النقدية .

يقسم العلماء والدارسين الاقتصاديين السياسة النقدية إلى ثلاث أنواع، وتكون هذه السياسات حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد، ويكون اتجاهها إما نحو الانكماش، أو التوسع أو الاتجاه المختلط وهي كالآتي:

الفرع الأول : السياسة النقدية التوسعية .

هي السياسة التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، حيث تسعى الحكومة ومن خلال البنك المركزي إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد . ويقال أن السياسة النقدية توسعية عندما تهدف إلى زيادة عرض النقود، ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة الركود الاقتصادي بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي، وذلك باستعمال مختلف أدوات ووسائل السياسة النقدية والتي سيتم التطرق إليها لاحقا، والتي تعمل على توفير السيولة النقدية، مما يؤدي إلى تنامي تدريجي في الطلب الكلي على السلع والخدمات وتضييق الفجوة الانكماشية².

1- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 35 .

2- محمد طاقة و آخرون ، أساسيات علم الإقتصاد (الجزئي و الكلي) ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 361 .

أو بصيغة أخرى هي السياسة التي تعمل على تسريع نمو الكتلة النقدية، بتشجيع الائتمان وتخفيض سعر الفائدة، فيرتفع حجم الإستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة¹.

الفرع الثاني : السياسة النقدية الإنكماشية .

الهدف من إتباع هذه السياسة إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية البنك المركزي الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات².

وبإتخاذ أدوات السياسة النقدية كحل للحد من ظاهرة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى إتخاذ التدابير التالية³:

أ- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وهذا ما ينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وعليه تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، ما ينجر عنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق .

ب- دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة، ما ينجر عليه أن يقوم البنك المركزي بضخ حجم كبير للأوراق التجارية مقابل امتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق .

ج - كذلك من خلال انتهاج هذه السياسة يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي، مما يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض.

وما سبق يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم¹.

1- بشرى جبار ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي (حالة الجزائر) ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية تأمينات و تسيير مخاطر ، قسم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2013 ، ص 6 .

2- حسن محمد القاضي ، الإدارة المالية العامة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014 ، ص162 .

3- أنس البكري ، وليد صافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 180 ،

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية .

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية و المسؤول المباشر على رسم و تنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم و نوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية، و هذا حسب الظروف الإقتصادية في أي بلد ما، و يمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية التي سنتناولها في المطلب الأول و أدوات كيفية التي سنتعرض لها في المطلب الثاني، و أدوات مباشرة أخرى نتناولها في المطلب الثالث .

المطلب الأول : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية) .

يقصد بالأدوات غير مباشرة تلك الإجراءات والتنظيمات التي يعتمد عليها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات المصرفية والمالية ويسمح للجوء إلى هذه الأسباب لقوة السوق بأن تعمل على رفع القروض غير المباشرة ونذكر منها:

أولاً: سياسة سعر الخصم أو إعادة الخصم.

يقصد به الفائدة التي يخصم البنك المركزي للأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه، للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان، ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات² .

ولما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدل إعادة الخصم، وعلى العكس يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحدّ من طاقة البنوك على منح الائتمان³ .

1 - علي عبد الوهاب نجا ، محمد عزت محمد غزلان ، عبير شعبان عبده ، إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2014 ، 296 .

2 - جميل فاق نور ، النقود و البنوك و الإستثمار ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008 ، ص 91 .

3 - سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الإقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات الحلبي ، 2005 ، ص 272 .

ثانيا : عمليات السوق المفتوحة.

تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها¹، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد على عمليات الشراء بضح نقودا في السوق، وإذا كان هدفه في السوق العكس فإنه يعتمد على عمليات البيع حيث يبيع سندات لسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي البيع والشراء حيث يرغب المشتري في الشراء والبائع في البيع وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط².

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارية إحتياجات نقدية فائضة، وأسواق مالية غير متطورة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية وكذلك إذا إتسع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وكذلك إذا كان غرض البنك المركزي هو مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق³.

ثالثا : معدل الاحتياطي الإجباري:

هي إلتزام أو إجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بنسبة معينة من إلتزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي⁴.

1 - سحنون محمد ، الإقتصاد النقدي و المصرفي ، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 117 .

2 - محمود العربي شاكر ، محاضرات في الإقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 115 .

3 - عبد المنعم سيد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 363 .

4 - رحيم حسين ، النقد و السياسة النقدية في الفكرين الإسلامي و الغربي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص 196 .

فعندما يظهر في الإقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الإحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية بإستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود، وإنخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الإنكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الإحتياطي من 20% إلى 10% مثلا تزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان، فيزداد المعروض النقدي .

المطلب الثاني : أدوات الكيفية للسياسة النقدية.

يقصد بالأدوات الكيفية للسياسة النقدية تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة¹ .

وتستعمل هذه الأدوات بشكل كبير في الدول النامية، لأنه يتعدّد عليها استعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية و أجهزته المصرفية² .

ويمكن تلخيص أهم الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية المستعملة لدى البنوك المركزية عبر العالم ككل فيما يلي:

1- سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه ، بهدف الحد من خلق نقود الودائع المباشرة .

ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بوضع سياسة تأطير القروض الإجبارية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك أو تحديد معدّل نمو القروض³ .

1- أكرم حداد و مشهور هذلول ، النقود و المصاريف ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص 190 .

2- زكريا الدوري و يسرى السامرائي ، مرجع سبق ذكره، ص 216 .

3- صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

2- الودائع الخاصة:

من خلال هذه الأداة يقوم البنك المركزي بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده تمنح عليها فائدة معينة ، بالإضافة إلى الإحتياطي القانوني، ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان المصارف عن طرق التقليل من أرصدها¹.

3- الإقناع الأدبي:

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمان معينة تحقيق لأهداف إقتصادية محدّدة، ولقد استعملت بريطانيا هذا الأسلوب سنة 1946 ، عندما أمّمت بنوك بريطانيا².

وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى استقلالية قراراته.

ويكون الإقناع الأدبي أو ما يمكن تسميته بسياسة المصارحة من خلال الصحف والمجلات و خطب المسؤولين في المناسبات المختلفة، وهذه السياسة في غالب الأحيان لا تكون فعالة إلا إذا دعمت بوسائل أخرى كتغيير سعر إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني³.

4- سياسة معدلات الفائدة:

هدف البنوك التجارية هو أن تكون إستثماراته مربحة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وكلفة إعادة التمويل، ومجموع التكاليف الأخرى.

لكن في العديد من الدول يتدخّل البنك المركزي ويفرض معدلات فائدة محدّدة على البنوك التجارية، ويكون التأثير على هذه المعدلات عن طريق معدّل الفائدة المصرفي الأساسي، هذا الأخير يتأثر بمعدلات الفائدة في السوق النقدي. وتقوم الدول المتقدّمة باعتماد سياسة سعر فائدة منخفض من أجل

1 - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، الطبعة الأولى، 1994 ، ص 214 .

2 - حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008 ، ص 241 .

3 - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 216 .

تنشيط الاستثمارات، لكن هذه السياسة كانت في كثير من الأحيان سببا في ظهور ضغوط تضخّمية أدت إلى جمود اقتصادي منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين ، مما استدعى إجراءات أخرى لمواجهة التضخّم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدّلات الفائدة الدائنة، هذه الزيادات قد تقين بأنها مرتفعة جدا في ظل آفاق إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي¹.

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ هناك صعوبة في التوفيق بين تطبيق معدلات فائدة تحقق التوازن بين النمو الاستثماري من جهة وتقادي التضخّم والكساد من جهة أخرى، وهنا تكمن مدى فعالية هذه السياسة التي يجب أن تراعي عدة معطيات من بينها التعويض العادل للمدخرين على المدى الطويل، وكذا ممارسة التأثير على الإقراض بهدف كبح جماح التضخّم .

5- سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإستيراد من الخارج، ويعتبر إستقرار سعر الصرف سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية².

المطلب الثالث : أدوات الأخرى لسياسة النقدية .

يستخدم البنك المركزي في بعض الأحيان أدوات أخرى إلى جانب الأدوات الكمية والأدوات الكيفية السابقة الذكر، من أجل تدعيمها لتحقيق أهداف السياسة النقدية وزيادة فعاليتها ولعل أبرزها مايلي:

الفرع الأول : الإقناع الأدبي .

هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية، وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك

¹-حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص258 .

² - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000 ، ص 221 .

التجارية والبنك المركزي¹، ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكال مختلفة منها الإجتماع مع مندوبي البنوك التجارية أي الإقناع المباشر، وكشكل آخر إرسال مذكرات إليها، أو من خلال الصحف والمجلات وطرق أخرى غير مباشرة.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على العلاقة الرخوة بين البنك المركزي و الأطراف الفاعلة الأخرى والمتمثلة في المؤسسات المالية والبنوك التجارية²، والتعامل معه وثقتها في إجراءاته ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل³.

الفرع الثاني : الإجراءات الزجرية .

ويقصد بها الموافقة أو عدم الموافقة على سياسات الاستثمار و الإقراض للبنوك التجارية، وبقية المؤسسات المالية .وفرض العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السلطات النقابية، وأهم الإجراءات المباشرة هي:

- رفض البنك المركزي إجراء عملية إعادة الخصم لصالح البنوك التجارية، عند إعلان عدم موافقته على سياستها الإستثمارية، كما لو إتخذت من نشاط المضاربة في السلع والعقار والأسهم والسندات أساس لفعاليتها المصرفية .

- رفض البنك المركزي إمداد البنوك التجارية بالإحتياجات النقدية الإضافية، في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقتراض في القطاعات التي لا ترغب السلطات النقدية التوسع فيها.

- إلزام البنوك التجارية وبقية المؤسسات المالية على توجيه جانب من مواردها صوب الموجودات السائلة والخالية من المخاطر، وذلك لتوفير الضمان للمودعين وتمكين القطاع الحكومي من سد إحتياجاته من الموارد النقدية بكلفة منخفضة.

1 - وليد عمران، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، قسم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 35 .

2 - رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 193 .

3 - فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص 116 .

التمييز بين أسعار الفائدة وفاقاً للقطاعات الإقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية .

وضع حد أقصى لقيمة القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم خلال فترة زمنية معينة، وقد يطلب البنك المركزي من هذه البنوك دفع سعر فائدة عقابي (إضافي) في حالة تجاوزها لما هو مقرر¹.

وبعد ما تقدم عن أدوات السياسة النقدية، نجد أن الأدوات الكمية منها تستعمل في تحديد كمية النقود المعروضة، أما الأدوات الكيفية فهي تهتم بكيفية استخدام المعروض النقدي وتوزيعه عبر مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وأخيراً الأدوات الأخرى الساهرة على تنفيذ تعليمات البنك المركزي ، وكل هذه الوسائل تستعمل ضمن السياسة النقدية لتحقيق أهدافها وأهداف السياسة الاقتصادية.

المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية .

المطلب الأول : أهداف الأولوية لسياسة النقدية .

وهي عبارة عن متغيرات تحاول من خلالها السلطات النقدية التأثير على الأهداف الوسيطة، أي أنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسيطة، خاصة وأن عرض النقود وأسعار الفائدة تخرج عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي .وتتكون من مجموعتين من المتغيرات²:

1 - مجاميع الإحتياطي: تشمل القاعدة النقدية ومجموع إحتياط البنوك التجارية و مجموع الودائع الخاصة .وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطيات المصرفية، كما أن النقود المتداولة لدى الجمهور تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع .أما الإحتياطيات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الإحتياطيات الإلجبارية والإحتياطيات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

1 - زكريا الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 219، 220 .

2 - رسول حميد، "العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007 ، 2008 ، ص 62 .

2 - سوق النقد: وتحتوي على الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها. وتمثل الإحتياطات الحرة الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي إقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى " صافي الاقتراض".

المطلب الثاني : أهداف الوسيطة لسياسة النقدية .

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها المتغيرات النقدية التي يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية، وهناك عدة شروط يجب توافرها في الأهداف الوسيطة والمتمثلة في:

أ-القابلية للقياس: يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة، قد تكون شهريا أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلا، وقد تصل حتى السنة.

ب-القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما إستخدم كهدف وسيط، وذلك من أجل إعادة هذا المتغير إلى المسار الصحيح في حالة خروجه عن المجال المرسوم، بالمقابل فإن البنك المركزي له القدرة على السيطرة على القاعدة النقدية ومعدل الفائدة، لكن تحكمه في الكتلة النقدية ليس كاملا، فهو يتفوق أكثر في السيطرة على معدل الفائدة. كما نعلم أن البنك المركزي لا يمكنه تحديد معدل الفائدة الحقيقي لأن ليس له سيطرة على توقعات التضخم، ولذلك لا يمكن تحديد ما إذا كان يفضل معدل الفائدة على القاعدة النقدية كهدف وسيط أو العكس.

ج- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر على الهدف النهائي يمكن التنبؤ به.

وهناك ثلاث أهداف وسيطية وهي :معدل الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية والتي سنعرضها في الآتي:

الفرع الأول: معدل الفائدة كهدف وسيط .

إن الكينزيين يفضلون أن تتخذ السلطات النقدية سعر الفائدة كهدف وسيط لتوجيه السياسة النقدية من خلال تثبيته في المستوى الأدنى، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا إذ يرون بأن معدل الفائدة يشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية لأنها تتأثر بالطلب على النقود، ويضيفون بأنه عند الإهتمام بمعدل الفائدة يجب ربطه بمستواه الحقيقي والذي يصعب تحديده¹.

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات النقدية الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة .والمشكل المطروح هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لها، خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب العرض والطلب وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هامش غير واسعة نسبيا، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد².

فإذا أرادت السلطات تحفيز إيداع العائلات فإنها تحاول رفع معدلات الفائدة، وفي المقابل تحاول تخفيض هذه المعدلات إن رغبت في زيادة النمو والاستثمار، ومنه تكلفة الإقتراض بالنسبة للمؤسسات تنخفض.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة أهمها:

المعدلات الرئيسية : وهي المعدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، ويستند إليها في تحديد معدلات الإقتراض بين البنوك.

¹ -Philippe Jaffré, monnaie et politique monétaire, 4ème Edition, Economica, 1996, p102

² - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص127 .

معدلات السوق النقدية : يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع .

معدلات التوظيف في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر .

المعدلات المدينة وهي التي تطبق على القروض الممنوحة¹.

الفرع الثاني: سعر صرف النقد .

يستخدم سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية، ذلك لأن إنخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن إستقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لإستقرار البلاد إتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل . والحرص على إستقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، كما أن رفع قيمة العملة يقلص من حدة التضخم وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية². وذلك عندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية، فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة، التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الإرتفاع ينتج عنه إرتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى ، مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي إلى إنخفاض سلع هذه الدولة، ثم يتناقص الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا، ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجز هام في معاملاتها الخارجية، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية، فينخفض الطلب على هذه العملة، وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، ثم تلاشي هذا العجز تدريجيا.

وعليه فإن السلطات النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه، وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي أي التحسين في ميزان المدفوعات.

1 - فتيحة بناي، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

2 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

الفرع الثالث : مجاميع الكتلة النقدية .

ونقصد بها عرض النقود أو كمية النقود المتداولة، ويرتبط عدد المجمعات النقدية كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيوليات، وتتكون المجمعات النقدية عموماً من:

M1: النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب .

M2: M1 + ودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى .

M3: M2 + لودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليه إجمالي السيولة المحلية.

ويعتبر M3 هو المجمع الموسع والذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والدول النامية . وهناك دول أخرى وصلت إلى M4¹.

المطلب الثالث : أهداف النهائية لسياسة النقدية .

تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الإقتصادية، والمتمثلة أساساً في استقرار المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات نمو عالية، توازن ميزان المدفوعات والتي سيتم عرضها في الآتي:

الفرع الأول : تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

يجمع الإقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، نظراً لأهميته في تفادي مشكل التضخم ومكافحته، وكذا علاج مشاكل الكساد والركود. حيث أن أي تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار

¹ - بشرى جبار، مرجع سبق ذكره، ص 8 ، 9 .

من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات، وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية، وبالتالي التأثير على الأداء الإقتصادي¹.

الفرع الثاني: العمالة الكاملة .

إن الإستخدم الكامل يعني غياب البطالة الإجبارية، وهو لا يعني اختفاء البطالة ووصولها إلى الصفر². وتعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة، وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل وإضرابات في العلاقات الإجتماعية. ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة، فمثلا عندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار، فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

الفرع الثالث : تحقيق معدلات نمو اقتصادي.

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية، والذي يرتبط بالأهداف الأخرى للسياسة النقدية وخاصة بتحقيق التوظيف الكامل فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل بالإضافة إلى إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل نمو عالي، من خلال التأثير على الاستثمار، وذلك عن طريق التوسع الائتماني، أي زيادة الإستثمارات ، وبالتالي زيادة مستوى التوظيف وزيادة الدخل، فيرتفع مستوى المعيشة وصولا إلى رفع معدل النمو³.

1 - زكريا الدوري، مرجع سبق ذكره، ص187

2 - ملاذ فائق مجيد بنانة، تباطؤات السياسة النقدية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص8 .

3 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص276 (بتصرف).

الفرع الرابع : توازن ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو بيان يوضح فيه قيمة جميع السلع والخدمات، الهبات والمساعدات، وجميع قروض رؤوس الأموال والذهب والاحتياطات الدولية، التي تأتي من الخارج إلى داخل الدولة، أو التي تخرج من داخل الدولة إلى الخارج¹.

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض، ورفعها في حالة العجز.

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، الذي ينجم عنه تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية، ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً يجلب المزيد من رؤوس الأموال، مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة الفائض يعالج عن طريق خفض معدلات الفائدة.

أما بالنسبة لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، في حالة العجز تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، وهذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات².

1 - سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1986 ، ص 731 .

2 - محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

المبحث الرابع : قنوات إبلاغ السياسة النقدية .

تعرف قناة السياسة النقدية على أنها الآليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية أثر على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، و منه على هدف النمو و استقرار الأسعار¹، و يمكن أن نقسمها إلى أربعة و هي : قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات، و أخيرا قناة الائتمان المصرفي و التي نخصص لكل واحدة منها مطلب للتفصيل.

المطلب الأول : قناة سعر الفائدة .

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي الأداة التقليدية للانتقال أثر السياسة النقدية أهم قناة في انتقال السياسة النقدية إلى هدف النمو (IS-LM) إضافة إلى أنها حسب النموذج الكينزي النهائي التي يمكن تلخيص مضمونها على النحو التالي²:

حسب المفهوم الكينزي عند القيام بسياسة نقدية توسعية ($M \uparrow$) ستؤدي إلى إنخفاض في أسعار ($i_r \downarrow$) الفائدة الحقيقية و من ثم فيؤدي ذلك إلى إنخفاض تكلفة رأس المال أو الإقتراض و هو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار ($I \uparrow$) فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و حجم الإنتاج ($Y \uparrow$) ، أما في الحالة العكسية أي عند القيام بسياسة نقدية انكماشية ($M \downarrow$) سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي $i_r \uparrow$ هذا ما يرفع من تكلفة رأس المال و هذا له تأثيره على نفقات الاستثمار التي تنخفض و من ثم أثره على خفض الإنتاج أي بمعنى:

$$M \downarrow \Rightarrow i_r \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي و هو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الاستثماري، و الميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين و المؤسسات، أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الإقتصاديون حول قناة معدل الفائدة

¹-Bulletin de la banque de France, Efficacité de la politique monétaire et canaux de transmission. n° 136 avril 2005.

²-Frederik Mishkin et Christian bordes : monnaie, banque, et marchés financiers op.cit. p 803

كتيلور في سنة 1995 ، الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الإستهلاك و الإستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية.

و لكن هذه النتيجة قوبلت برفض شديد من قبل العديد من الباحثين أمثال Mark و ben bernanke و gertler في سنة 1995 ، الذين يخالفون الطرح السابق و لديهم رؤية خاصة حيث يؤكدون أن الدراسات التجريبية تبين الآثار السيئة للتأثيرات المعتبرة لأسعار الفائدة على تغيرات تكاليف رأس المال، و يؤكدون أيضا على أن إخفاق أسعار الفائدة كآلية لنقل السياسة النقدية يشجع على البحث على ميكانيزمات أخرى و خصوصا قناة الائتمان¹.

المطلب الثاني :قناة سعر الصرف.

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها، و تستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و كذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال².

و تعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية و لذلك اثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية $E \downarrow$ فتتخف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية، و هذا ما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري $NX \uparrow$ و منه زيادة الإنتاج الكلي $Y \uparrow$ و هذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة،

¹ -أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، دار الجامعية، 2006 ، ص 120.

² -Frederik Mishkin “ the Economics of money, banking, and Financial markets Boston : Scott Foresman and Company, 2 nd ed, 1989, p 134.

و كذلك يجب أن لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية، و يمكن إبراز هذه القناة كما يلي¹:

$$M \uparrow \gg i_r \downarrow \gg E \downarrow \gg NX \uparrow \gg Y \uparrow$$

و في الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج و هو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي و رفع الطلب على العملة المحلية و هذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية و يؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود و هي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبته بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية².

المطلب الثالث : قناة أسعار السندات.

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الإقتصاد، و ذلك نتيجة أنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين وهما :قناة توبين للإستثمار و قناة أثر الثروة على الإستهلاك³.

و هي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكلفة استبدال رأس المال⁴ ، و هي النسبة التي تسمى نسبة أو معامل q فإذا ركزنا إلى فإن السوقية للأصل ب M و تكلفة استبدال رأس المال ب R فإن :

المطلب الرابع: قناة الائتمان.

إن عدم الاتفاق الذي قوبلت به القناة التقليدية لسعر الفائدة أدى إلى استحداث آلية جديدة لنقل السياسة النقدية جعل التفكير في قناة الائتمان و التي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين هما :قناة الإقراض البنكي و قناة ميزانيات منشآت الأعمال و التي نخصص فرع لكل منهما.

¹ -Frederik Mishkin et Christian bordes : monnaie, banque, et marchés financiersop.cit. p 805.

² - على توفيق الصادق و آخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، السياسة النقدية في الدول العربية، أبوظبي، 1996 ، ص63 .

³ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص176 ، 177 .

الفرع الأول : قناة الإقراض البنكي .

تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي و المالي، نظرا لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات في أسواق الإقراض لأن الاقتراض يكون من عند البنوك التجارية، تعمل هذه القناة كما يلي¹ :

عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد M التي تؤدي إلى زيادة احتياطات و ودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية، و هذا ما يؤدي إلى زيادة في نفقات الإستثمار و بالتالي الناتج المحلي الإجمالي، كما توضحه العلاقة التالية :

$$M \uparrow \gg \text{Dépot bancaire} \uparrow \gg \text{pret bancaire} \uparrow \gg I \uparrow \gg Y \uparrow$$

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، و ما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.

الفرع الثاني : قناة ميزانيات منشآت الأعمال.

يرجع أصل وجود هذه القناة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان، و تشير إلى أن ضعف الوضعية الصافية الذي تتسم به أي مؤسسة كلما كان مشكل الائتقاء العكسي الذي يعني قبول المقرض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطر كبيرة في الإقراض و ذلك بسبب سوء انتقاء المقرضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية² و الخطر المعنوي كبير عندما تريد الاقتراض، و عليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات و ضماناتها، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق.

¹-bernanke, b, and getler, M., " inside the black box : the credit channel of Monetary policy transmission", journal of Economic perspective, vol 9, n°04, fall, 1995, p 28 .

²-على توفيق الصادق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 64، 65 .

النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها و هو ما لا يحفز البنوك على إقراضها و لهذا كله بطبيعة الحال أثر على الإستثمار و منه الناتج الوطني¹.

أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد $M \uparrow$ مما يؤدي إلى زيادة في أسعار السهم $P_a \uparrow$ ، و تدعم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الاستثماري $I \uparrow$ و بالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لأن مشكل الانتقاء السلبي و الخطر المعنوي ينخفض، كما هو موضح في العلاقة التالية² :

$$M \uparrow \gg Pa \uparrow \gg R\acute{e}ch\acute{e}ss\acute{e} \text{ net } \uparrow \gg R\acute{i}sque \text{ moral } \downarrow \gg \text{pret } \uparrow \gg I \uparrow \gg Y \uparrow$$

¹ - أحمد شعبان محمد علي ، مرجع سبق ذكره ،ص123 .

² -Frederik Mishkin et Christian bordes : monnaie, banque, et marchés financiers op.cit. p 810.

خلاصة الفصل :

بعد الإحاطة بمختلف جوانب السياسة النقدية في هذا الفصل، يمكننا أن نستخلص بأنه ومهما تعددت تعاريف السياسة النقدية من قبل الباحثين والاقتصاديين وعبر مختلف النظريات، إلا أنها تصب جميعها في معنى واحد، وذلك باعتبارها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي بالزيادة أو النقصان.

مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر و التي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات، هذا من منظور الكلاسيك، ثم المرحلة الثانية و هي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، و التي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية و النقود بأهمية كبيرة، من قبل النقديون الذين اعتبروها أكثر فعالية و تراجع أهمية السياسة المالية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف و التي تسمى بالأهداف النهائية منها استقرار مستوى الأسعار، تحقيق معدل نمو عال، و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلى جانب التشغيل الكامل، و في سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات و المؤشرات تسمى الأهداف الأولية و الأهداف الوسيطة، في إطار إستراتيجية شاملة ينفذها البنك المركزي.

إن إنتقال آثار السياسة النقدية يكون عبر أربع قنوات تتمثل في قناة أسعار الفائدة، و قناة سعر الصرف، و قناة أسعار السندات و التي تنتقل فيها الآثار عبر قناتين و هما قناة توبين للاستثمار و قناة اثر الثروة على الاستهلاك، و أخيرا قناة الائتمان و التي تنتقل فيها أيضا الآثار عبر قناتين و هي قناة الإقراض .

الفصل الثاني :
دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي

مقدمة الفصل :

يعد البنك المركزي من أهم مؤسسات الدولة في المجال الإقتصادي بوجه عام و في المجال النقدي و المصرفي بوجه خاص، و الذي تناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية من خلال التأثير على العرض النقدي الذي يعتبر الأداة التي تؤثر فيه السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي و المصرفي، و من ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقتصادي للدولة، لذلك تبرز أهميته و دوره باعتبار أنه السلطة النقدية.

نظرا للأدوار التي يقوم بها من إصدار نقود و كيفية الإصدار و ممارسة الرقابة على البنوك التجارية التي يمكن أن تحدث تغييرا في عرض النقود من خلال وظيفتها خلق النقود، إلى جانب الوظائف الأخرى، أصبح في الوقت الحالي من أجل القيام بكل ما يناط إليه على أحسن وجه و بصورة فعالة و محكمة يتطلب أن يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية، و من أجل هذا ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لإبراز دوره في ضبط العرض النقدي في ظل مساهمة الاتجاهات الحديثة التي شهدتها مختلف الدول المتطورة، و ذلك من خلال المبحث الأول الذي نتناول فيه البنك المركزي و العرض النقدي بالتطرق إلى نشأة و مفهوم البنك المركزي، و وظائفه و العرض النقدي بالإضافة إلى علاقة عناصر ميزانية بالعرض النقدي، و في المبحث الثاني نتعرض إلى أثر استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية، من خلال التطرق إلى ماهية استقلالية البنك المركزي و معاييرها، و مبررات هذه الاستقلالية، و كيفية قياس درجة الاستقلالية، و في الأخير المبحث قدمنا بعض النماذج عن استقلالية البنوك المركزية، عبر العالم.

أما المبحث الثالث فنخصصه لكيفية خلق النقود من طرف البنك المركزي و البنوك التجارية و الخزينة العمومية، و طرق قياس خلق و عرض النقود إلى جانب محددات هذا العرض النقدي، و في المبحث الرابع و الأخير سنتناول تطوير أداء البنك المركزي و تجارب بعض الدول في السياسة النقدية، من خلال التطرق إلى الإتجاهات الحديثة في الصيرفة المركزية، و في الأخير تجربة بعض الدول في مجال السياسة النقدية و اقتصرنا على أخذ تجربة دولتين متطورتين و دولتين عربيتين.

الفصل الثاني : دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي

المبحث الأول : ماهية البنك المركزي.

سنتعرض في هذا المبحث إلى نشأة البنوك المركزية ومفهومها ثم سنبين وظائف البنك المركزي وبعد ذلك التطرق إلى العرض النقدي الذي تسعى السلطة النقدية إلى التحكم والتأثير فيه بمختلف الإجراءات التي تستخدمها.

المطلب الأول : نشأة و مفهوم البنك المركزي.

الفرع الأول : نشأة البنك المركزي .

يمكن تلخيصها فيما يلي ¹:

نشأت البنوك المركزية في المرحلة اللاحقة لنشوء البنوك التجارية، فالبنوك المركزية نشأت في البداية كبنوك تجارية خالصة، والبنك في واقع الحال يكون ناشئاً عن تكوين أحد البنوك التجارية، ومن ثم أضيف إلى عمله إحتكار إصدار أوراق البنكنوت والقيام بأعمال مصرفية للحكومة مما جعله يأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية.

وقد بدأ ذلك واضحاً في العالم الحالي حيث أن بعض البنوك المركزية لا زالت تمارس بعض الأعمال التجارية وقد حققت نتيجة ذلك بعض الربح، لكن ليس شرطاً أن يكون نظامها الداخلي يشير إلى ذلك.

وفي كل دولة يوجد هناك بنك مركزي واحد وقد يكون له فرع في نفس الدولة، وتسمية البنك المركزي حديثة جاءت في القرن العشرين فقط وقبل ذلك كان يسمى باسم الدولة التي يتبعها، مثل بنك فرنسا أو بنك إنجلترا ولا زالت بعض الدول باقية في هذه التسمية إلى الآن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك 12 بنكاً اتحادياً مهمتها تنظيم أعمال السياسة النقدية هناك، بحيث أن لكل بنك مهمة تنظيم السياسة النقدية في منطقة الفيدرالية، أما في فرنسا فهناك إلى جانب البنك المركزي الفرنسي (بنك فرنسا)

¹ - سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره ، ص 138 .

مجلس الائتمان القومي ولجنة الرقابة على البنوك ويشرفون في مجموعهم في الإشراف على شؤون النقد والائتمان المصرفي في فرنسا .

وبالنسبة لتطور نشأة البنوك المركزية، فيعتبر بنك " الريكسبنك " في السويد أقدم البنوك المركزية في العالم، وقد أنشأ في عام 1650 كبنك تجاري ثم أعيد تنظيمه ليصبح بنكا حكوميا في سنة 1668 وأصبح أول بنك يصدر أوراق نقدية بتعريفها الحالي.

وهناك بنك إنجلترا الذي أنشأ في 1694 وقد مارس مهام البنك المركزي منذ تأسيسه، وعلى الرغم من أن بنوكا أخرى كانت تشاركه إصدار النقود إلا أنه كان البنك الرئيسي الذي يتولى ذلك، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان بنك الحكومة ولم يكن آنذاك ملكا خالصا للحكومة كما هو الحال اليوم، ولكنه مازال يحتفظ بالأرصدة النقدية الحكومية ويمنح القروض للحكومة ويسديها النصيحة في أمور السياسة المالية، يضاف إلى ذلك مهمة الرقابة المركزية على إحتياجات الذهب التي تودعها لديه البنوك التجارية.

وفيما يتعلق بالدول الأوروبية الأخرى، فقد كانت متشابهة في سلوكها مع إنجلترا، دأبت إلى إختيار أحد البنوك القائمة ومنحته حق إصدار النقود الورقية وبعض الوظائف الأخرى، أو أن تنشأ بنكا جديدا لهذه الغاية، ففي عام 1980 تأسس بنك فرنسا وفي سنة 1811 تأسس بنك هولندا وبنك النمسا الوطني في عام 1817 وبنك النرويج في عام 1817 أيضا، وفي عام 1818 تأسس بنك الدنمارك وبنك بلجيكا الوطني عام 1850 ، وبنك إسبانيا في عام 1856 ، وبنك روسيا في عام 1860 وبنك الراين الألماني 1875 وبنك اليابان 1882 ، وفي الوطن العربي فقد تأسس أول بنك مركزي في مصر تحت إسم " البنك الأهلي المصري " في عام 1898 بصورة شركة مساهمة مصرية، وقد منح حق إصدار البنكنوت والقيام بالأعمال المصرفية، وفي الأردن فقد نشأ البنك المركزي الأردني في شهر تشرين الأول من عام 1964 بهدف تنظيم شؤون السياسة النقدية وإصدار النقد وضمان سلامة تداوله وتقديم النصيحة والمشورة للحكومة والتنسيق مع السياسة النقدية.

الفرع الثاني : مفهوم البنك المركزي .

هناك عدة تعاريف للبنك المركزي نبرزها فيما يلي:

هو بنك وحكومة في آن واحد، وهو بنك يختلف عن غيره من البنوك بإعتباره لا يهدف إلى تحقيق الأرباح، بل يعمل على تحقيق الصالح العام وفق منظور الحكومة، ولهذا السبب فإنه يرتبط بالحكومة في مختلف بلدان العالم بروابط وثيقة، وعادة يكون مؤمما¹ .

يعد البنك المركزي المؤسسة المصرفية التي تهدف للرقابة على كمية النقود و تنظيم عمل النظام النقدي و المصرفي و توجيهه و الإشراف عليه، ورغم تشابه وظائف البنك المركزي في مختلف دول العالم، إلا أن كفاءة الجهاز المصرفي تتوقف على كفاءة و عمل البنوك المركزية بالدرجة الأولى، و التي تتأثر قدرتها بمجموعة من العوامل التي تحكمها كدرجة تطور الاقتصاد و السوق المالي و التشريعات المالية و المصرفية المعمول بها و مدى الحرية و الإستقلال الذي يتمتع به.

البنك المركزي يتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يملك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه بإسمه ويكون له خاتم خاص ويعفى من كافة الضرائب والرسوم ومن أهدافه هي الحفاظ على الاستقرار النقدي².

كما تعرفه (Denise flouzat) على أنه³ : "المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد و تراقب العرض النقدي، و هو المؤسسة التي تكون أهلا لضمان الثقة للنقود في البلد".

ويعرفه (Michel Albert) على أنه " :السلطة الحكومة التي تقوم ب :مراقبة تمويل الاقتصاد، و إصدار البنكنوت، و منح القروض للبنوك التجارية في إطار السياسة النقدية، مراقبة و تسيير نظام

1 - شاكور القزويني، محاضرات في النقود والبنوك، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 1992 ، ص31 .

2-فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص18، 17 .

3 - Denise flouzat, le concept de banque central, bulletin de la banque de France n° 70, sue le site de la banque de France
www.banque-france.fr/fr/bulletin/main.h

المدفوعات المرتبط خاصة بتعويضات الشيكات، و التحويلات بين البنوك، الحرص على صلاية النظام المصرفي والمالي.

و كخلاصة يمكن القول أن البنك المركزي في معظم الدول يعتبر المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية و تمارس سلطاتها، و يستمد رمزيتها كسلطة نقدية إنطلاقاً من إحتكاره لإصدار النقود القانونية التي تشكل الأساس المادي لسيولة الإقتصاد، إنطلاقاً من هذا الإمتياز يقع البنك المركزي في قمة النظام النقدي و يترتب على امتلاكه لمجموعة من السلطات و كذلك تحمله مجموعة من المسؤوليات تجاه الإقتصاد بصفة عامة.

المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي .

تتعدد وتتنوع النظم الاقتصادية التي تحكم البنوك المركزية، إلا أن تقوم بوظائف متعددة يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول :البنك المركزي بنك الإصدار.

إن أولى الوظائف التي منحت للبنك المركزي هي وظيفة إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم هذه الوظيفة، و لقد كان إمتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطاً في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية ،حيث كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك الإصدار¹.

الفرع الثاني :البنك المركزي بنك البنوك .

العمل المصرفي كبنك البنوك وذلك عن طريق التعامل مع المصارف المختلفة بقبول الودائع وإجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها².

حتى يؤدي البنك المركزي دوره كبنك البنوك ينبغي أن لا يقوم بالتعامل مع الأفراد بشكل واسع ولا يدخل

1 - ضياء مجيد الموسوي ،الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000 ، ص274.

2 - فليح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ، ص 27 ، 28 .

كما ناقش للبنوك التجارية، ومن ثم يمكن تأثيره على عملها¹.

الفرع الثالث: البنك المركزي هو بنك الحكومة.

فهو يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاج إليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تحسب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة، كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية، ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي، ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحبها لصالحها ويحصل المبلغ لحسابها من حساب لآخر ومن مكان إلى آخر².

كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة عن طريق مدفوعاتها وخصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، إذن إنه المشرف على الإتفاقات المالية التي تعقدتها الحكومة مع الخارج³.

الفرع الرابع: البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان.

تقبل المصارف التجارية من الأفراد أنواع مختلفة من الودائع منها ما هو قابل للسحب فوراً عند الطلب، ومنها ما يكون سحبه مقيدا بمدة ، و النوع الذي يهنا هنا النوع الأول أي الودائع تحت الطلب وهي إلتزامات مصرفية تتلخص بدفع مبلغ من النقود القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب وتستعمل الشيكات لأوامر الدفع في نقل ملكية هذه الودائع من شخص إلى آخر، أي أن تقوم مقام النقد القانوني بين المتعاملين لذلك تعتبر جزءا من الكتلة النقدية للبلاد⁴.

1 - فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص306 .
2 - مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص218 .
3 - محمد أحمد بزار، محاضرات في النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1994 ، ص113 ، 114 .
4 - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص 181 ، 182 .

الفرع الخامس : البنك المركزي المشرف على عمليات المقاصة.

من المتعارف عليه أن البنوك تقوم بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية، وذلك لتسهيل عملية السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية، أما الشيكات التي تودع لدى البنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى يتم سحبها يوميا وتبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالشيك المركزي يسمى قسم المقاصة، حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا في ساعات متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى، ويقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصارف المختلفة¹.

المطلب الثالث : العرض النقدي من طرف البنك المركزي .

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، يمثل السلطة النقدية، ويأتي على قمة الجهاز المصرفي.

ويعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة بحق إصدار العملة الوطنية المتداولة، وهذه المهمة أو الوظيفة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى. وتعد هذه الوظيفة من أولى الوظائف التي تكفل بها البنك المركزي، وإرتبطت بمبررات تأسيسه بوصفه بنكا للإصدار من الناحية التاريخية تميزا له عن بقية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تزاول العمل المصرفي والائتماني.

وتخضع البنوك المركزية كما كان في السابق لقيود قانونية وتشريعية تحدد وتنظم قدراتها وإمكانياتها في إصدار العملة. وهذه القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الإصدار النقدي ترتبط بالأساس بمكونات غطاء العملة من حيث نوعية وحجم أو مقدار هذه المكونات، فعندما كانت النظم النقدية تستند على قاعدة الذهب، كانت التشريعات الحكومية تلزم البنوك المركزية بالإحتفاظ برصيد ذهبي يتناسب

1 - فائق شقير وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 226 .

وكمية الإصدار من العملة، بهدف مواجهة طلبات تحويل العملة إلى ما يساويها أو ما يعادلها من الذهب، بحسب شروط قاعدة الذهب آنذاك¹.

وفي هذا الصدد فقد تطورت أنظمة الإصدار النقدي عبر المراحل التالية:

نظام غطاء الذهب الكامل :

في هذا النظام تقيّد مقدرة البنك المركزي في الإصدار بحجم الذهب الموجود في الخزائن ، أي أن هذا احتياطي الذهب في هذه الحالة يكون بنسبة 100% و هذا النظام و إن كان يعطي ثقة كاملة في أوراق النقد المصدرة إلا أنه يؤدي إلى تقييد سلطة البنك المركزي في الإصدار، فلا يستطيع تلبية حاجات التجارة إذا ما دعت الضرورة إلى التوسع، لذلك اضطرت الدولة إلى العدول عنه إلى نظم أخرى أكثر مرونة².

نظام التغطية الجزئية بالذهب :

طبقا لهذا النظام ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من الأهمية التي يحتلها في النظام السابق، فيسمح القانون لبنك الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بنسبة معينة من قيمتها بالذهب، والجزء الآخر يغطى بالسندات الحكومية.

نظام الحد الأقصى للإصدار:

في هذه الحالة يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة، وعادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود³.

نظام الإصدار الحر:

يعد نظام الإصدار الحر أكثر النظم النقدية تطورا ويطبق حاليا في كل البنوك المركزية في دول العالم

1 - حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الأولى، دار وائل، 2010 ، ص 44.

2 - إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996 ، ص 76 .

3 - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص 249 .

المختلفة، ويتميز هذا النظام بأن قانون إصدار أوراق النقود القانونية لا ينص على حد أقصى لحجم النقد المصدر. ومن ثم فإن حجم الإصدار يخضع كلياً في ظل هذا النظام إلى تقدير السلطة النقدية في الإصدار وفقاً للسياسة النقدية المرغوبة، ولا يوجد أي قيد كمي من الذهب أو أي قيد قانوني في تحديد كمية العرض النقدي، الأمر الذي يعني أن هذا النظام قد حقق أقصى درجات المرونة لنظام إصدار وحدة النقد القانونية¹.

وعليه فإن عملية إصدار النقود من قبل البنك المركزي اليوم لا تتطرق من فارغ، بل يستجيب البنك المركزي أساساً لحاجيات الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك تبعاً لحصوله على إحدى الأصول التالية: ذهب، و عملات أجنبية، وسندات الخزينة وسندات تجارية.

ويقوم البنك المركزي بزيادة أو إنقاص المعروض النقدي باستعمال الوسائل التالية:

الذهب والعملات الأجنبية والشيكات المسحوبة على البنوك الأجنبية :

كما سبق وذكرنا (مقابلات المعروض النقدي) فهذه الأخيرة تأتي من المعاملات مع الخارج، ففي حالة التصدير تزيد كمية النقود وتسمى إصدار النقود، أما في حالة الاستيراد فتسحب كمية من النقود وتسمى تدمير النقود.

سندات حكومية :

وهو يعتبر إجراء تلجأ إليه الحكومة لتمويل مختلف نشاطاتها، تطلب من البنك المركزي إقراضها مقابل سندات الخزينة، ومما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي هو زيادة حيازة البنك المركزي للسندات الحكومية، والعكس في حالة تدمير النقود.

¹ - إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 327 .

تسبيقات مقدمة إلى الخزينة العمومية :

عادة وفي بعض الدول تتخلف إي إيرادات الدولة عن نفقاتها، ولذلك تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي ليقدم لها تسبيقات (نسبة محددة)، على أن ترجعها خلال السنة.

الأوراق التجارية :

وذلك بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وذلك عند حاجة هذه الأخيرة للسيولة، مما يجعل البنك المركزي يقدم لها نقودا إن وجدت لديه أو قيامه بطباعتها¹.

المبحث الثاني : إستقلالية السلطة النقدية عن أداء السلطات التنفيذية .

المطلب الأول : مفهوم إستقلالية البنوك المركزية .

المفهوم الأول :

تتمثل إستقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر والمتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عن إدارته لسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له إستقلالية عنها².

المفهوم الثاني :

يتمثل في منح البنك المركزي الإستقلال التام في إدارة السياسة النقدية، وهذا المفهوم الأكثر إرتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي ، و تعرف أيضا بأنها مدى قدرة البنك المركزي على تحديد السياسة النقدية دون أي تدخل من الحكومة³.

1 - محمد ألمان الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 66.

2 - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، " أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، 2003 م، ص 248.

3 - Sylvester Eijffinger and Macro Hoeberrichts " THE TRADE OFF" between central bank Independence conservativeness, OXFORD, economic papers, vol 50, n° 03, July 1998, p 309.

إن الإستقلالية لا تعني عزل السياسة النقدية عن الحكومة أو السياسة الإقتصادية العامة للدولة، بل يجب أن يكون هناك تنسيق بين كل السياسات التي تعتمدها الدولة، فالبنك المركزي ما هو إلا مؤسسة تعمل داخل الإطار العام للدولة و يصعب فصله تماما عنها ، و إنما هو أن تكون إدارة السياسة النقدية من اختصاص البنك المركزي دون تدخل الحكومة¹.

و تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الإستقلالية في تحديد الأهداف و الاستقلالية في تحديد الأدوات فعندما لا يكون هناك تحديد دقيق لأهداف البنك المركزي و السياسة النقدية نقول بأنه يتمتع بإستقلال في تحديد الأهداف، و يتمتع البنك المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه، أما فيما يتعلق بالإستقلال في تحديد الأدوات فإنه يعتبر مستقلا إذا كانت له السلطة و حرية التصرف الكامل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه².

المطلب الثاني : مبررات المعارضة للإستقلالية البنك المركزية .

رغم تعدد المبررات التي تدعو إلى استقلالية البنك المركزي، فإن هناك اتجاها آخر يدعو إلى عدم منح هذه الاستقلالية، و يستند أنصار هذا الرأي إلى المبررات الآتية:

1- يرى أنصار هذا الرأي أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الإقتصادية، هو أمر يتنافي مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة إذ أن لهذه الأخيرة العديد من القنوات الرسمية و غير الرسمية التي تستطيع من خلالها التأثير على السياسة النقدية و أنها في الحالات القصوى تستطيع تغيير النظم الأساسية للبنك المركزي.

¹ - سيد طه بدوي، مقدمة في النقود و البنوك، مصر، دار النهضة العربية، 2005 ، ص132.

² - jean pierre pattat « contenu et critères de l'indépendance des banque centrales, dossier : l'indépendance de la banque centrale », revue d'économie financière, N° 22, paris, 1992, p 20.

2- أن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، فالبنك المركزي الذي يتمتع بالاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، و أن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعية للحفاظ على قيمة النقود.

3- مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة و سياسات الضرائب و أسعار الصرف خاصة، و أن السياسة النقدية شديدة التأثير بالضغط التضخمية بإعتبار أن السلطات النقدية قد تستخدم سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية الهامة.

4- إمكانية عدم قيام إستقلالية البنوك المركزية فعلا بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل طالما أنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية¹.

المطلب الثالث : قياس درجة استقلالية البنوك المركزية.

تختلف قوانين البنوك المركزية بصورة عامة من حيث التركيز و المدى و التفاصيل، لذلك يعتبر ترتيب البنوك المركزية حسب درجة استقلاليتها أمرا صعبا لا يخلو من التجربة و الاجتهاد، إلا أنه بصفة عامة، يمكن قياس هذه الاستقلالية بالاعتماد على معيارين أو (مؤشرين) مختلفين هما: الإستقلالية العضوية و الإستقلالية الوظيفية للبنك المركزي.

الفرع الأول : الاستقلالية العضوية.

تتعلق بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي و كذلك شروط ممارستهم لوظائفهم² ، أي بعبارة أخرى شروط تعيين المحافظ و مدة تعيينه (فترة وظيفته) و حمايته و مدى مشاركة السلطات المسيرة في البنك، إذ نجد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي، بينما في بعض دول أخرى كفرنسا و هولندا و بلجيكا، فإنه يمكن توقيفه عن ممارسة وظائفه،

¹ -حشاد نبيل، إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، إتحاد المصارف العربية، 1994، ص94.

² -jean pierre pattat « contenu et critères de l'indépendance des banque centrales, dossier : l'indépendance de la banque centrale », revue d'économie financière, op, cit ,p22

و هذا إلى أن تمت المصادقة النهائية على معاهدة ماستريخت، و كذلك طول مدة تعيين المحافظ تختلف من دولة إلى أخرى و لكن في كل الأحوال تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعيين المسيرين.

الفرع الثاني: الإستقلال الوظيفي .

و هي تتحدد بالنظر إلى مسؤوليات و مهام و أهداف البنك المركزي، و كذلك بالنظر إلى مدى إستقلاليتها المالية، فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة و عديدة أو غير موجودة كما هو حال بنك إنجلترا، كلما قلت درجة استقلالية البنك المركزي¹، كما هو في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: الإستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكبر دول.

الدول	المهام و الأهداف	صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	إستقلالية ميزانية البنك
الو م أ	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم
ايطاليا	لا	لا	نعم	نعم

المصدر: قدي عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص96 .

فإذا أخذنا مثلاً بنك ألمانيا كما هو مبين في الجدول أعلاه و الذي يعتبر البنك المركزي الأكثر إستقلالية في العالم ، فهو يملك خبرة قاطعة و عامة في المجال النقدي ليس مجبراً على الأخذ بعين الإعتبار سياسة الحكومة، أما بالنسبة للإستقلالية المالية فإننا نلاحظ أن موازنات البنوك المركزية لبعض الدول

1 - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص95.

كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و إيطاليا فعلا مستقلة في حين ليس الأمر نفسه في دول أخرى كاليابان و بلجيكا و فرنسا¹.

المبحث الثالث : خلق النقود .

المطلب الأول : خلق النقود من طرف البنك التجارية.

تتفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق النقود، ولكن تبقى هذه القدرة ليست مطلقة، إذ أن السياسة النقدية تستطيع أن تتحكم فيها زيادة أو نقصانا مع تغير الظروف التي يمر بها الإقتصاد وذلك من خلال نسبة الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب النقدي .وتخلق البنوك التجارية ما يسمى بنقود الودائع من خلال الودائع الجارية الأولية، حيث وجدت البنوك خلال عملها أن حجم الودائع يفوق حجم السحوبات لديها فاستغلت هذه الفجوة.

ومع ظهور الشيكات التي يستطيع الأفراد إتمام عملياتهم بها دون الحاجة لحمل النقود، أدى إلى بقاء هذه الأخيرة ثابتة لدى الجهاز المصرفي، وتتغير فقط القيود المحاسبية التي تثبت حق الأفراد على الآخرين.

الفرع الأول : الديون السلف على التجار والمزارعين والصناعيين وسائر الأشخاص الطبيعيين الأفراد.

عندما يقوم المصرف التجاري بحسم أوراق تجارية معينة تعتبر هذه العملية بمثابة شراء النقد من قبل المصرف للأصول المالية لدين عميل المصرف الذي يستحق على شخص آخر هذا الدين الناشئ عن بيع محدد يتمثل بكمبيالة يقوم البنك المذكور بحسمها، قيمة هذه الكمبيالة تظهر في أصول البنك ضمن سلف محفظة السندات في حين أن خلق النقد الائتماني المقابل يظهر في خصوم البنك عندما تضاف قيمة الكمبيالة بعد الحسم إلى حساب العميل بمعنى آخر لكي يتمكن المصرف من تسديد الدين الناشئ، عند شراء الكمبيالة يتوجب عليه خلق النقود بواسطة عملية قيد بسيطة في الجانب الدائن².

¹ -مارتا قاستيلو برانكو و مارك سوينبون، إستقلالية البنك المركزي هل يمكن أن يساهم في تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1992 ، ص 21 .

² -جسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2002 ، ص153 .

الفرع الثاني: الديون على الخارج والعملات الأجنبية.

عندما يقوم البنك التجاري بشراء عملات صعبة من عميل مصدر أو من قبل شخص آخر، فهو يقوم بالمقابل بخلق النقد الضروري لحيازة العملة الصعبة، فالنقد الأجنبي يعتبر أصلاً مثل باقي الأصول الحقيقية التي يحولها البنك إلى نقد. ويتضح من خلال الحالات الثلاثة التي أشير إليها أن خلق النقد بواسطة المصرف يتم عندما يمتلك هذا الأخير لأصول غير نقدية أي لأصول حقيقية أو مالية قيمة هذه الأصول الحقيقية أو المالية تظهر في موجودات المصرف وقيمة النقد الذي تم خلقه تظهر في مطلوباته، أما عن الحالة التي يحصل فيها إتلاف النقد فور قيام المصرف بتحصيل قيمة الأصول المالية الموجودة في محفظة سندات، لكن ما تجدر ملاحظته هو أن عملية خلق النقود تغطي على عمليات إتلافها، وهذا ما يستتبع نمو في الكتلة النقدية¹.

الفرع الثالث: الديون على الخزينة.

هذه الديون تعرض على المصرف إما مباشرة عندما تقوم الخزينة بطرح سندات لكي يكتبب بها من قبل المصارف و إما بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملوا سندات الخزينة بحسمها، فالمصرف يشتري تلك السندات مصدر النقد الضروري لإجراء تلك العملية، فإذا كانت السندات المذكورة بقيمة 100 تصبح عندها ميزانية المصرف على الشكل التالي :

كما يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد عندما يكتبب بسندات الخزينة العمومية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عملية الخصم.

¹ - وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 137.

المطلب الثاني : إصدار النقود من طرف البنوك التجارية و الخزينة العمومية .

الفرع الأول : إصدار النقود من طرف البنوك التجارية .

يصدر البنك المركزي نوعين من العملة وهما : عملة حرة وعملة ائتمان، وهذا التقسيم يستخدم لتوضيح فكرة إصدار النقود حيث أن العملة الحرة هي العملة النهائية التي يصدرها البنك المركزي أما الائتمان يصدره البنك المركزي في شكل قروض إلى البنوك التجارية أو الخزينة.

الجدول رقم 02: ميزانية البنك المركزي.

الأصول	الخصوم
1- الذهب والديون على الخارج -الذهب. -ال شراء تحت الطلب في الخارج. -تسبيقات إلى الصندوق واستقرار الصرف. -Concours ou FMI	1-أوراق نقدية في التداول. 2-حسابات دائمة خارجية. - حسابات البنوك والمؤسسات والأشخاص الأجنبية. - حساب خاص لصندوق استقرار الصرف. 3- حساب جاري للخزينة العامة. 4- الحسابات الدائنة للوحدات المالية. - حسابات جارية للمؤسسات المرغوبة على تكوين احتياطات إجبارية. -التزامات ناتجة عن التدخل في السوق النقدي. 5- احتياطات لإعادة تقييم الأصول العامة من الذهب. 6- رأسمال وأصول وإحتياطات.
2- ديون على الخزينة العامة. - نقود. - حسابات خارجية للبريد. - مساعدات للخزينة. 3- الديون المترتبة على عمليات إعادة التمويل. - سندات مخصومة. - سندات مشتراة في السوق النقدي. -عروض مقابل السندات. - سندات في طريق الإستحقاق.	

المصدر: بخراز يعدل فريدة، تقنيات وتسيير سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

، ص 105.

أولاً: جانب الأصول .

أصول البنك المركزي تشمل كل من الموجودات غير النقدية التي حصل عليها خلال العمليات التي قام بها وهذه الموجودات هي الذهب والعملات الأجنبية¹.

1-الذهب والديون على الخارج:

1-1الذهب: الذي يخضع لإعادة تقييمه حسب أسعاره في أسواق التبادل الدولي حيث يقيم الإحتياطي من الذهب كل ستة أشهر حسب سعره في سوق لندن الدولي، وأن زيادة الإنخفاض في قيمة الإحتياطي من الذهب التي تظهر من حين لآخر نتيجة تأرجح أسعاره تنشأ لها مؤونة خاصة تحت بند إحتياط إعادة تقييم الموجودات العامة بالذهب تظهر في جانب الخصوم².

1-2 حقوق السحب الخاصة: على إثر إغلاق مركز الذهب في لندن عام 1927 وافق أعضاء صندوق النقد الدولي على إنشاء إحتياطي لدعم الإحتياطيات النقدية التقليدية العالمية لتمكين تلك الإحتياطيات من مواجهة أزمة السيولة العالمية آنذاك بعد أن عجزت الإحتياطيات من الذهب وعملات أجنبية في صندوق النقد الدولي من مواجهة حاجات التجارة العالمية من النقد، فنشأت أزمة السيولة وقد سمي الإحتياطي الجديد باسم حقوق السحب الخاصة "DTS" والتي توجد في إحتياطيات الصرف للبنك المركزي والموجود في أصول الميزانية والتي توجد في احتياطيات الصرف للبنك المركزي والموجود في أصول الميزانية³.

1-3 العملات الأجنبية: تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الوطن وإلى خارجه هو نتيجة لعلاقات الدولة اقتصاديا مع الخارج ويكون هناك رصيذا إيجابيا من هذه العملات بحوزة الاقتصاد عندما يكون تدفق هذه العملات إلى الداخل أكبر من تدفقها على الخارج وبالطبع يكون هناك إصدار للنقود مقابل ذلك⁴.

1 - زياد رمضان، محفوظ جودت، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط02، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 174، 173.

2 - صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 82.

3 - بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

4 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 41، 40.

2- ديون على الخزينة العامة:

باعتبار البنك المركزي بنك الحكومة فإن هذا الأخير يقبل السندات الحكومية أو سندات الخزينة وتعتبر حقا له ويقدم مقابلها نقودا للخزينة فنقول أن البنك المركزي فقد نقد دين الحكومة، فمقابل إستلامه لهذه السندات يصدر نقودا قانونية، تعرف هذه الديون تسبيقات الخزينة أو قروض الحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول لأنها المصدر الأساسي لخلق النقود في هذه الدول وهي تمثل الوساطة الرئيسية في السوق النقدي، ففي فرنسا تجمع الخزينة العامة ما يكفي من السيولة الشيء الذي يجعل الديون العامة متقلصة أما في الجزائر، يبقى الدين يتزايد من سنة إلى أخرى .
عموما إن لجوء الخزينة العامة إلى البنك المركزي يعد أحد الوسائل الرئيسية للصندوق فالبنك المركزي يسير الحساب الجاري للخزينة ويوفر لها السيولة¹.

3-الديون المترتبة عن عملية التمويل:

تعتبر من بين الأصول الأكثر أهمية، تكون في شكل سندات مخصصة، سندات مشتراة في السوق النقدي، قروض مقابل السندات وسندات في طريق الاستحقاق، حيث أن البنك المركزي يضمن إعادة تمويل السندات ملك البنوك عندما تكون هذه الأخيرة بحاجة إلى سيولة خاصة، إننا نعلم أن البنك المركزي لا يقدم مباشرة قروضا للاقتصاد بما أنه ليس له علاقة مباشرة إلا مع المؤسسات المالية والبنكية والخزينة العامة وأيضا مع مؤسسات القروض الأخرى.

وإعادة التمويل تعني تحقيق تمويل عملية تحقق في الرتبة الثانية بعد أن قامت مؤسسة مالية بتقديم القرض في الرتبة الأولى.

¹ -بخرار يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره،ص103.

ثانيا :جانِب الخِصوم.

وتتمثل أهم عناصره فيما يلي¹:

-الأوراق النقدية في التداول :ويظهر في هذا المجال التراجع التدريجي المتوالي لتداول الأوراق النقدية أمام زيادة استعمال النقود الكتابية وخاصة في الدول المتقدمة، مما يجعل رصيد هذا البند في الخصوم أقل أهمية مما كان عليه في الماضي.

البنوك الأخرى في خصوم البنك المركزي تظهر إصدار النقود الكتابية من خلال البنك المركزي وتشمل ما يلي:

- الحسابات الدائنة الخارجية حسابات البنوك و المؤسسات الأجنبية ، الحسابات الخاصة بصندوق تثبيت أو استقرار الصرف.

- الحسابات الجارية للخرينة في البنك المركزي التي يدون رصيدها الدائن.

- الحسابات الدائنة للأعوان الإقتصاديين والماليين والتي تحتوي الحسابات الجارية للمؤسسات المجبرة على تكوين احتياطات لدى البنك المركزي.

- احتياطات إعادة تقييم الموجودات بالذهب : ويدون فيه ما يقابلها فائض في إعادة التقييم نصف السنوي.

الفرع الثاني : إصدار النقود من طرف الخزينة العمومية.

تقوم الخزينة العمومية بإصدار النقود المساعدة (المعدنية)، وهي نقود قانونية لا تشكل جزءا كبيرا من

المعروض النقدي، فالغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات صغيرة الحجم والقيمة، وتحديد حجم

المعاملات والحسابات المالية بصورة أكثر دقة².

1-صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 84،83.

2- أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013 ، ص 28 .

كما تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع من العائلات ومن مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية التابعة للدولة (جماعات محلية، دوائر حكومية، إدارات خدمية، إنتاجية... إلخ)، وذلك وفق طريقتين:

الطريقة المباشرة: من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.

الطريقة غير المباشرة: تخص الحسابات الجارية المفتوحة في المراكز البريدية، لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة.

تقوم الخزينة بتسديد مدفوعاتها باللجوء إلى نقد البنك المركزي أو إلى نقد البنوك التجارية بعد قيامها

بالتحويل إلى حساب الدائن المفتوح لدى البنوك، وعندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعمد الخزينة إلى الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه إليه أمرا بالتحويل، فيقوم البنك المركزي بتسجيل التحويل على حساب الخزينة من جانب ولصالح البنك التجاري من جانب آخر، هذا الأخير يعمل على قيد التحويل (الحوالة) على حساب البنك المركزي من جهة ولصالح العميل الدائن للخزينة من جهة أخرى. لذلك فإن تسديد الإنفاق العام من طرف الخزينة سواء تم بالأوراق النقدية أو بالحوالة المصرفية فإنه ينعكس عبر انخفاض رصيد حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي.

كما يمكن للخزينة أن تستخدم نقدها الخاص لتسديد مدفوعاتها، إذ تتمتع بحق خلق النقود مباشرة بعد تسجيل مبلغ الدين لحساب الدائن المفتوح لديها، إذا كان هذا الأخير مراسلا للخزينة أو تسجيل قيمة الدين. لحساب الدائن المفتوح لدى مركز الصكوك البريدية.

-الإقتراض من البنك المركزي عن طريق تسيبقات البنك المركزي للخزينة وشراء سندات الخزينة بواسطة البنك المركزي.

-الإقتراض من البنوك التجارية (على شكل سندات خزينة).

ولكن رغم هذا فإن هذه المقدرة المحدودة وغير المباشرة على خلق النقود بدأت تدريجياً تتجه نحو الزيادة بسبب وجوب تغطية التمويل لعجز الميزانية عن طريق مصادر نقدية (قروض المؤسسات المالية المصرفية والنقود المساعدة).

المطلب الثالث : قياس خلق و عرض النقود.

في هذا المطلب سنتطرق إلى كيفية قياس كل من خلق و عرض النقود و ذلك بدراسة مضاعف الائتمان في حالتي وجود تسرب نقدي و عدم وجوده، و ندرس بعد ذلك المضاعف النقدي.

الفرع الأول: مضاعف الائتمان.

إن كمية النقود التي خلقت من طرف البنوك التجارية كانت موضوع محاولات قياس في إطار نظرية مضاعف الائتمان، فالتحليل النقدي لهذه النظرية يسمح بتحديد الشروط الملموسة لخلق النقود، فكمية النقود المخلوقة بواسطة البنوك التجارية تتحدد عبر تحليلين متتاليين فالأول يأخذ فقط بالحسبان النقد الائتماني بغض النظر عن الأوراق النقدية و تعرف بحالة عدم وجود تسرب نقدي، بينما التحليل الثاني فهو يدمج في الآن عينه النقد الائتماني و النقد الورقي تعرف بحالة وجود تسرب نقدي.

أولاً : قياس خلق النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي .

إن مضاعف الائتمان الذي يقيس حجم التوسع الذي يمكن أن يحصل على وجه أكثر دقة، فهو يعكس النقد الجديد (ΔM) ، ومبلغ الوديعة الأولية (الرصيد النقدي المخصص للإقراض ΔC) ، معدل الإحتياطي القانوني (r) ، فإذا إفترضنا أن زبونا أودع لدى بنك مبلغاً قدره 1000 دينار ، و أن معدل الإحتياطي القانوني (r) يقدر بـ 20 % فإنه يتوّرث عليه توسعاً نقدياً بقيمة 5000 دينار ، أي :

$$5000 = K \times 1000 \Leftrightarrow \Delta M = K \times \Delta C \text{ (قيمة المضاعف) تساوي } 05 .$$

إن قيمة المضاعف (K) هي مقلوب المعدل الإحتياطي (r) ، لأنه يظهر متوالية هندسية ذات أساس يوازي مقلوب المعدل الإحتياطي النقدي أي يساوي ($\frac{1}{r}$) أو $\frac{1}{\%20}$. حد هذه المتوالية هو مبلغ

الوديعة الأولية (ΔC) الذي يساوي 1000 دينار . وعليه يمكن أن نحسب قيمة النقد الجديد الذي تم خلقه (ΔM) أو مجموع الودائع الجديدة بالطريقة الحسابية التالية :

$$\Delta M = 1000 + 1000(80\%) + 1000(80\%)^2 + 1000(80\%)^3 + \dots 1000(80\%)^n$$

$$\Delta M = 1000[1 + 80 + 80^2 + 80^3 + 80^4 + \dots 80^n]$$

ولأغراض التبسيط نعوض (80%) بالرمز (t) وعليه :

$$\Delta M = 1000[1 + t + t^2 + t^3 + \dots t^n]$$

هذه العملية تشير إلى مجموعة متوالية هندسية كما سبق و أن اشرنا إليها و التي مجموعها يساوي :

$$\Delta M = 1000(1 - t^n)/(1 - t)$$

وبتعويض (t) بما تساويه نجد :

$$\Delta M = 1000(1 - (0,8)^n)/(1 - 0,8)$$

حيث المبلغ (0,8) يؤول إلى الصفر عندما تؤول n إلى ∞ الذي يمثل عدد مرات تناول الوديعة الأولية بين البنوك و بالتالي نحصل على مايلي :

$$\Delta M = 1000 \times \frac{1}{0.2} = 5000 \gg \Delta M = 5000$$

ثانيا : قياس خلق النقود في حالة وجود تسرب نقدي

في الحالة الأولى تم إفتراض أن كامل النقود كانت على شكل شيكات أو حوالات فهو إفتراض بعيد بعض الشيء عن الواقع ، و الحالة الأقرب أن هناك نسبة معينة تتحول من النقود الكتابية إلى النقود الورقية و هذا يسمى بالتسرب النقدي نظرا لحدوث تسربات خارج الدائرة المصرفية فإن التوسع النقدي قد يكون أكثر بطئ مما هو عليه في الحالة الأولى ، و هذا التسرب الناتج عن الطلب على الأوراق النقدية

يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد البنك المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور و الزيادة في الكتلة النقدية و هذه النسبة تعرف بالمعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية. فإذا أضفنا إلى التحليل السابق تسرب جديد يعزى تداول الأوراق النقدية، و يوضح عبر المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية (b) الذي يساوى 30% . فيكون لدينا :

$$\Delta M = 1000[1 - (1 - 0,3)(1 - 0,2) + (1 - 0,3)^2(1 - 0,2)^2 + (1 - 0,3)^3(1 - 0,2)^3 \dots + (1 - 0,3)^n(1 - 0,2)^n]$$

$$\Delta M = 1000 \frac{1}{1 - (1 - 0,3)(1 - 0,2)} = 2272,72$$

و عليه تصبح قيمة مضاعف الائتمان (k) تتحدد على الشكل التالي:

$$k = \frac{1}{1 - (1 - b)(1 - r)} = \frac{1}{r + b - rb} = 2,272 \gg k = 2,272$$

نلاحظ انخفاض مبلغ خلق النقود إلى 2272,72 دينار بدلا من 5000 دينار في الحالة الأولى.

و ما تجدر الإشارة إليه أنه هناك شرط أولي يجب توفره لكي يلعب المضاعف دوره في عملية خلق النقود بواسطة البنوك يتمثل في الطلب على قروض البنوك من قبل المؤسسات، لأن الآلية المحركة للخلق المتتالي للنقود تتركز في منح قروض جديدة من قبل البنوك، يتضح من خلال ذلك أن المضاعف يبين فقط الحد الأقصى من النقود التي تستطيع البنوك خلقها بعد تلبية الطلب على القروض، وأن الحجم الحقيقي للتوسع النقدي المحتمل يتحدد من خلال وضعية سيولة البنوك، و هذه السيولة بدورها ترتبط بوجه ضيق بدرجة تفضيل الجمهور لحيازة الأوراق النقدية، من جهة، و بسياسة البنك المركزي من جهة أخرى.

الفرع الثاني : المضاعف النقدي

يعرف المضاعف النقدي $^1 (K)$ على أنه المعامل الرقمي - غالباً ما يكون أكبر من الواحد الصحيح - الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقدي الناتج عن التغير في عناصر القاعدة النقدية 2 ، و بذلك فإنه يمثل العلاقة بين حجم العرض النقدي (M) أي الكتلة النقدية و حجم القاعدة النقدية (BM) ، أي أن :

$$\text{المضاعف النقدي } K = \text{العرض النقدي } M / \text{القاعدة النقدية } BM$$

ويمكن صياغته على النحو التالي 3 :

$$M = K \times BM \gg K = \frac{M}{BM} \dots \dots \dots (01)$$

لأغراض التبسيط ، سنفترض أن مجمل الودائع في البنوك التجارية هي ودايع تحت الطلب، و بذلك يزول الفرق بين المفهوم الضيق للكتلة النقدية $M1$ ومفهومها الأوسع $M2$ ، وعلى أساس هذه الفرضية ، تتحدد الكتلة النقدية، كمجموع خصوم الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية، (D) و حيازات العملة لدى الجمهور غير المصرفي (C) أي أن :

$$M = C + D$$

وأن القاعدة النقدية (BM) تتألف من الإحتياطيات المصرفية الكلية (TR) زائد العملة في التداول لدى الجمهور غير المصرفي (C) 4 ، أي :

$$BM = C + TR \dots \dots \dots (03)$$

وأن الإحتياطيات الكلية (TR) عبارة عن إحتياطيات قانونية (RR) زائد إحتياطيات فائضة (RE) ، و بتعويض الإحتياطيات الكلية (TR) بما تساويه في العلاقة رقم (03) نجد :

¹ يعتمد على نسبتين هما - نسبة الإحتياطي المطلوب (حجم الإحتياطيات المطلوبة / الودائع تحت الطلب (و نسبة التداول) العملة المتداولة / الودائع تحت الطلب. (و تعكس نسبة التداول قرارات الأفراد بتوزيع الأرصدة النقدية المتاحة لديهم إلى عملة في التداول و ودايع تحت الطلب، تبعاً للعادة المصرفية في استخدام نقود سائلة أو شيكات بنكية.

² Martin N, Baily, Philip Friedman, Macroeconomics, Fainancial Markets and the international sector, Boston: Homewood, 1991, p 205.

³ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

⁴ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 216 .

$$BM = C + RR + RE \dots\dots\dots(04)$$

بالإضافة إلى ذلك سنعرف نسبة الإحتياطي القانوني (r_r) على أنها ($\frac{RR}{D}$) ، وأن نسبة الإحتياطي الإضافي (r_e) على أنها ($\frac{RE}{D}$) ، و أن نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب (C) على أنها ($\frac{C}{D}$) وعليه ¹ :

$$BM = cD + r_r D + r_e D \gg BM = (c + r_r + r_e)D \dots\dots\dots(05)$$

ويمكن صياغة العلاقة رقم (02) على الشكل التالي ² :

$$M = CD + D$$

نقوم بتعويض كل من M و BM بما تساويه في العلاقة رقم (01) نحصل على ³ :

$$K = \frac{(1 + c)D}{(c + rr + re)D} \gg K = \frac{(1 + c)}{(c + rr + re)} \dots\dots\dots(07)$$

تمكنا معرفة المضاعف النقدي باستخدام العلاقة رقم (07) من تحديد مقدار تغير العرض النقدي استجابة لحدوث تغير في القاعدة النقدية، فإذا كان المضاعف النقدي معلوماً أو متوقفاً توقعاً كاملاً باستطاعة السلطات النقدية أن تحدد و بدقة عرض النقود من خلال تحكمها بالقاعدة النقدية، و بما أنه من الصعوبة معرفة المضاعف النقدي فإن السلطات النقدية لا تمتلك إلا سلطة محدودة في السيطرة على الكتلة النقدية ويعود ذلك إلى كون المتغيرين (r_e ، c) اللذين يرتبطان بسلوك الجمهور و مدى رغبته في توزيع ثروته بين الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك ، و رغبة البنوك التجارية في تكوين احتياطات فائضة ⁴.

المبحث الرابع : تجارب بعض الدول في مجال إستقلالية السياسة النقدية .

المطلب الأول : السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ Mark Allen, and Teresa Ter-Minassim, monetary and fiscal policy design issues in low – income countries, IMF publications, IMF, Washington, 08 August 2005, p 26.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996 ، ص37 .

³ إذا عرفنا العرض النقدي على أنه يشمل الودائع لأجل بمعنى $M2$ أي أنه $M2 = D + C + D$ يصبح في هذه الحالة. المضاعف النقدي K على الصيغة التالية :

، حيث يمثل b نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب . $K = (1+c+b) / (c + rr + re)$

⁴ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص163

تعطي السياسة النقدية الأمريكية مجالاً واسعاً للتحليل و استخلاص العبر، و تتميز بثراء كبير سواء على مستوى الممارسة أو التوثيق، و ربما تعد مرجعية أساسية لقرارات حاسمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، و خارجها بفعل حجم الاقتصاد الأمريكي و وزنه في التجارة الدولية و مكانة الدولار الدولية، فالقاعدة الأساسية للسياسة النقدية الأمريكية يمكن إرجاعها إلى عام 1913 م، مع تأسيس نظام الاحتياطي الفدرالي، الذي يتكون من اثنتا عشر مؤسسة منتشرة عبر الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يتميز اليوم باستقلالية كاملة في تصميم السياسة النقدية و تنفيذها كما أشرنا إليه سابقاً. إن تطور السياسة النقدية الأمريكية كان خاضعاً للمسار التاريخي الذي أخذه الاقتصاد الأمريكي و تحوله إلى مركز للاقتصاد العالمي، حيث أن التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا قد دفع نظام الاحتياطي الفدرالي إلى الانهماك في تسهيل تمويل الحرب عن طريق قبول سندات الخزينة عند إعادة الخصم بمعدلات فائدة منخفضة، و هو ما أدى إلى حدوث ارتفاع في الأسعار، إلى جانب هذا تجربة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى و حتى سنة 1932 م في مجال السياسة النقدية، حيث قام النظام الاحتياطي الفدرالي باللجوء إلى رفع معدل الخصم بشكل قوي لضبط التضخم، و هو ما أدى إلى تسريع دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود. و خلال الحرب العالمية الثانية، قام نظام الاحتياطي الفدرالي بتطبيق سياسة مماثلة لما قام به خلال الحرب الأولى، و إن أمكن في هذه الحالة ضبط التضخم خلال فترة الحرب بسبب وجود الاقتصاد الأمريكي في حالة نقص التشغيل، فإن ارتفاع الأسعار قد انفلت بعد ذلك و خاصة ابتداء من 1950 م، و في هذه المرحلة، كان ينظر إلى السياسة النقدية تحت تأثير الأفكار الكينزية، و كانت الترجمة العملية لهذا التأثير القانون الصادر عن الكونغرس في 1946 م الذي يعطي للحكومة الفدرالية السلطات الكاملة في استعمال كل الوسائل التي تساعد على ترقية العمل، الإنتاج و القدرة الشرائية، و قد كان هذا القانون أداة أساسية سمحت باستعمال السياسة النقدية كوسيلة هامة في خدمة السياسة الاقتصادية عن طريق الميزانية الفدرالية، و هو ما يمكن اعتباره كفعل جعل من السياسة النقدية أداة خاضعة للحكومة، و أنها مكملت لسياسة الميزانية، في بداية الستينات و بداية السبعينات استعملت السياسة النقدية لتصحيح الاختلالات الناجمة عن تعاقب الدورات، حيث كانت مجهودات السلطات العمومية موجهة نحو ضبط التضخم و ذلك بممارسة سياسة نقدية تقييدية، و قد أدى ذلك إلى ظهور

اختلال من نوع آخر و هو الركود التضخمي، و قد تم إتباع نفس السياسة التقييدية خلال حالة الركود التي ظهرت بين 1980 م و 1983 م. و كذلك في نهاية الثمانينات، و التي لم يتوقف تخفيف هذه السياسة إلا ابتداء من 1991 م إن التطور النقدي للولايات المتحدة الأمريكية، من وجهة نظر السياسة النقدية أنه و إن كان الأمر في البداية كان هدف الاحتياطي الفدرالي منصب على ضمان السيولة الكافية للبنوك، و لكن لاحقا تم حدوث تبدل أساسي على مستوى أهداف السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي حيث أصبح الانشغال الأساسي هو البحث عن ضمان استقرار الأسعار و الاستقرار الاقتصادي، و هذا ناتج عن التحول الأساسي و النوعي في الاقتصاد الأمريكي، فبعد السنوات التي رافقت تطبيق السياسات الكينزية، جاءت حالة من الاختلال ترافق فيها تواجد البطالة و التضخم، و هو ما يعرف بحالة الركود التضخمي، إضافة إلى ذلك، فقد تم إبراز هذه التحولات و قد ساعد على نشرها ذبوع الأفكار النقدية التي لا ترى للسياسة النقدية إلا هدفا واحدا و هو الحفاظ على استقرار النقود، و عليه أصبح من الممكن استعمال متغير اقتصادي كلي أساسي بحيث يؤدي تعديله إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، وهو الكتلة النقدية.

أما فيما يتعلق بالمجمعات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد الدراسات التي قام بها الاحتياطي الفدرالي التي تتعلق بتعريف النقود ، فبداية من سنة 1960 بدأ الاحتياطي الفدرالي بنشر سلاسل متتابعة لتعريف النقود إلى غاية 1971 ، كان قد نشر سلسلة واحدة تشمل تعريف النقود M1 كعملة متداولة و ودائع طلب في البنوك التجارية، و في عام 1971 نشر السلسلة الثانية و حدد فيها ثلاث مجموعات للنقود، تتمثل في: M1 النقود (العملة المتداولة) و ودائع الاحتياط الجارية لدى المؤسسات:

البنكية و غير البنكية (مؤسسات الادخار و شركات المساهمة) ، و M2 تشمل M1 مضافا إليها ودائع الادخار و الطلب في البنوك التجارية، M3 تشمل M2 مضافا إليها الودائع الأجلة لدى المؤسسات غير البنكية¹، عرف المجمعين النقديين M1 و M2 إنخفاضا في فترة السبعينات مما دعا إلى ضرورة إجراء تعديل على المجمعات النقدية ، و أهمها تلك التي طرأت عليها في فترة السبعينات و التسعينات

¹ -Ewe-Gheelim, and Subramanian S, Sriram, Factors underlying the definitions of broad money: AN examination of recent U.S. Monetary and practices of other countries, IMF Working Paper, n° 03/62, IMF, Washington, 2003, pp, 08, 09.

من القرن 20م¹، و لقياس عرض النقود في الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على المجمعات التالية المعمول بها إلى اليوم ، وهي :

M1: العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب + الشيكات السياحية + الودائع الشيكية الأخرى .

M1:M2+ الودائع الأجلة (صغيرة القيمة) + الودائع الادخارية و حسابات ودائع سوق النقد + أسهم الصناديق المشتركة لسوق النقد .

M2:M3+ الودائع الأجلة (كبيرة القيمة) + الأوراق التجارية + أسهم الصناديق المشتركة لسوق النقد² + اتفاقيات إعادة الشراء + الدولارات الأوروبية .

M3:M4+سندات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات الادخار + القبولات المصرفية .

نظرا لعدم التأكد من أن المجمعات النقدية المقياس الصحيح للعرض النقدي، فقد ظهرت فكرة التجميع النقدي المرجح، الذي يأخذ في اعتباره الأهمية النسبية لكل أصل من الأصول الداخلة في التجميع، التي نتج عنها مقاييس للنقود تتنبأ بالتضخم³.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في فرنسا.

إن تصميم و تنفيذ السياسة النقدية في فرنسا يندرجان في بيئة تتميز بعدم ملائمة معدل التضخم الذي يعد تضخما قديما و مرتفعا، و عليه، فغن هذا الوضع انعكس على السياسة النقدية التي كان هدفها هو مكافحة التضخم⁴ ، عرفت السياسة النقدية في فرنسا مرحلتين أساسيتين، الأولى من السبعينات إلى غاية 1985 ، و الثانية تبدأ من سنة 1986 .

السياسة النقدية في المرحلة الأولى كانت تهدف إلى مراقبة سيولة الاقتصاد⁵، نظرا لأن التضخم في هذه المرحلة كان متفشيا بشكل كبير فالسياسة النقدية كانت تدريجية لأن الأمر لم يكن يتعلق بتجنب ظهور

¹-Christian de Boissieu, Op ; cit, pp 15,16.

²-في المجتمع M2 يضم أسهم الصناديق المشتركة لسوق النقد غير المؤسساتية ، بينما في المجتمع M3 يضم إضافة إليها أسهم الصناديق المشتركة لسوق النقد المؤسساتية .

³-محمد يونس، عبد النعيم مبارك، كمال أمين الوصال، اقتصاديات:نقود و بنوك و الأسواق المالية، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص44،43.

⁴-J. Genereux, Introduction à la politique économiques, 3eme édition, édition du Seuil, Paris, 1999, p 265.

⁵-D. Brunell : La monnaie, Op ; Cit, p 277.

التضخم، و إنما محاربة التضخم الموجود بالإضافة إلى هدف آخر و هو تجنب التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي بواسطة سياسة مفاجئة و قوية لتقييد القرض، فعلا نتج عن ذلك تراجع تدريجي في معدلات التوسع النقدي و بدون إحداث صدمات قوية، كانت السياسة النقدية الفرنسية تعتمد بشكل أساسي على المراقبة المباشرة للسيولة باستعمال تأطير القروض باعتبار أن القروض الموجهة للاقتصاد هي المتغير الأساسي الذي يتسبب في الإصدار النقدي أمام تراجع دور الخزينة والمقابل الخارجي في الكتلة النقدية، إلا أنه كانت هناك صعوبة أساسية أمام بلوغ سياسة تأطير القروض و هي حصة القروض المؤطرة في مجموع القروض، و إذا كان تأطير القروض من المميزات الرئيسية للسياسة النقدية الفرنسية، فإن هذه الأخيرة كانت تعددية بمعنى كانت ترمي إلى مراقبة سعر الفائدة و ضمان استقرار سعر الصرف. و إذا كان تأطير القرض يقوم على أساس قناعة بأن معدل الفائدة لا يمكن استعماله لتحقيق تحكم في تطور الكتلة النقدية، فإن تضائل أهميته كوسيلة للسياسة النقدية الفرنسية في تلك المرحلة كان نابعا من حالة التضخم التي تتطلب ضرورة تطبيق معدلات فائدة اسمية مرتفعة جدا لإبقاء معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، و لكن ذلك عرقل بشكل جوهري التوسع في النشاط الاقتصادي.

بينما المرحلة الثانية للسياسة النقدية الفرنسية التي بدأت في سنة 1986 كانت نتيجة لتطور نوعي في النظام النقدي الفرنسي، و كان التحول الرئيسي للسياسة النقدية يتمثل أساسا في تحول السوق النقدية كإطار للتبادلات النقدية القصيرة و المتوسطة الأجل، و إلغاء تأطير القرض كوسيلة رئيسية لتسيير عرض النقود. و قد شهدت السوق النقدية تجديدات عديدة ذات أهمية في هذا المجال كإنشاء قطاع في هذه السوق يمكن لكل المتعاملين الدخول إليه و إلى جانب هذا يوجد سوق ما بين البنوك الذي أجريت عليه تعديلات مهمة لإعطائه نوع من المرونة، و من النتائج الأساسية لهذه التحولات هو الانتقال إلى الإدارة غير المباشرة لها، التي ارتكزت عموما على تدخلات بنك فرنسا في السوق النقدية المتجددة، و بالتالي تغيير المواقف النقدية اللازمة. إلى جانب معدلات الفائدة، يستعمل بنك فرنسا ابتداء من 1987 نسبة الاحتياطي الإجباري كأداة مساعدة لمعدل الفائدة الذي يسمح له بالتحكم الأفضل في المعدلات في سوق ما بين البنوك قصير الأجل.

بالرغم من أن السياسة النقدية الفرنسية قد غيرت وسائلها ابتداء من 1986 إلا أن توجيهها العام لم يتغير، فإن استقرار الأسعار تم تأكيده أكثر فأكثر كهدف نهائي للسياسة النقدية، أما المجمعات النقدية فقد تم إعادة تصنيفها نتيجة الإبداعات المالية التي عرفت خلال عقد الثمانينات، حيث عمد بنك فرنسا إلى إختيار المجمع النقدي M2 كهدف وسيط لسياسته النقدية ابتداء من 1986 الذي أعتبر مجموعا ممثلا لمجموع المقبوضات الخاصة بالصفقات، و أدى استمرار الإبداعات المالية و التحول على مستوى النظام المالي الفرنسي إلى لجوء السلطات النقدية الفرنسية ابتداء من 1991 إلى استعمال المجمع النقدي M3 كإطار مرجعي للتطورات الاسمية.

المطلب الثالث : السياسة النقدية في مصر.

مرت إدارة الاقتصاد المصري بالعديد من التطورات على مدار سنوات ليست قصيرة، و كان من الضروري أن ينعكس أسلوب إدارة هذا الاقتصاد على السياسات الاقتصادية المطبقة بما في ذلك السياسة النقدية، فمن اقتصاد موجه إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق و المؤشرات السعرية الناتجة عنه¹ ، و نتيجة لهذا التغير، و انعكاساته على إستراتيجيات السياسة النقدية و متغيراتها المستهدفة و أدواتها، يمكن التمييز بين مرحلتين فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية في مصر، فالمرحلة الأولى قبل تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 1991 ، و الثانية بعد تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينات²، و الإصلاحات التي أدخلت على الأسواق المالية و سوق الصرف الأجنبي³، نقوم باستعراض الإطار العام للسياسة النقدية و أهدافها و الأدوات التي تم تطويرها، و فعاليتها، و الملامح الرئيسية للسياسة النقدية الجديدة و أسلوب إدارتها و أدوات تنفيذها.

لم تخرج إدارة السياسة النقدية قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لسنة 1991 عن الإطار العام الذي يحكم فلسفة إدارة الاقتصاد المصري، على الرغم من أن مسؤولية البنك المركزي المصري تمثلت منذ صدور قانون البنوك في عام 1957 ، و تعديل دور البنك سنة 1975 بشأن البنك المركزي و

1-معبد علي الجارحي ، التطورات و السياسات النقدية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 396 ، أبريل 1984 ، ص 25 .

2 -علي توفيق الصادق و آخرون، مرجع سبق ذكره ،ص 475.

3-عبد الهادي عبد القادر سويفي، السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة ، العددان: 391،392 ، أبريل 1983 ،ص 26، 27.

الجهاز المصرفي في تنظيم السياسة النقدية و الائتمانية و المصرفية و الإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة، بما يساعد على استقرار النقد المصري، من خلال اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الإضطرابات الاقتصادية، إلا أن التطبيق استند إلى استخدام السياسة النقدية المباشرة و استهداف النقود دون وضوح كامل للعلاقة بين الهدف الوسيط M2 و الهدف النهائي هو تحقيق استقرار الأسعار.

استخدم البنك المركزي المصري أدوات مباشرة في تحقيق هدف السياسة النقدية كالتحديد الحتمي و الإداري لأسعار الفائدة و وضع سقف ائتمانية، كما استخدم أيضا بعض الأدوات التقليدية غير المباشرة، و يتضح من تحليل بيانات تلك الفترة عدم الاستقرار الذي شهده النمو المستهدف في السيولة المحلية M2 ، و التذبذب الحاد في معدلات النمو من سنة لأخرى¹ ، و أن الارتباط وثيق بين السياستين النقدية و المالية، حيث هناك تبعية كاملة للسياسة النقدية للسياسة المالية دولة مما استنتج معه عدم فعالية السياسة النقدية في مصر².

استندت فلسفة الإصلاح الاقتصادي على ضرورة احتواء الطلب المحلي اعتمادا على المؤشرات السعرية المستندة على قوى السوق، مع العمل على تقليص درجة تغلغل الحكومة و تدخلها في النشاط الاقتصادي .و على ضوء الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها كان من الضروري على معدلات نمو الطلب الإجمالي باستخدام المؤشرات السعرية و مع إحياء الأسواق المالية لتلعب دورها التلقائي في تخصيص الموارد من خلال إصلاح أسواق النقود و رأس المال و الصرف الأجنبي كان من المستحيل أن تعتمد السياسة النقدية على استخدام أدوات التوجيه المباشر في تحقيق أهداف السياسة النقدية .لذلك اعتمد برنامج الإصلاح الاقتصادي على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة³، و لقد استلزم التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في تنفيذ أهداف السياسة النقدية إلى استحداث أداة محورية لربط العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية و للاسترشاد بقوى السوق في تفعيل دور سوق النقود، و استقرار الأمر على استخدام اذونات الخزنة العامة كأداة عامة في تنظيم السياسة النقدية و تفعيل دورها.

1- عبد الحميد القاضي، السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 355 ، أبريل ، 1974، ص49.
2- محمود أبو العيون، التشابك المالي و النقدي و فعالية السياسة النقدية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية ، للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، العددان 415، 416، القاهرة ، أبريل 1989 ، ص 04 .
3- أكرم عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، بغداد، بيت الحكمة، 2002 ، ص92 .

أما عن هدف السياسة النقدية لم يتم تعديله في بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، نظرا للقناعة بأن المتغير الذي يتم الاتفاق عليه كهدف تشغيلي للسياسة النقدية لابد أن يكون هو المتغير الذي يمكن التأثير فيه بصورة سريعة و مباشرة و يمكن التحكم في اتجاهاته¹، فقد اختار البنك المركزي المصري الهدف التشغيلي للسياسة النقدية لمصر ليكون فوائض احتياطات البنوك المقررة قانونا و المحتفظ بها لدى البنك المركزي، و استخدم إصدارات اذونات العامة لامتصاص الفوائض، أما الهدف الوسيط فقد اختير الهدف الوسيط للسياسة الأكثر ارتباطا بالهدف التشغيلي و بالهدف النهائي في نفس الوقت و هو قيمة السيولة المحلية M2 و معدلات نموها باعتبارها ذات التأثير الأعظم على الهدف النهائي للسياسة النقدية وهو العمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار²، و قد بين تحليل بيانات تلك الفترة أن السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية قد نجحت إلى حد كبير في خفض معدلات التضخم إلى معدلات منخفضة للغاية.

و نظرا لأنه لا توجد سياسة إقتصادية تصلح في التطبيق في كل وقت، و صياغة السياسة النقدية و تحديد أدواتها و توجيهاتها تمثل الشغل الشاغل للبنوك المركزية، و على الرغم من أن السياسة النقدية في مصر قد نجحت في إعادة هيكلة الاقتصاد المصري إلا أن هناك العديد من العوامل الداخلية و الخارجية التي تحتم إعادة النظر في صياغة السياسة النقدية و تحديث و تطوير أدوات تنفيذها و تحديد توجيهاتها بما يتفق مع الوجهة التي ينبغ أن يسير فيها الأداء الاقتصادي.

تكن ملامح الإطار العام للسياسة النقدية الجديدة في إعتبار أن التأثير على توجيهات أسعار الفائدة الإسمية في سوق النقد المصري في الأجل القصير هو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، أما الهدف الوسيط فيتمثل في مستوى السيولة المحلية M2 ، و لتحقيق هدف السياسة النقدية قام البنك المركزي باستخدام الأدوات غير المباشرة بعد تطويرها و تحسينها³ ، بالإضافة إلى قيامه باستحداث أدوات جديدة

¹ -Stefan Ingves, Monetary Policy implementation at different stages of market development country cases and Appendices – supplementary information, IMF-publications, IMF, Washington, October 2004, pp: 23, 24.

² -Ahmed Ghazal, le programme de privatisation bancaire en Egypte, revue des économies nord Africaines, Algérie, université de Chlef, n° 03, Décembre 2005, pp : 16.17

³ -عبدالمع محمد الطيب حمد النيل، العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف ، نظرة شمولية ، (تحرير) ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر ، جامعة الشلف ، عدد03، ص 19 20.

تعمل من قدراته على السيطرة على توجيهات المتغيرات النقدية التي تؤثر في الهدف الأساسي و النهائي للسياسة النقدية، فإن أحكام السيطرة على المتغيرات النقدية و ضمان فعالية التأثير فيها باستخدام الأدوات غير المباشرة يعتبر من أهم عوامل النجاح.

المطلب الرابع : السياسة النقدية في تونس .

يعمل النظام النقدي التونسي على ضمان توفير وسائل الدفع الضرورية بما يتلائم و تطور الإنتاج، و تعود مسؤولية رسم السياسة النقدية إلى البنك المركزي التونسي الذي تعود إليه السلطة التقديرية في تحديد احتياجات الاقتصاد التونسي إلى وسائل الدفع، و تخضع تدخلات مختلف الأطراف إلى قواعد و أحكام محددة تشكل ما يمكن اعتباره الإطار المؤسسي للسياسة النقدية التونسية الذي يتشكل من مجموعة من القوانين الأساسية الصادرة عن الحكومة و مجموعة أخرى من النصوص التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي التونسي، و لكن من بين كل هذه القوانين يعد القانون المتعلق بإنشاء البنك المركزي التونسي...؟! و المناشير التنظيمية الصادرة عن هذا الأخير هي أكثر النصوص أهمية فيما يتعلق بالإطار المؤسسي للسياسة النقدية، بحيث أن هذه النصوص هي التي تنظم الإصدار النقدي و تضبط تداول النقود و توزيع القرض، و يعد القانون 1958 إطارا فعليا لتصميم و تنفيذ السياسة النقدية في تونس، إذا تم الاستناد إلى قانون 1958 كمرجعية مؤسسية للسياسة النقدية التونسية يلاحظ الإعلان بشكل صريح بأن الهدف الأساسي لهذه الأخيرة إنما يتمثل بصفة أولوية في الدفاع عن قيمة العملة و السهر على استقرارها، و عليه يعد العمل على ضمان استقرار الأسعار الداخلية بصفة أساسية المهمة الأساسية التي يجب على البنك التونسي تحقيقها من خلال سياسته النقدية¹ بالرقابة على التداول النقدي و توزيع القرض.

في الحقيقة لم يتبدل هذا الهدف على مر الفترات و تم التركيز عليه بشكل أكبر خاصة بعد شروع تونس في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بالشكل الذي يكون فيه التحكم في التضخم عند مستوى يقترب من ذلك المستوى المحقق في الدول المجاورة لتونس، و هو ما يعني أن

¹ -علي توفيق الصادق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 277

تكون السياسة النقدية التونسية موجهة نحو تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات التونسية في ظل اقتصاد يفتتح بشكل متزايد على السوق الدولية، و للوصول إلى هذا الهدف النهائي المعلن يعمل البنك المركزي التونسي على تحقيق هدف وسيط أساسي، و تعتمد الآلية المتبعة في هذا المجال في العمل على ربط بين معدل الزيادة في الكتلة النقدية و معدل الزيادة في النشاط الاقتصادي، و قد تم إختيار هذا المؤشر كهدف وسيط ارتكازا على العلاقة القوية و المستمرة نسبيا التي تربط بين التغير الحاصل في المجموع النقدي المختار و تغير الناتج الداخلي الإجمالي.

أما وسائل تنفيذ السياسة النقدية فإن الأمر لم يكن يتميز بالاستمرار في الرهان على استعمال وسيلة واحدة بشكل تصبح أداة تقليدية لممارسة السياسة النقدية، و قد اعتمدت السلطات التونسية في هذا المجال على عدة تجارب كانت تعتقد أنها الأكثر ملاءمة للمراحل و الظروف التي تطبق فيها، و عليه فقد كانت المرحلة السابقة للشروع في الإصلاح الاقتصادي في عام 1986 ، و خاصة في الفترات الأولى التي تلت سنوات الاستقلال تتمثل في استعمال الوسائل المباشرة، حيث كانت عملية تأطير القرض من بين الوسائل التي اعتمدت عليها السلطات التونسية، و إلى جانب ذلك وسعت السلطات التونسية مجال وسائل تدخلها، حيث تم اعتماد آلية الاحتياطي الإجباري كوسيلة مرافقة لتعديل مستوى سيولة البنوك و التأثير في قدرتها على خلق النقود، و كانت الفترة ما بين 1987- 1993 المرحلة الأساسية و القوية في عملية الإصلاح و بذلك أجرى البنك المركزي عدة إصلاحات على مستوى إستعمال أدوات السياسة النقدية كما عمل على تكييف مهامه الرقابية و الإشرافية بما يتوافق و مقررات لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية¹

منذ سنة 1996 أصبح التدخل في السوق النقدية أهم أداة في يد البنك المركزي و إلى غاية سنة 2003 مازال يشجع البنك المركزي التونسي توجيه الائتمان إلى بعض القطاعات، و قد عملت تونس على استقرار سعر الصرف المعموم بتدخل البنك المركزي في السوق من أجل العمل على استقرار سعر صرف العملة مقابل سلة عملات الدول التي تتعامل معها، و في الفترة الأخيرة قامت تونس باستهداف ثبات سعر الصرف الحقيقي من خلال تطبيق سياسة نقدية حذرة و مراقبة تدفق رأس المال.

¹ Stefan Ingves, Monetary Policy implementation at different stages of market-development country cases and Appendices – supplementary information, Op, Cit, pp: 23-24

خلاصة الفصل :

فيما يتعلق بالبنك المركزي كسلطة نقدية، فهو يعتبر الهيئة المكلفة بإدارة الجانب النقدي في الاقتصاد و يظهر ذلك من خلال الأدوار المختلفة التي يقوم بها، فهو يعتبر بنك الإصدار و بنك الحكومة و مستشارها و بنك البنوك و المشرف على شؤون الائتمان.

يقصد بالعرض النقدي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، و تتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية التي تختلف أشكالها ووفقا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي و تطور العادات المصرفية، هناك أربعة عناصر أساسية من ميزانية البنك المركزي تؤثر على العرض النقدي و هي الأوراق المالية الحكومية و القروض المخصصة كأصول و الأوراق النقدية المتداولة و الاحتياطات.

أما عن اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية يكمن في كون أن البنك المركزي متى تمتع بقدر عال من الاستقلالية كلما انعكس ذلك إيجابا على أداء السياسة النقدية، و من ثمة المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية، تختلف درجة الاستقلالية من دولة إلى أخرى حسب مدى تحقق معايير الاستقلالية.

يمكن للبنوك التجارية أن تخلق النقود، ففي حالة بنك تجاري واحد يمكن أن يخلق نقود انطلاقا من 03 نماذج من الموجودات، و في حالة بنوك تجارية مجتمعة يمكن التمييز بين حالتين، حالة الاحتياطي الكامل و حالة الاحتياطي الجزئي، التي يتم فيها خلق النقود عكس الحالة الأولى، وهذا في ظل افتراض تعدد البنوك و احتياطي إجباري، و توظيف الأرصدة الإضافية، يمكن أن تتضاعف بشكل كبير، أما في حالة وجود تسرب نقدي فإن هذا سيضعف من خلق النقود، أما البنك المركزي يصدر النقود انطلاقا من مكونات أصوله، كما يمكن أيضا للخرينة أن تخلق النقود و ذلك في أسلوبين، و لا شك أن للعرض النقدي محددات تتمثل أساسا في القاعدة النقدية و أخرى تتمثل في أثر المودعين و البنوك و البنك المركزي.

و فيما يخض الاتجاهات الحديثة في الصيرفة المركزية تتمثل في التوجه نحو الإدارة النقدية غير المباشرة، من خلال استهداف متغيرات نقدية و استهداف التضخم، و تحرير الأسواق المالية، و تنمية الصيرفة الإلكترونية و الرقابة عليها و ذلك بإسهام البنك المركزي في تفعيلها و الرقابة عليها من أجل تفادي المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك العاملة، و كذلك بالإضافة إلى العمل على الفصل بين وظائف رسم السياسة النقدية و تنفيذها و بين وظائف الرقابة على الجهاز المصرفي، و هذا يكون من خلال الفصل بين الصيرفة المركزية و إدارة الدين العام، كذلك تطوير العمل الإداري في مجال احتياطات النقد الأجنبي و الإشراف المصرفي .

الفصل الثالث :

النظام المصرفي الجزائري و السياسة النقدية

.2020-2000

مقدمة الفصل :

بعدها تعرضنا في الفصلين السابقين للجوانب النظرية لدراسة ذلك من خلال المدخل النظري للسياسة النقدية في الفصل الأول من ماهية وتطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي، أهداف و سبل فعالية هذه السياسة بالإضافة إلى أدواتها.

إلى جانب الفصل الثاني الذي تناول السلطة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي من خلال ماهية البنك وعملية خلق النقود وأخيرا قمنا بتحديد استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية.

من أجل ذلك ارتأينا أن نجعل عنوان هذا الفصل النظام المصرفي الجزائري و السياسة النقدية 2000-2020. وعلى ضوء ذلك تطرقنا إلى تطور النظام المصرفي في الجزائر ومسار السياسة النقدية وتطرقنا إلى دور السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2020.

الفصل الثالث : النظام المصرفي الجزائري و السياسة النقدية 2000-2020 .

المبحث الأول : تطور النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول : مرحلة إقامة النظام المصرفي و المالي الجزائري.

قد عملت فرنسا إلى تنظيم النظام المصرفي بما يتلائم و تلبية مصالح المعمرين، و بما يخدم عمليات التجارة الخارجية القائمة بين الجزائر و فرنسا، و لم يأخذ التنظيم الذي اعتمده فرنسا حاجيات و مصالح الجزائريين و الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و ما يؤكد هذا القول هو عدد البنوك التي أنشئت في الجزائر التي هي في مجملها فروع تابعة لبنوك فرنسية غرضها الأساسي خدمة أغراض الفرنسيين لا أكثر، و من أجل هذا ارتأينا أن نقدم لمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر أثناء الاحتلال كفرع أول، ثم نتناول النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة التأسيس 1962-1967 ، وذلك من خلال التطرق إلى فترتين ، فالأولى فترة إضفاء السيادة 1966-1996 كفرع ثاني ، و الفترة الثانية فترة التأمينات 1966-1967 في الفرع الثالث.

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر أثناء الاحتلال.

إن الجزائر تأثرت كأى بلد محتل بالجانب الاستعماري في اقتصادها الذي يتميز بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع عصري و آخر تقليدي، و كان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج، و كل ما ينتج في الداخل يسوق نحو الخارج، و هذه الازدواجية نتج عنها شبكتان من التمويل شبكة متطورة تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج و المرتكزة في المدن الكبرى و الموانئ و تعمل أساسا لخدمة المعمرين، و شبكة أقل تطورا تهتم بتمويل القطاع التقليدي و الفلاحي و الحرفي¹ ، و على هذا الأساس النظام المصرفي الذي كان قائما أثناء الحقبة الاستعمارية لم يخدم مصالح الجزائريين و الاقتصاد معا، بل الأكثر من ذلك ففي الكثير من الأحيان كان نقمة عليهم، فقد عمد المستعمر إلى استعمال وسائل الخداع و الاحتيال و الابتزاز القانوني للإيقاع بكثير منهم، كإقراض الفلاحين الجزائريين بمعدلات فائدة مرتفعة ثم إجبارهم على تسديد مبالغ القروض و الفوائد بعد ارتفاع قيمتها بالعملة الفرنسية

1-شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000 ، ص 48-49.

(الفرنك)، أما بنية النظام المصرفي في هذه المرحلة كانت تتضمن شبكة واسعة و هامة من البنوك يتجاوز عددها العشرين بنكا¹، أغلبها من جنسية فرنسية و هي على الشكل الآتي:

1- **بنك الجزائر**: تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 ، تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946 وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك، وتم إنشاء المجلس الجزائري للقرض بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملتا باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي، (CAC) لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

2- **البنوك التجارية**: أغلب هذه البنوك من جنسية فرنسية، و تعمل بأوامر البنوك الرئيسية الفرنسية.

3- **بنوك الأعمال**: تتشكل من ثلاثة بنوك و هي²

-القرض الجزائري الذي تأسس عام 1881 بغرض تشجيع الملكية العقارية و تدعيم أشغال البني التحتية.

-البنك الصناعي للجزائر و البحر الأبيض المتوسط تأسس عام 1911

-بنك فرنسا و البلاد المنخفضة.

4- **المصارف العامة و شبه العامة**: و تضم الشبكة الآتية:

-القرض العقاري: وظيفته منح القروض العقارية للأفراد و مؤسسات الدولة.

القرض الوطني: أنشئ بغرض تمويل الاكتشافات النفطية في الجزائر مع الإشارة أنه توقف عن النشاط عند استقلال الجزائر.

¹ -Benissad, M.E, Essai d'analyse avec Référence à l'Algérie, OPU, Alger 1975, p.16

² -شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ، ص153.

- صندوق الودائع و الضمانات :يتعامل مع الهيئات المحلية و المؤسسات الحكومية دون الأفراد.
- الصندوق الوطني لأسواق الدولة :تأسس عام 1940 بهدف دعم الدولة لتمويل مشترياتها.
- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية :تأسس عام 1954 بغرض تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- 5-مؤسسات إعادة الخضم :و يمثلها الصندوق الباريسي لإعادة الخضم، مهمته تنحصر في التعامل مع البنوك و منح القروض لها و لا يتعامل مع الأفراد.
- 6-المؤسسات التعااضدية : وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية، من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعااضي التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقية.
- 7-الشبكة التقليدية :وتهتم بتمويل القطاع التقليدي، ويوجد نوعان من المؤسسات¹ الفئة الأولى تهتم بتمويل بالقطاع الفلاحي والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي.
- القرض الفلاحي :مثل الشركات الفلاحية للاحتياط على شكل تعاونيات و وظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات، لوازم البذور.
- القرض البلدي :وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة.

1-صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، (مداخلة)، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر، جامعة ورقلة 08-09/03/2005ص01-02.

الفرع الثاني : فترة إضفاء السيادة (1962-1967).

بعد الاستقلال مباشرة سعت الجزائر إلى استرجاع كامل سيادتها المالية و النقدية، بإنشاء الهياكل الضرورية للخروج بسرعة من تبعيتها للفرنك الفرنسي، و بسط كامل سيادتها على السلطة النقدية لبناء نظام مالي و مصرفي وطني يتماشى مع إختيارات الدولة الجزائرية .عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى، حيث تم إنشاء الخزينة العمومية، و البنك المركزي، و عملة وطنية و بنكين تجاريين.

أولا :الخزينة العمومية:

لقد تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية بتاريخ 08 أوت 1962 و قد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، و قد أعطيت لها صلاحيات واسعة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، و قروض التجهيز للقطاع الفلاحي و الذي لم يستفد من مبالغ مهمة من طرف الهيئات البنكية الموجودة اللازمة لنشاطه، و لذلك نجدها تولت مهمة تمويل البرامج التنموية التي حددتها الدولة.

ثانيا :البنك المركزي الجزائري:

تأسس هذا البنك رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962¹ ، وقد بدأ نشاطه في أول جانفي 1963 ليحل محل بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا عام 1851، يعتبر هذا البنك هيئة وطنية عمومية تتمتع بكامل شخصيتها المعنوية و الاستقلال المالي برأس مال قدره 40 مليون فرنك جديد مملوك للدولة بنسبة 100% ، يتكون مجلس الادارة من محافظ البنك² وهو رئيس البنك وتشكيلة أخرى تتكون من أعضاء كمستشاريين يعينون بناء على وظائفهم التي يباشرونها في الدولة وكذلك بناء على خبرتهم المهنية في مجالات متعددة ، أما المهام التي أسندت للبنك المركزي حسب قانونه الأساسي تتمثل فيما يلي³: إصدار العملة الوطنية (ورقية و معدنية) على احتكار التام لها تسير احتياطات العملة الأجنبية وذهب بيعا وشراء واحتفاظا ، إعادة خصم السندات العمومية وكذلك إدارة ومراقبة منح القروض للبنوك

1-حسب القانون رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13/12/1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي .

2 -محمود حميدات ، ، مرجع سبق ذكره ،ص127.

3 -محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004 ، ص30-31.

التجارية، و إعطاء تسبيقات مالية للخرينة العمومية، لذلك يتبين بأن البنك المركزي منحه الصلاحيات التي تمنح للبنوك المركزية لكونه بنك البنوك و بنك الحكومة و بنك الإصدار¹.

ثالثا : تأسيس البنوك التجارية:

تم إنشاء صندوقين وطنيين بمثابة بنكين تجاريين عوضا للبنوك الأجنبية الخاصة التي توقفت عن النشاط عادة الاستقلال و هما :

1- الصندوق الجزائري للتنمية : تأسس بموجب القانون رقم 63-165 المؤرخ في 07 ماي 1963 ليحل محل البنوك الفرنسية الكبرى التي توقفت عن النشاط، أما مهامه تتمثل في تقديم القروض متوسطة و طويلة الأجل و ازدادت مهامه خاصة مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1974) كما أسندت إليه مهمة تمويل الاستثمارات المنتجة في قطاعات عديدة، و تسيير ميزانية التجهيز و بقي يزاول نشاطه تحت هذا الاسم إلى غاية 1971 ، و في هذه السنة طرأ تغيير على القانون الأساسي للصندوق و تحول اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية.

2- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط : أنشئ بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964²، تتشكل موارده من مدخرات الأفراد و مدخرات القطاع العمومي و الخاص، و تصرف هذه الموارد في مجالات عدة منها كاستثمار في قطاع السكنات كذلك منح القروض للهيئات المحلية لإنجاز مرافق البني التحتية، و في حالة وجود أموال زائدة يقوم بشراء سندات التجهيز الصادرة عن الخزينة.

الفرع الثالث :فترة التأمينات (1966-1967).

إن رفض البنوك الأجنبية لتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1966 أرغم ذلك المركزي و الخزينة العمومية على القيام بالتمويل المباشر خاصة لقطاعي الزراعة و الصناعة و هذه الوضعية

¹ -AMMOUR Benhalima, Le système bancaire Algérien texte et réalité, éditions DAHLEB, 2 ème édition, ALGER, 2001, p 45.

² - شاكور القزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص66

أنشأت ازدواجية و تناقض في النظام المصرفي، هذا الوضع كان دافعا قويا للسلطة لتضع حدالهاذا التناقض بتأميم البنوك الأجنبية إبتداءا من 1966 ، و التي نتج عنها ثلاثة بنوك تجارية جزائرية وهي¹ أولا :**البنك الوطني الجزائري** :أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1666 لتمويل المشاريع الاقتصادية، معوضا البنوك الأجنبية المؤممة الآتية :القرض العقاري الجزائري التونسي، القرض الصناعي و التجاري، البنك الوطني التجاري و الصناعي في إفريقيا، بنك باريس و البلاد المنخفضة، صراف الخصم بمعسكر، و تتمثل مهامه في تمويل قطاعي الزراعة و الصناعة بالتمويلات الضرورية بالإضافة إلى أنشطته الطبيعية باعتباره بنك تجاري². حتى إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج³ .

ثانيا :**القرض الشعبي الجزائري** :تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 67-336 المؤرخ في 14 ماي 1967 معوضا البنوك الآتية :القرض الشعبي الجزائري، الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، شركة مرسيليا للقرض، و البنك المختلط الجزائري المصري، و الشركة الفرنسية للتسليف و البنك، فبالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي وخاصة قطاع السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري، كما كان يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة.

ثالثا :**بنك الجزائر الخارجي** :تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 الصادر في 10 أكتوبر 1967 و يعتبر آخر بنك يؤسس في هذه المرحلة معوضا خمسة بنوك أجنبية وهي :القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، بنك باركليز الفرنسي، فهو يقوم بالإضافة إلى المهام التقليدية لأي بنك تجاري بتمويل و تدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض.

1- أحمد هني، العملة و النقود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 ، ص 14

2- محفوظ لشعب، مرجع سبق ذكره ، ص 33

3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، ص 68

بعد تأميم البنوك الأجنبية و دمجها ضمن البنوك التجارية الجزائرية يكون النظام المالي والمصرفي الجزائري قد تجاوز مشكلة الرفض و الازدواجية التي خلقتها البنوك الأجنبية، و بالتالي استقلت السلطة النقدية و أصبحت تتحكم في كل العمليات المتعلقة بالمبادلات الخارجية و الصرف والاقتراض¹ ، و والملاحظ أنه خلال هذه الفترة قد تقلص دور بنك الجزائر في تقديم القروض؛ نظرا لظهور هذه البنوك، أما من ناحية تحكم بنك الجزائر في العرض النقدي فهو أمر لم يكن له وجود في الواقع، وما جسد ذلك أكثر قانون المالية لسنة 1966 الذي ألزمه بتقديم قروض و تسبيقات للخرينة بدون حدود ولو بغير مقابل.

المطلب الثاني : المحطات الرئيسية لإصلاح النظام البنكي.

سنتناول في هذا المبحث المحطات الرئيسية للقيام بإصلاح النظام البنكي وذلك من خلال التطرق إلى الإصلاح المالي لعام 1971 ، الإصلاح النقدي لعام 1986 ، إصلاح عام 1988 وتكييف الإصلاح.

الفرع الأول :الإصلاح المالي لعام 1971 .

لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل ، وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي:²

-قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم.

-قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائر للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة.

-التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات ويتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات، وتقوم كل مؤسسة

¹ -Abdelkrim Naas, le système bancaire algérien, INAS, Paris, 2003, p40.

² - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص182

بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية حيث أن الحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستغلال، أما بالنسبة لقروض الاستغلال تقوم البنوك التجارية ذاتها بهذا النوع من القروض بعد أن تقدم لها المؤسسات المعنية مخططا سنويا تقديريا للتمويل، ويكون للبنك الحق في إدخال تعديلات على هذا المخطط كما له الحق في المصدقة على بداية تنفيذه، والجدير بالذكر أن هذا النوع من القروض غير قابل للتعبئة لدى معهد الإصدار.

ولكن ابتداء من عام 1978 ، تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971 ، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل، ولقد أدت هذه السياسة غالبا إلى اختزال وظيفة البنوك ودورها في أطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزنتها، وأصبحت نشاطا تتميز بالسلبية في توزيع القرض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال ، وقد أدى ذلك إلى إضعاف إرادتها في تعبئة الادخار.

الفرع الثاني: الإصلاح النقدي لعام 1986

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض ، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية . وكان روح هذا القانون يسير في اتجاه المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية ، ومن أهم القواعد والمبادئ التي جاء بها هذا القانون ما يلي¹ :

- استعاد البنك المركزي دوره كبنك بنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.

- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.

- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض.

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .

-إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي.

-تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية¹.

الفرع الثالث: إصلاح عام 1988 وتكييف الإصلاح.

كانت الصدمة النفطية في عام 1986 كافية لإبراز صفات الضعف في نظام التخطيط المركزي، وكانت سنة 1988 بداية الإصلاح الاقتصادي الجزائري المتعثر، وكان مضمون هذا الإصلاح يتمحور أساسا حول تطوير المؤسسة وجعلها تعمل برشادة اقتصادية وهذا بتوفير مجموعة من القوانين وتحديث القوانين السارية حتى لا تتعارض مع توجيهات الإصلاح الجديد للمؤسسة والاقتصاد الوطني، وبموجب قانون 01-88 حصلت المؤسسة العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية كما بين القانون بشكل واضح مفهومي الفائدة والمردودية، ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية أعلن عن مجموعة من المبادئ، والغاية منها إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميزان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير².

ومن خلال القانون 01-88 حصلت المؤسسة العمومية الاقتصادية على شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري³. والذي يعطيها الصفة التجارية، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية التي تخضع للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية وهي بذلك تتمتع بالأهلية القانونية التامة.

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية أصبحت الدولة غير مسؤولة عن التزاماتها وتقتصر مهمتها بالتكفل بالنفقات الناجمة كما تفرضه عن المؤسسات الاقتصادية، وبالمقابل أصبحت هذه المؤسسات غير مسؤولة عن التزامات الدولة وفي نفس الإطار جاء القانون رقم 06-88 المؤرخ في 19-01-1988

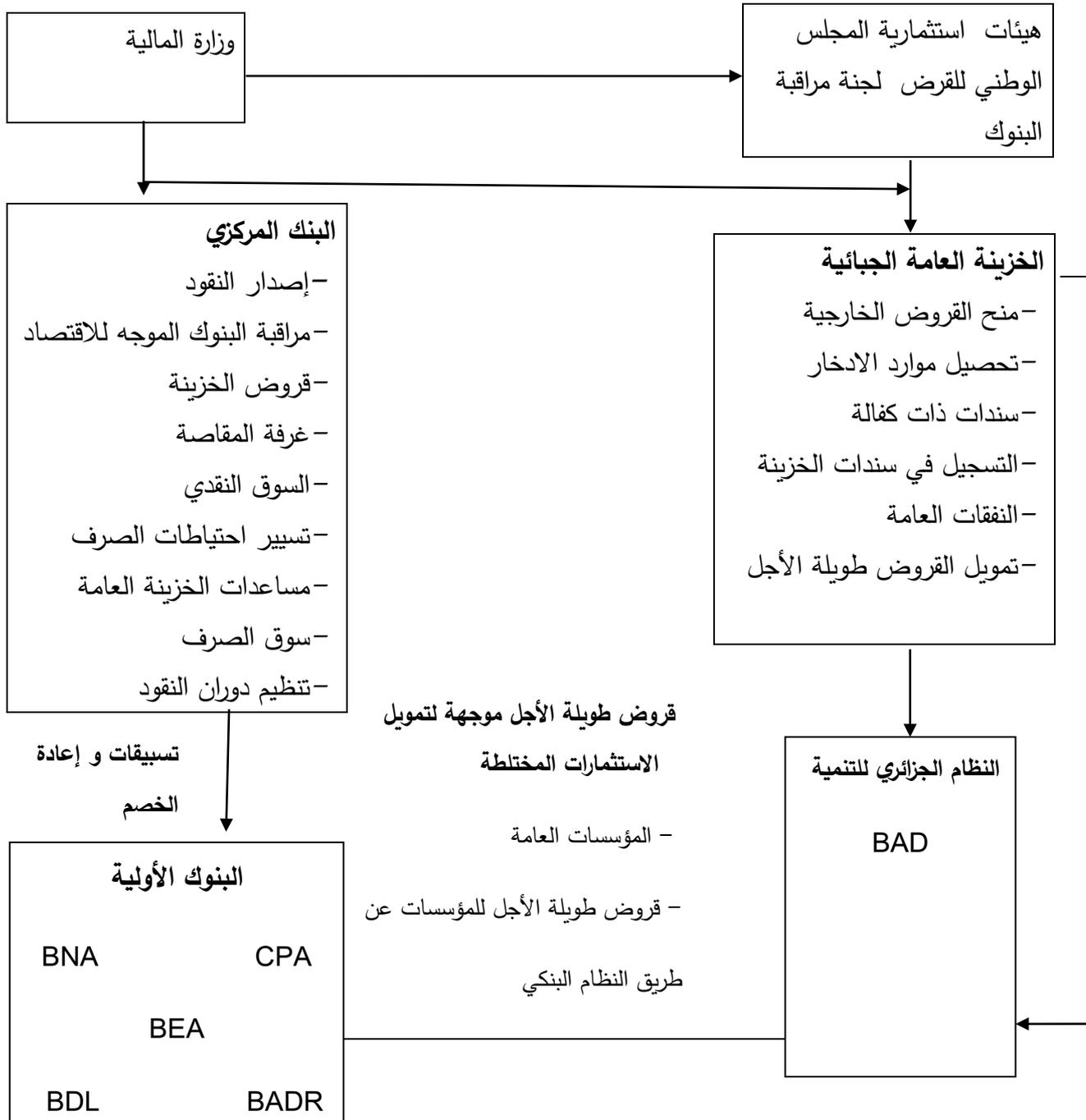
1 - بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص 183

2 - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 130 .

3-المواد 7، 4، 3 على التوالي من القانون 01-88

المتعلق بنظام البنوك و القروض حيث جعل المؤسسة المالية هي أيضا مؤسسة عمومية اقتصادية¹ تخضع للقانون المدني والتجاري وتخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن.

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي النقدي والمالي الجزائري حتى عام 1988 .



Source: Amoure Ben Halima , Le Système Bancaire Algérien Texte Et Méalite, Editions DAHLEB, 2eme Edition, Alger, 2001, P55.

¹ - القانون 88-06 المادة الثانية.

المطلب الثالث : تطور الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض .

على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته، كان من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق و شمولية و إبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي، و رغبة السلطات في تقادي سلبيات و تجاوز قصور الإصلاحات السابقة إلى جانب الدوافع النقدية و الاقتصادية و التقنية قامت بإصدار القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض¹ ، و الذي صدوره يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم، الذي أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية مع إعطاء كل قناة صلاحيتها التقليدية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية² ، و بهذا جاء بمجموعة من التدابير التي تنص على مايلي:

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و إدارته و مراقبته.

- تعديل مهام البنوك العمومية و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، و تشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.

الفرع الأول : أهداف و مبادئ قانون النقد و القرض 90-10

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الرئيسية كمحرك أساسي للاقتصاد و وضع الأسس التنظيمية و التسييرية للبنوك و المؤسسات المالية بصورة أكثر تحكما من كل القوانين التي وضعت من قبل.

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ، المؤرخ في 14 أبريل 1990 ، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 14-04-1990.

2 - بلعزوز بن علي كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، (مداخلة)، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق، الجزائر، جامعة تلمسان، أيام 29-30/10/2004، ص 08.

أولاً: أهداف قانون النقد و القرض

يهدف قانون النقد و القرض 90-10 إلى تحقيق مايلي¹ :

-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي.

-رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض.

-تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

-تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.

-تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق

المالي، وبورصة القيم المنقولة.

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثانياً: مبادئ قانون النقد و القرض:

تتمثل أهم مبادئه فيما يلي² :

1- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: تبني قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرة

النقدية و الحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناء

على الوضع النقدي السائد، و هذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على

أساس كمي حقيقي، و هدفها تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

2- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية: فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في اللجوء

إلى عملة القرض، و تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية و

لم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع لبعض القوانين، و يسمح هذا المبدأ بتحقيق مايلي :

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع التقرير حول: إشكالية، إصلاح المنظومة المصرفية - عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي - الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص 19-20

2- لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 196

-استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخرينة.

-تقليص ديون الخرينة اتجاه البنك المركزي، و تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، فبلغ في نهاية عام 1989 حوالي 110 مليار دج اتجاه البنك المركزي و 10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية وهو مبلغ يشكل ما يقارب 50% من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة¹.

-الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، و إلغاء الاككتاب الإجباري لسندات الخرينة من قبل البنوك التجارية، و تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، و التي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة².

3-الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض : بموجب هذا القانون أبعدت الخرينة العمومية عن تمويل الاقتصاد أي منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، و بهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس و مفاهيم الجدوى الإقتصادية للمشاريع³.

4-إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة : كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة، و بمجيء قانون النقد و القرض ألغي هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية . و كان ذلك أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت و قد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية و بالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد و القرض و جعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، و مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة و موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد و يتفادى التعارض بين الأهداف، رغم أن هذه الاستقلالية تبقى نسبية⁴.

1-محمد الشريف إلمان، الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، (تحرير)، الإصلاحات الاقتصادية و سياسة 421، الخوصصة في البلدان العربية، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص 420-421.

2 - المادة 11 من قانون النقد و القرض 90-10

3-بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 188

4 -Mohamed Cherif Ilmane, Transition de l'économie algérienne vue l'économie de marché, BA, 1991, p 31.

5- وضع نظام بنكي على مستويين : و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و

نشاط البنوك التجارية و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك و يراقب نشاطها و يتابع عملياتها و يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك، و يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، و قد أبطل قانون النقد و القرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله.

الفرع الثاني :إنشاء البنوك التجارية و المؤسسات المالية و هيئات الرقابة

لقد رخص قانون النقد و القرض لإنشاء بنوك و مؤسسات مالية سواءا كانت وطنية أو أجنبية باعتبارها مؤسسات قرض بشرط أن تستجيب إلى المقاييس و الشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط و الأهداف المحددة لها.

أولا :البنوك التجارية و المؤسسات المالية

حسب قانون النقد و القرض فإن البنوك التجارية عبارة عن أشخاص معنوية¹ مهمتها العادية و الرئيسية أن تقوم بالعمليات الآتية²: جمع الودائع من الجمهور، و منح القروض، و توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها. أما المؤسسات المالية تعرف حسب قانون النقد و القرض بأنها أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور³ ، و يبقى أمام هذه المؤسسات سوى رأسمالها و قروض المساهمة و المدخرات طويلة الأجل للقيام بأعمالها و نشاطاتها.

بإمكان البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر، بعد الترخيص الذي يمنحه مجلس النقد و القرض و يتجسد في قرار محافظ بنك الجزائر، و يجب أن تستعمل رأس مالا ، يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك و المؤسسات المالية الجزائري⁴.

1- المادة 114 من قانون النقد و القرض 90-10

2- المواد : 110-111-112-113-من قانون النقد و القرض ، على الترتيب .

3- المادة 115 من قانون و القرض .

4 - تم تغيير نسبة رأس المال الأدنى المطلوب ، بموجب النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04/03/2004 ، المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر .

وقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية و

شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية¹، منها:

- تحديد برامج النشاط.

- الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة.

- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية مع منح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل.

ثانيا : هيئات الرقابة في النظام المصرفي في الجزائر

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات و هيئات للرقابة على هذا النظام، من أجل جعل عمله يكون منسجما مع القوانين السارية المفعول و يستجيب لشروط حفظ أموال الجمهور، و تتمثل هذه الهيئات في لجنة الرقابة المصرفية، و مركزية المخاطر، و مركزية عوارض الدفع، و جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

1- لجنة الرقابة المصرفية:

نصت المادة 143 من قانون 90-10 على إنشاء لجنة مصرفية مستقلة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية، مع إنزال العقوبة على كل مخالفة و حددت أعضائها و صلاحياتها فهي تتكون² من المحافظ كرئيس لها و يعوضه نائبه في حالة غيابه، و أربعة أعضاء منهم قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا و يقترحهما رئيسها الأول بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، و عضوان كفؤان في الشؤون المالية و المصرفية يقترحهما وزير المالية، و صلاحياتها متعددة يمكن إجمالها فيما يلي³ :

1-تم تعديل هذا النظام بالنظام 2000-02 المؤرخ في 02/04/2000

2-المادة 144 من قانون النقد و القرض

3- المواد 147-150-151 من قانون النقد و القرض

-إجراء الرقابة على الوثائق و المستندات في مقرات البنوك و المؤسسات المالية.

- متابعة مدى استيفاء البنوك للمتطلبات التي يفرضها القانون كنسبة الأموال الخاصة إلى الالتزامات، معامل السيولة المطبق، النسبة بين الإيداعات و التوظيفات، و عند الإخلال بقواعد حسن السلوك المهني.

تقرر اتخاذ مجموعة من التدابير كاللوم و الإنذار، ضرورة العمل على إعادة التوازن المالي و التصحيح، أو حتى إلى تعيين مدير مؤقت إذا استدعى الأمر ذلك¹، إضافة إلى كل ذلك، يمكن للجنة اتخاذ تدابير أخرى من بين التدابير المقترحة في المادة 156 من قانون النقد و القرض.

2-مركزية المخاطر:

في إطار الوضع الجديد المتم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي، و إلغاء مبدأ التوطن البنكي لهذه الأسباب و غيرها تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، لذلك يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات للتقليل من هذه المخاطر، و في هذا الإطار أسس قانون النقد و القرض هيئة مركزية تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركزية المخاطر تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة و حجم القروض الممنوحة، و المبالغ التي سجلت و الضمانات المقدمة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية². و هذا عن طريق التزام هيئات القرض بالتعامل مع هذه المصلحة، خاصة بالإضافة إلى الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر التي وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة منها³:

-مراقبة و متابعة نشاطات هيئات القرض و معرفة مدى التزامها بقواعد العمل.

-منح هيئات القرض فرصة القيام بالمفاضلات بين القروض المتاحة.

-تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في مصلحة واحدة على مستوى البنك المركزي

1-حسب المادة 153-154-155من القانون النقد و القرض .

2 - المادة 160 من القانون النقد و القرض .

3 - لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 207 .

هذا يسمح له بالسيطرة و التحكم أكثر في تسيير القروض.

3- مركزية عوارض الدفع:

أنشئت مركزية عوارض الدفع بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 و فرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية و تقديم كل المعلومات لها المتعلقة بكل الحوادث و المشاكل التي تعترضهم عند استرجاع القروض أو مشاكل لها علاقة بمختلف وسائل الدفع، و مهمتها¹ :

-تنظيم لائحة مركزية لعوارض الدفع و ما قد ينجم عنها و تسييرها، و تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

-نشر قائمة عوارض الدفع و ما يمكن أن ينجم عنها من تبعات و تبليغها إلى الوسطاء الماليين.

4-جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

يعتبر هذا الجهاز تكملة للهيئات السابقة، باعتباره جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع و هي الشيك، أنشئ بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في مارس 1992 ويعمل على جمع المعلومات التي لها صلة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد أو أنه غير موجود أصلا و القيام بتبليغها إلى الوسطاء الماليين المعنيين، و الغرض من إنشاء هذا الجهاز هو تطهير المعاملات التي تسيئ للنظام المصرفي كالغش و التحايل، و خلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر 2000 - 2020.

المطلب الأول : السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1962 - 1979 .

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي، ولم تكن السياسة النقدية خلالها ذات معالم بارزة وواضحة أي عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث أن نشأة البنوك لم تكن بالأساس من أجل ممارسة نشاطها الطبيعي لكنها راجعة لمتطلبات الاقتصاد الاشتراكي المخطط كما أن

¹ -النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم و سير مركزية عوارض الدفع.

النقود لم تكن إلا مجرد أداة للمبادلة، وبالتالي كانت بعيدة كل البعد على أنها أداة تتحكم في عملية تحقيق النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تميزت هذه الفترة بضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب مشاريع استثمارية، وهو ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية، ومنه ازدياد الكتلة النقدية بشكل كبير في غياب أدوات السياسة النقدية، كما شهدت هذه الفترة إلغاء الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل الخزينة العمومية، حيث كان تمويل عجز الميزانية آليا عن طريق قروض وتسبيقات غير منتهية بدون قيد أو شرط¹

ولقد تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بالخصائص التالية:

• يشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي وذلك لضعف معدل التمويل الذاتي

للمؤسسات وضيق أو انعدام السوق المالية ولهذا فهي تلجأ كليا إلى القرض.

• يعمل النظام المصرفي تحت وصاية الحكومة وزارة والمالية ،حيث تلجأ البنوك بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذي لا يستطيع أن يمدّها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي ويعتبر تدخل البنك المركزي مقيدا في اقتصاد الاستدانة.

• تكون المؤسسات مدينة لدي البنوك والبنوك مدينة لدي البنك المركزي

• يكون الإنشاء النقدي نموه داخليا، وحسب هذا الاتجاه فإن المقابلات الرئيسية للإصدار النقدي هي القرض المطلوب من الأعوان لتحقيق مستوي معين من النشاط في القطاع الحقيقي.

• تكون معدلات الفائدة المطبقة معدلات إدارية

• يشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك في اقتصاديات الاستدانة، كما

أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحديد كمية القرض².

1 - سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر(2013- 2000) ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2014/2015 ،ص 77.

2 - بن زايد ياسين وبوالقابلة فاروق ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة ، دراسة حالة الجزائر (2000-2015) ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة الصديق بن يحي ،2016-2017 ، ص 88- 89

وإصلاح المالي لعام 1971 ، والذي يؤكد على هذه الخصائص، حيث لم تدرج فيه النقود كوسيلة لتكوين رأس المال بل بقيت كوحدة حساب ووسيلة تبادل، وبالتالي كان دورها سلبي وحيادي مما تسبب في تغييب السياسة النقدية في تأدية دورها، كما اعتبر عرض النقود بأنه كمية النقود الواجب إصدارها حتى تسمح بتمويل الاقتصاد وتسييره وفقا لأهداف الخطة المركزية.

وكنتيجة لهذه المرحلة فإن السياسة النقدية تكاد تكون معدومة، نظرا لعدم فعاليتها وهذا راجع لمحدودية الصلاحيات المخولة للبنك المركزي الجزائري ، فالبنك كان مكلف بتنظيم تداول وتوجيه القروض الموزعة وفق السياسة النقدية المسطرة من طرف الخزينة العمومية¹.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1982 - 1989 .

لقد بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية الذي كان في السابق، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة بإنشاء مصرفين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985.² لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية حتى سنة 1986 ، حيث جاء في إصلاحات هذه السنة دعم البنك المركزي لتسيير السياسة النقدية، وعلى وجه الخصوص تسيير أدوات هذه السياسة، وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وذلك انطلاقا من تغيير النظرة للنقود فلم تعد وسيلة للحساب والتبادل فقط بل أصبحت أداة للقرض والتنمية والتأثير الايجابي.

على التغيرات الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع، الاستهلاك والنمو والتشغيل، بالإضافة إلى التعامل مع الخارج وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية كما أن الإصلاح الهيكلي لسنة 1988 عرف تطور نوعيا

¹ - سنوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78
² - بن زايد و بو القايلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 90

خاصة بعد صدور النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك، والتي أصبحت تدير وفقا للمعايير التجارية والمردودية، بالإضافة إلى انسحاب الخزينة من عمليات تمويل الاقتصاد، بحيث أصبحت مسؤوليتها تقتصر منذ ذلك الحين في تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية والقطاعات الإستراتيجية فقط . وفي ماي 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتتأثر في جوان من نفس السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين وغيرها.

ومع ذلك كل هذه الإصلاحات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، وهذا للأسباب التالية:

* مواصلة ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانيته في تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني، وهذا ما أدى بدوره إلى الاعتماد كلياً على البنك المركزي في تمويل القروض.

* نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل، وكثرة استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القروض الرئيسية.

أن هذه المرحلة ورغم أهميتها في تطوير السياسة النقدية وجعل التسيير النقدي في يد النظام البنكي

فقط، إلا أنها بقيت تعاني من قصور وجمود وهذا ما استوجب إصلاحات جديدة أكثر فعالية¹.

المطلب الثالث : السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990 - 2020.

الفرع الأول : المرحلة الأولى 1990-1994.

تعد سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ، حيث أعاد القانون النقد والقروض 10/90 الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقروض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والأئتمان وإدارة السياسة النقدية.

لقد حصلت عدة تطورات نقدية منذ عام 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، يمكن التفريق بين

¹ - سنوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 - 79

ثلاثة توجهات مختلفة تتمثل الأولى في السنوات التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدي المؤسسات العامة، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة ، كما يظهر التطور النقدي للفترة 1990-1994 التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة¹.

الفرع الثاني : المرحلة الثانية 1995 - 1998 .

لقد سعت السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي لتكملة وتدعيم لما جاء في البرنامج السابق ومواصلة تحقيق التوازنات النقدية والمالية، وفي هذا الصدد تم عقد برنامج التصحيح الهيكلي يسمى باتفاق القرض الموسع الذي يغطي فترة ثلاث سنوات ابتداء من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 لتحصل الجزائر بموجبه على قرض بمبلغ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9% من حصتها في الصندوق .

ويهدف برنامج القرض الموسع إلى تحقيق جملة من الأهداف تتلخص فيما يلي:

*متابعة وتدعيم النتائج المحققة في برنامج الاستقرار الاقتصادي السابق .

*تسريع النمو الاقتصادي

*متابعة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للتثبيت أو الاستقرار ، على الصعيد الداخلي تتمثل هذه

الإصلاحات في متابعة تحرير الأسعار، إصلاح النظام البنكي، خصوصة المؤسسات العمومية بمن فيها

¹ -وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014 - 1990 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاوي د-تلمسان، 2015-2016 ، ص118-119.

البنوك، أما على الصعيد الخارجي فيتعلق الأمر بمتابعة تحرير التجارة الخارجية وإرساء سعر الصرف من خلال إنشاء سوق الصرف مابين البنوك¹.

بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب وقد تم تسجيل في هذا الشأن المؤشرات التالية:

* بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي % 3.8 سنة 1996 لتخفيض إلى 1.2 % سنة 1997.

* معدل السيولة الاقتصاد بلغ % 38.6 سنة 1995 و 36.3 % سنة 1996 .

* معدل البطالة شهد ارتفاعا خطيرا حيث بلغ % 28 ليرتفع إلى 28.3 % سنة 1997 .

*معدل التضخم عرف انخفاضا محسوسا بانتقاله من 18.6 % سنة 1996 إلى 5.7 % في نهاية 1997 .

*ابتداء من 1997 أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة.

* الرصيد الموازي أصبح موجبا حيث بلغ % 3 سنة 1997 بلغ 2.4 %².

الفرع الثالث : المرحلة الثالثة 2000-2020.

تعتبر هذه الفترة 2000-2007 مرحلة معاكسة في تواجهه أو اتجاه السياسة النقدية باعتماد البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال انتهاج الدولة سياسة ميزانياتي (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط ، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو التي يجري تنفيذها، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي³.

1 - بقيق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعاتها الداخلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقاوي د- تلمسان ، 2014-2015 ، ص 294-295.

2- بقيق ليلي ، مرجع سابق ، ص 296 - 297 .

3 - محمد مسعي ، سياسة الإنعاش في الجزائر أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد 2012، 10، ص 147.

وفي عام 2008 عرفت السياسة النقدية العديد من التحولات وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي كان لها انعكاسات تجارية ومالية ونقدية على الجزائر ، حيث لم تلجأ البنوك والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر في السنوات السابقة، ولكن بعد تقلص السيولة البنكية خلال عام 2009 بقطيعة مع الاتجاه التصاعدي لسنوات 2002 إلى غاية 2008 انطلقت نحو التزايد تحت تأثير عودة تراكم الموجودات أساسا في السداسي الثاني من عام 2010 ، فعلى الرغم من حدث فائض السيولة الهيكلية في ظرف يتميز الانتعاش معتبر للنمو النقدي في عام 2010 ساهمت الإدارة المنظمة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في احتواء الضغوطات التضخمية في عام 2010 وسمحت بإرساء المزيد من الاستقرار ، وظهرت فعالية الإدارة للسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة¹.

وبالنسبة لحجم التضخم أتمت سنتي 2013-2014 بتراجع من 3.26 % إلى 2.92% أما في 2015 ارتفع ليبلغ المتوسط السنوي 4.8 % و في 2016 بلغ 6.4 % أما في 2017 واصل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس 2017 إلى نسبة 7.07 % و تراجعت بشكل طفيف في نهاية 2017 إلى 5.60% و يجدر الإشارة أيضا إلى أن أخطر الانعكاسات اللازمة الاقتصادية لسنة 2008 تمثلت في تدني إيرادات البلد من تصدير المحروقات والأزمة النفطية ، لأمر الذي أدى لبروز آلية جديدة لبنك الجزائر وهي آلية التمويل غير التقليدي وسميت بالتيسير الكمي.

1 - سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية. والتمويل للبنوك الإسلامية" دراسة قياسية علي عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2008-2015 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2018 / 2019، ص 102-103.

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود في الجزائر 2000-2020

المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية في الجزائر

في إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر، حددت أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر في المادة 35 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض و تنص هذه المادة على مايلي :

تتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد ، ومن هذه المادة يمكننا إدراك بأن أهداف السياسة النقدية في الجزائر تتمثل في : النمو المنتظم للاقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل ، وهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد ، و عليه سنتطرق في هذا المطلب لأهداف السياسة النقدية في الجزائر .

الفرع الأول : هدف استقرار الأسعار و التحكم في التضخم

إن هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر و الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق هدف الحد من التضخم ، و الذي يعطي فعالية أكبر لهذه السياسة و إن مستوى الأسعار المعبر عنها بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك لمدينة الجزائر¹، يشير إلى تباطؤ الأسعار الملاحظ بعد أن كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة 0.34 % سنة 2000 ، 1.42 % سنة 2002 ، و 2.58 % سنة 2003 ، ليرتفع سنة 2004 إلى 3.97 % ، وهذا الارتفاع في الأسعار راجع إلى ارتفاع أسعار النقل و الاتصال بنسبة 11.2 % على المستوى الوطني ، وأسعار التغذية بنسبة 4.9 % على المستوى الوطني .

¹ محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004 ، ص12

و الجدول الموالي يلخص ويوضح أكثر تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة من 2000-2020.

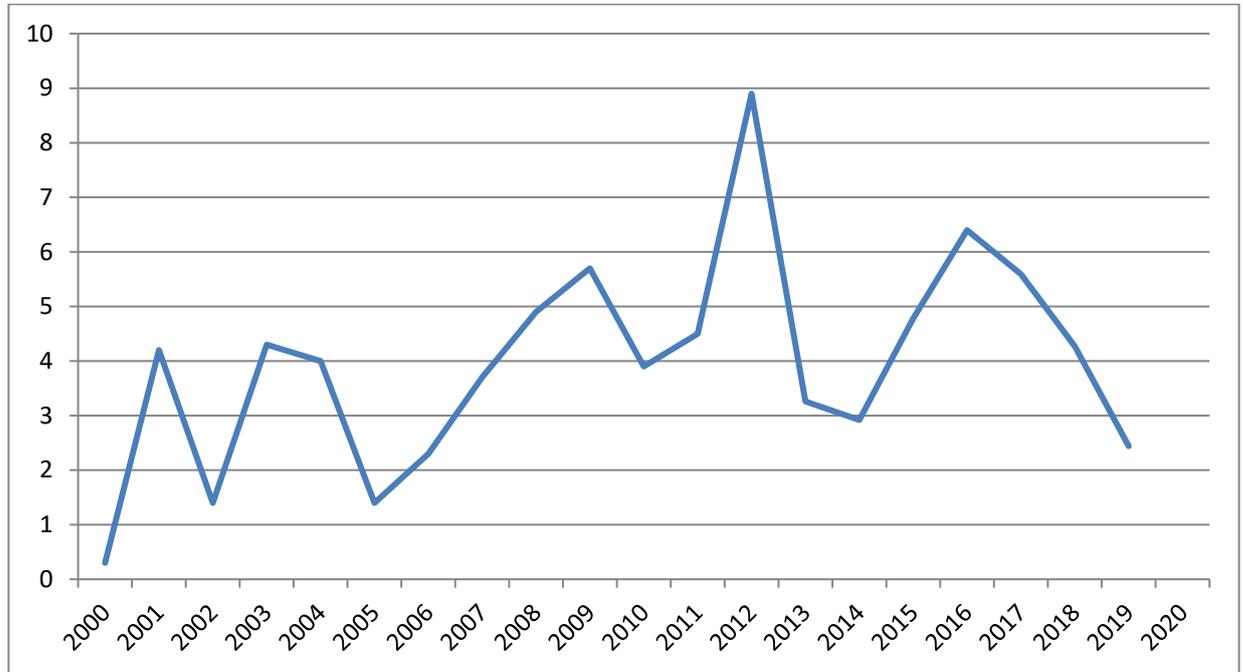
جدول رقم 03: تطور معدلات التضخم لفترة 2000-2020

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
4.9	3.7	2.3	1.4	4	4.3	1.4	4.2	0.3	التضخم %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
5.59	6.40	4.78	2.92	3.26	8.9	4.5	3.9	5.7	التضخم %
						2020	2019	2018	السنوات
						-	2.44	4.27	التضخم %

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات و مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، المتاح على الموقع التالي : www.worldbank.org

الشكل رقم 03 : تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة (النسبة المئوية)



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 03

تشير معطيات الجدول السابق إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة في الفترة (2000-2006) حيث بلغ معدل التضخم 0.3 % في سنة 2000 وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف ثم ارتفع قليلا سنة 2001 ليصل 4.2 % .

وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية $M2$ إلى 17.3 % وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3 % فنلاحظ أن معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في سنة 2003 ، 2004 ، 2007 ، وهذا راجع لضعف فائض اليولة المصرفية وقد إستطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل بإستعمال أدوات إسترجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة ، وعلى الرغم من ذلك ضل معدل التضخم مرتفعا في سنة 2008 ، 2009 ، مقارنة بالتضخم المستهدف (3 %) وهذا راجع لإرتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية ، كما يمكن الإضافة بأنه سنة 1997 لم يتم في الجزائر تسجيل معدل تضخم من رقمين حتى سنة 2012 ، حيث سجلت هذه السنة معدل تضخم يتعدى 8 % ، وتشير الإحصائيات إلى أن السبب في ذلك ليس فقط التضخم المستورد ولكن السبب أيضا يكمن في إرتفاع تكاليف الإنتاج و الإستيراد¹ ، وانخفض إلى 3.25 % سنة 2013 و استمر الانخفاض مرة أخرى ليلبغ 2.92 % سنة 2014 ، وفي سنتي 2015 و 2016 ارتفع مرة ليلبغ 4.78 % ، 6.4 % ، وسنة 2017 انخفض قدر ب 5.69 % .

وأصل تراجع معدل التضخم بمستوى 2 % خلال 2019 نزولا من 4.3 % خلال 2018 ، نتيجة تراجع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة و المدفوعة أساسا بانخفاض أسعار اللحوم البيضاء و الفواكه

الفرع الثاني : هدف النمو.

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول الموالي:

¹ معمري ليلي، دور الاستقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة المدية، 2013-2014، ص 120.

الجدول رقم 04 : تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2000-2020

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
2.4	3	2	5.1	5.2	6.9	4.7	2.6	2.2	النمو %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
1.3	3.2	3.7	3.8	2.8	3.4	2.9	3.3	2.4	النمو %
						2020	2019	2018	السنوات
						-	0.8	1.2	النمو %

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات و مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ،

المتاح على الموقع التالي : www.worldbank.org

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل النمو في الجزائر سنة 2000 بلغ نسبة 2.2 حيث سجلت تراجعاً مقارنة بنسبة 1999 رغم التسيير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات غير أنه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية واستمر النمو في الانخفاض حيث سجل في سنة 2001 معدل 2.6 % رغم تحسين أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7 % نتيجة تحسن الظروف المناخية ، كما سجلت الفترة (2001-2004) نمواً منتظماً للإقتصاد ، و الذي لوحظ اتساعه سنة 2001 ، و الذي تأكد سنتي 2002 و 2003 وتواصل خلال السنة 2004 حيث بلغ 5.2 التي يتمثل مصدرها قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8 % ، 5.8 % ، 17.5 % ، في السنوات 2002 ، 2003 ، 2004 ، وفي سنة 2005 بدأ معدل النمو بالإنخفاض ليبلغ 5.1 % ، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 2.0 % سنة 2006 في حين عرفت مساهمة قطاعات خارج المحروقات ارتفاعاً ملحوظاً خصوصاً قطاع البناء إلى نسبة 3 % سنة 2007 وسجل انخفاضاً آخر سنة 2008 ليصل 2.4 % بسبب تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة (-5.6 %) و ارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 0.8 سنة 2007 إلى 4.3 % سنة 2008 ، واستقرت وتيرتها عند هذه النسبة سنة

2009 ويعود هذا الفضل في هذا الاستقرار إلى ارتفاع واستقرار نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات¹.

بلغ حجم النمو الاقتصادي الفعلي للجزائر سنة 2011 بـ 2.9 % حيث ارتفع إلى 3.4 % سنة 2012 ثم عاود الانخفاض قدر بـ 2.8 % سنة 2013 كما سجلت خلال الفترة 2014 و 2016 نموا منتظما قدر بـ 3.8 % ، 3.7 % ، 3.2 % وتعتبر أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة مشيرا إلى أن نمو قطاع المحروقات قدر بـ 5.6 % سنة 2015 بينما سنة 2014 نمو سلبيا قدر بـ 0.6 % ، وتعد عوامل النمو في فترة 2016 هي نفسها المسجلة خلال 2015 هذا بفضل القطاعات الفلاحية و الصناعية و البناء و الأشغال العمومية و الري ، بالإضافة إلى الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو .

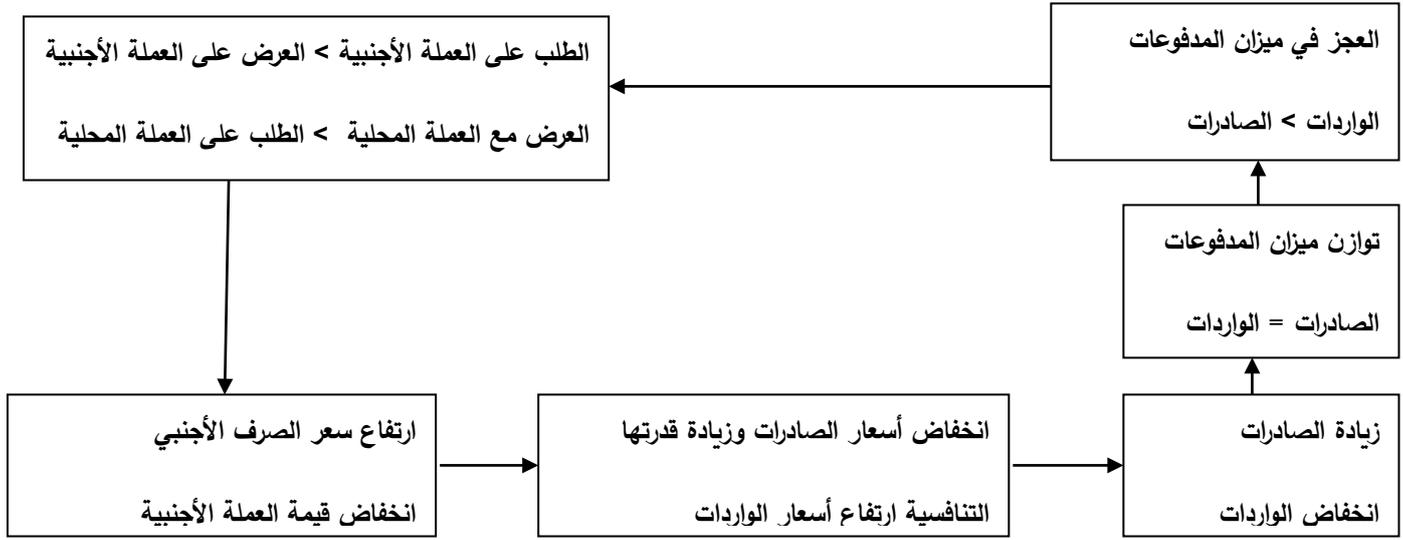
سجلت سنة 2018 معدل النمو 1.2 % مقابل 1.3 % سنة 2017 بعدما قدر قانون السنة المالية نسبة النمو لسنة 2018 بـ 4 % وفي 2019 إنخفض إلى الحد الأدنى 0.8 % سببه انخفاض احتياطات النقد الأجنبي وتراجع النم لقطاع المحروقات .

الفرع الثالث : هدف التوازن الخارجي

يعتبر تحقيق الاستقرار الخارجي من الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية باعتبار الاقتصاد الجزائري لايزال يخضع لتغيرات الوضع الاقتصادي الدولي وللحكم على فعالية ونجاح السياسة النقدية لابد من تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ويتضح أثر العلاقة بين سعر الصرف في تحقيق ميزان المدفوعات من خلال الشكل التالي:

¹ إكن لونيس، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009-2000 ، رسالة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية الجزائر ، 2010 ، ص 181 .

الشكل رقم 04: العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات



المصدر : حاجي ، سمية دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014 ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك وأسواق المال ، جامعة محمد الخيير بسكرة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 211 .

و الجدول التالي يوضح مسار كل من رصيد ميزان المدفوعات و سعر الصرف في الجزائر .

الجدول رقم 05: تطور ميزان المدفوعات و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال 2000-2020 .

الوحدة: سعر الصرف: مليون دينار جزائري/ ميزان المدفوعات: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
سعر الصرف	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	
م. المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
سعر الصرف	72.63	74.39	52.85	78.10	78.15	87.15	100.46	110.52	114.93	
م. المدفوعات	3.60	15.32	20.12	13.13	0.13	5.94	27.49	25.79	21.75	
السنوات	2018	2019	2020							
سعر الصرف	118.29	119.15	132.13							
م. المدفوعات	16.04	16.93	16.37							

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009-2014.

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية مارس، 2018 ص 21.

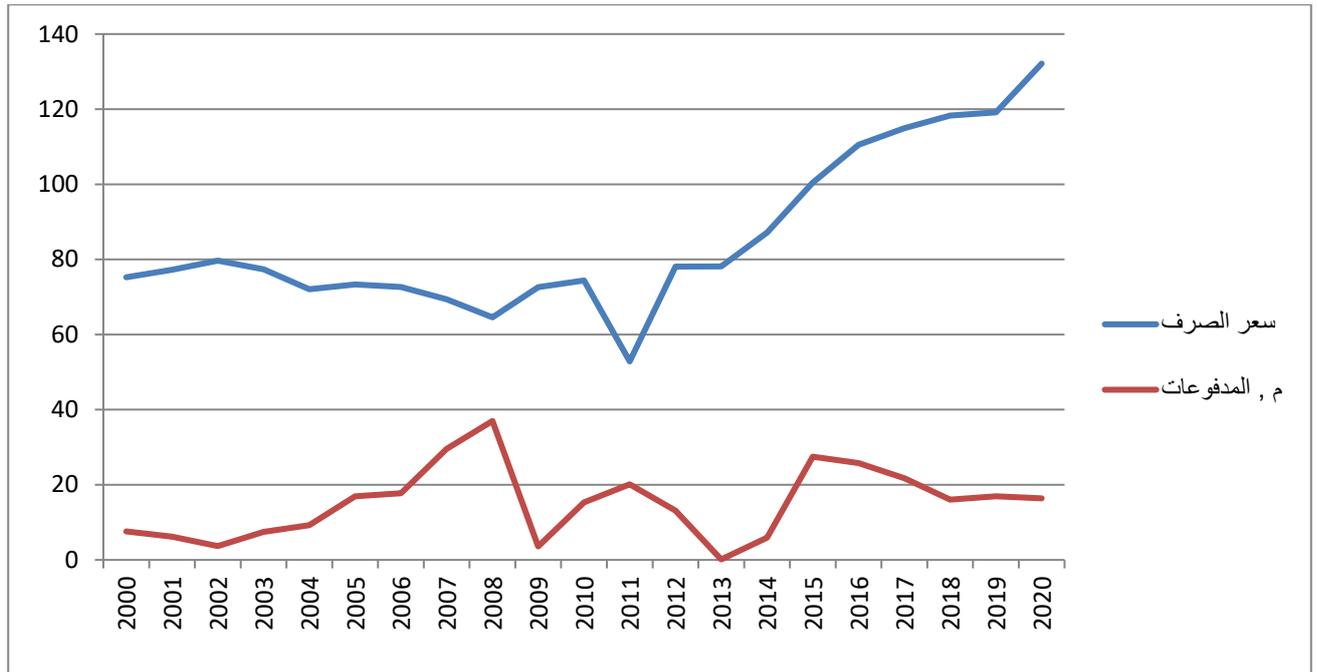
- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2019 ص 21.

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2021 ص 21.

- الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي الموحد لسنوات 2009 ، 2015 ، 2019 .

ويمكن توضيح معطيات الجدول السابق فيما يلي:

الشكل رقم 05 : تطور ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2020) .



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 05 .

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم 05 و الشكل رقم 05 نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2018 ، كانت متباينة و نلاحظ أن معدل تغير رصيد ميزان المدفوعات عرف عدت تغيرات خلال سنوات الدراسة حيث من سنة 2000 إلى 2002 كان منخفض من 7.57 إلى 3.66 و

ابتداءا من 2002 يظهر تحسن في ميزان المدفوعات إلى غاية 2008 أين يبلغ 36.99 مليار دولار أمريكي ويبدأ تطوره خلال سنوات 2010 ، 2012 حيث يبلغ 15.32 و 20.12 مليار دولار أمريكي على التوالي وذلك بسبب تحسن أسعار النفط لينخفض بشكل كبير ليصل إلى 0.13 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5.94 مليار دولار أمريكي سنة 2014 ، وارتفع سنة 2015 إلى 27.49 مليار دولار أمريكي ثم بدأ ينخفض باستمرار من سنة 2016 ، 2017 ، 2018 بنسب 25.79 ، 21.75 ، 16.04 مليار دولار أمريكي على التوالي ، ليستقر في 16 مليار دولار لسنتي 2019 إلى 2020 .

أما سعر الصرف الدينار الجزائري فقد كان متذبذبا من سنة 2000 إلى غاية 2011 بمقدار 75.25، 52.85 مليون دينار جزائري على التوالي ، ذلك بسبب إصلاحات التي دخلت على نظام الصرف حيث انتقل سعر الصرف من 52.85 مليون دينار جزائري إلى 132.13 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2020 .

وعموما نستنتج أن من اختلال ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال ذو طبيعة هيكلية يعكس الاختلال الهيكلي بالاقتصاد الذي يعتمد كليا على قاع المحروقات و يبقى التطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مرهون بتقلبات أسعار الصرف وهو ما يجعل السياسة الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع لتغيرات الوضع الاقتصادي الدولي .

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتحكم في العرض النقدي، وكما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسدت دعائم تطبيقها ابتداء من عام 1994 ، بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرية وأهمها معدل إعادة الخصم ، نسبة الاحتياط الإجباري، أداة استرجاع السيولة، الوديعة المغلة بالفائدة.

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم.

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل عن سندات، وهو عبارة عن سعر فائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة حصة للأوراق التجارية لخصمها والإقراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل، التي يقوم فيها البنك المركزي بتزويد البنوك التجارية بالسيولة . وتعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد و القرض 90 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط و الكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر .

الجدول رقم 06 : تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر .

معدل الوحدة %	إلى	يحسب ابتداء من
3.75 %	1963/12/31	1963/01/01
2.75 %	1972/09/30	1972/01/01
5.00 %	1986/05/01	1986/10/01
7.00 %	1989/05/21	1989/05/02
10.50 %	1991/09/30	1990/05/22
11.50 %	1994/04/09	1991/10/01
15.00 %	1995/08/01	1994/06/10
14.00 %	1996/08/27	1995/08/02
13.00 %	1997/04/20	1996/08/28
12.50 %	1997/06/28	1997/04/21
12.00 %	1997/11/17	1997/06/29
11.00 %	1998/02/08	1997/11/18

% 9.50	1999/09/08	1998/02/09
% 8.50	2000/01/26	1999/09/09
% 7.50	2000/10/21	2000/01/27
% 6.00	2002/01/19	2000/10/22
% 5.50	2003/05/31	2002/01/20
% 4.50	2004/03/06	2003/06/01
% 4.00	2016/09/30	2004/03/07
% 3.50	2020/03/14	2016/10/02
% 3.25	2020/04/28	2020/03/15
% 3.00	حتى الآن	2020/04/29

المصدر : النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 56 ، ديسمبر 2021 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في حالة انخفاض مستمر ابتداء من 1963/01/01 إلى أن وصل إلى حد أدنى له في 1972/01/01 حيث بلغ 2.75 % ، ثم بدأ يرتفع في 1989/10/01 إلى أن وصل إلى حده الأعلى في 1994/06/10 ، حيث بلغ 15 % ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة الانكماشية التي اتبعها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع في تلك الفترة ، ثم بدأ في الانخفاض في 1995/02/02 ليصل إلى 4 % سنة 2004/03/07 ، و استقر هذا الانخفاض إلى غاية 2016/09/30 ، و استمر معدل الخصم بالانخفاض ليصل إلى 3.5 % و 3.25 % من سنة 2016 إلى غاية 2020 و استقر في نسبة 3% إلى غاية يومنا .

هذا كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام على طلب تمويل لدى البنك المركزي فمنذ 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل وهذا وما يدل على بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا ومستقرا خلال الفترة الأخيرة.

الفرع الثاني : نسبة الاحتياطي الإجباري

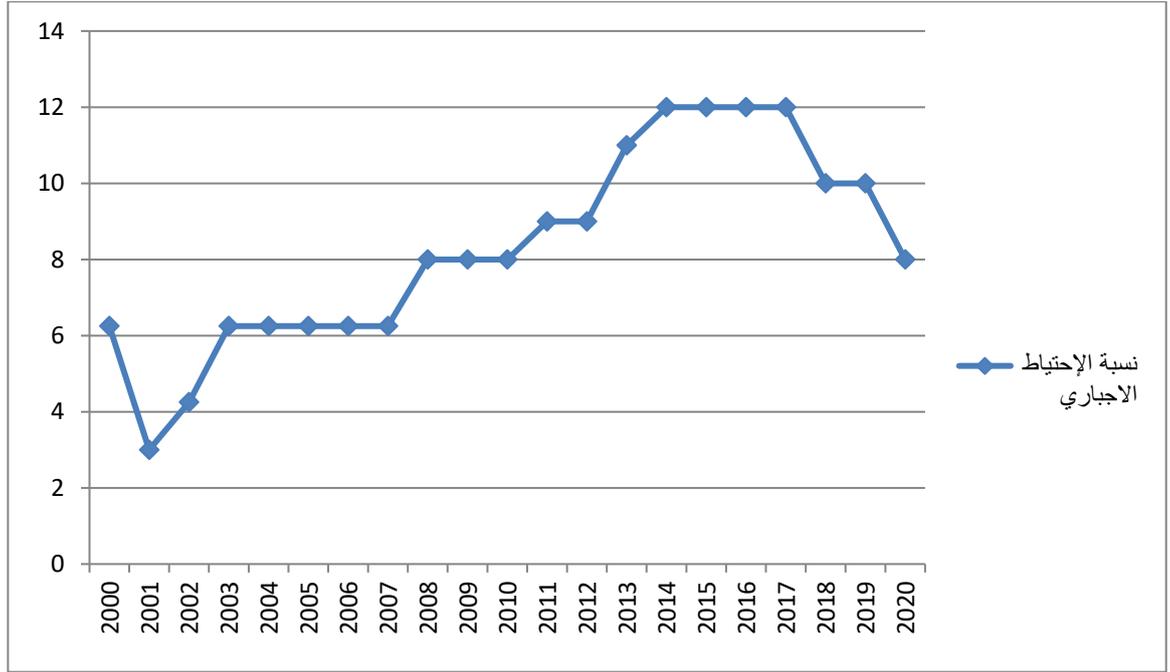
تحتل نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر و التي نص عليها قانون النقد و القرض 90-10 في مادته 93 حيث فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % ويجوز للبنك المركزي تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا ، غير أن بنك الجزائر بدأ باستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة في سنة 2001 ، رغم ذلك فإن الأمر 03-11 المعدل و المتمم للقانون 90-10 لم يشر إلى هذه الأداة و قد أعاد تقينتها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 أقر فيها نسبة الاحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل حتى 15 % .

الجدول رقم 07 : تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لفترة 2000-2020 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الاحتياطي الاجباري	6.25	3	4.25	6.25	6.25	6.25	6.25	6.25	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الاحتياطي الاجباري	8	9	9	11	12	12	12	12	10	10
السنوات	2020									
نسبة الاحتياطي الاجباري	8									

المصدر: فتيحة بن عيلة وصالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السيالة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد / 22 جامعة الجزائر 3 ، 2020 ، ص 56 .

الشكل رقم 06 : تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لفترة 2000 - 2020.



المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 07 .

إن ما يمكن ملاحظته من خلال رصد تطورات نسبة الإحتياطي الإجباري ارتفع الإحتياطي الإجباري من 3% سنة 2001 إلى 4.25 سنة 2002 ثم إلى 6.25 % سنة 2003 و 2004 لتبقى مستقرة خلال هذه النسبة لغاية سنة 2007 لتبدأ بالإنخفاض سنة 2008 ثم رفع نسبة الإحتياطي إلى 8% سنة 2009 ليواصل الاستثمار في الإرتفاع سنة 2013 ليصل إلى 11% ، وواصل الإرتفاع سنة 2014 ليصل إلى نسبة 12 % واستقر في هذه النسبة إلى غاية 2017 ، وانخفض سنوات 2018 و 2019 و 2020 ليصل إلى نسبة 10 % ، 10% ، 8 % على التوالي .

هذا يدل على أن البنك المركزي يريد الإستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية التحكم في سيولة المصارف وذلك بهدف محاربة التضخم حيث بلغ متوسط التضخم السنوي المقاس بمؤشر أسعار عند الإستهلاك لمدينة الجزائر الكبرى الذروة بموجب سنة 2012 أي 8.9% مقابل 4.5 % في 2011 وذلك بعد تسارعه ابتداء من السداسي الثاني من 2011.

الفرع الثالث : آلية استرجاع السيولة

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة ، و التي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل من سنة 2002 ، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للتجهز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$) ، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر .

تظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وان بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002 ، ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001 ، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

الفرع الرابع : تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة

لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك حيث تعتبر هذه الأداة من إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لدى بنك الجزائر ، ويتم ذلك في شكل عملية تبييض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها و بمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر .

الفرع الخامس : عمليات السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 10/90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، لكن بعد صدور الأمر 03/11

المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف 20% جعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية، طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر¹. ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 ، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن بدءا من سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 ، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر . تفعيل دور هذه الأداة النقدية الهامة، وهو ما تجلّى ذلك حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر بـ 3.5% لسندات تستحق لفترة مابين 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهر، لكن تطبيق عمليات السوق المفتوحة لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر².

المطلب الثالث :تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

لقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها منذ بداية العودة للاستقرار الاقتصادي سنة 2000 إلى غاية 2020 وذلك من خلال الفرع الأول الذي نتناول تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2020) أما في الفرع الثاني سنتناول فيه تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2020 .

الفرع الأول : تطور الكتلة النقدية.

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من:

-النقود الورقية :والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر .

1 - فتيحة بن عليّة و صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017 - 1990، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3 ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2020.
2 - مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019.

-**النقود الكتابية**: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

- **أشباه النقود**: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2.

تمكن بنك الجزائر عموما طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 ، أن تتحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع الفترة التي سبقت قانون النقد والقرض، وهذا يعكس قدرة البنك على ضبط المعروض النقدي بالأدوات التي استعملها من خلال السياسة النقدية .وذلك باستثناء سنتين 2006،2007 التي سجلت معدلات نمو %18.7 و %24.2 على التوالي ، حيث لم يتم ضبط معدل نمو الكتلة النقدية مقارنة بالمعدلات المحددة من قبل مجلس النقد و القرض ، والتي تراوحت ما بين %14.8 و %15.5 بالنسبة لسنة 2006 ، وما بين %17.5 و %18.5 بالنسبة لسنة 2007 ، ولكن باقي السنوات تمكن من ضبط المعروض النقدي، وهذا دليل على تحكم بنك الجزائر في نمو الكتلة النقدية¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص167 .

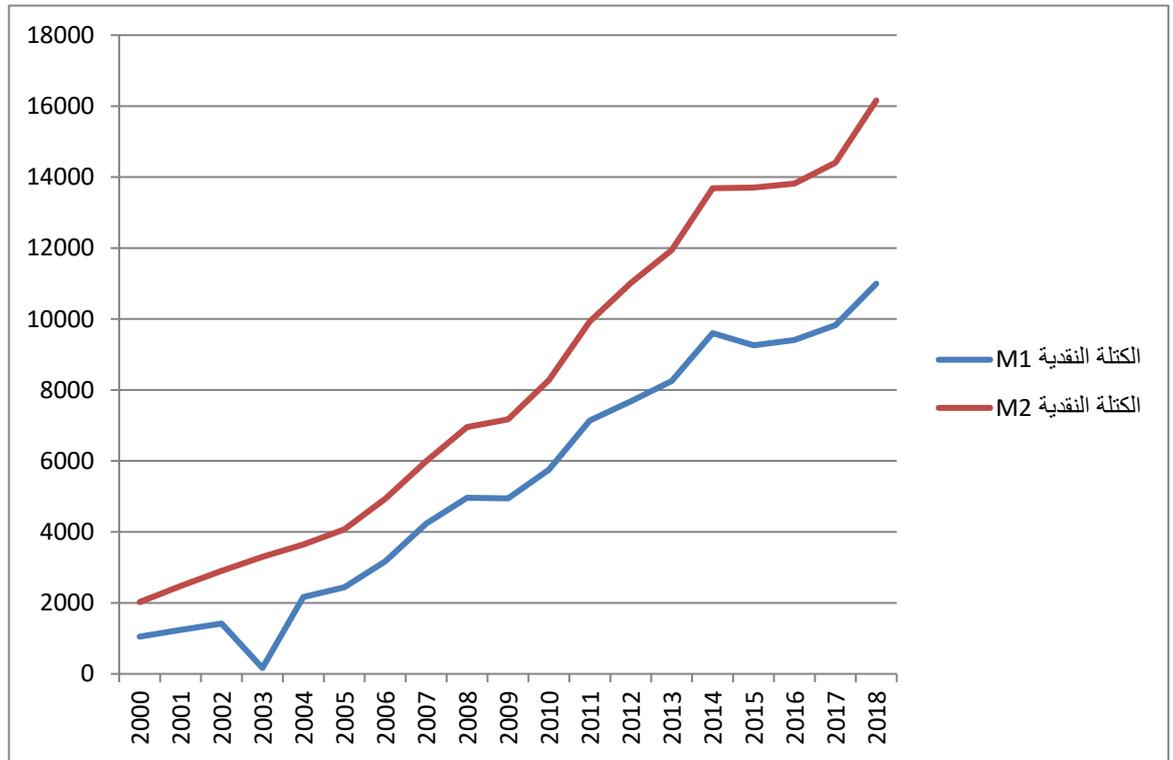
الجدول رقم 08 : تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة للفترة (2000-2020) .

الوحدة : مليار دينار جزائري.

السنوات	نقود ورقية	نقود كتابية	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة النمو M2 (%)
2000	484.5	563.7	1048.3	974.3	2022.5	13.03
2001	577.2	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	5862.1	164.5	1656.0	3299.5	13.72
2004	874.3	1291.3	2165.1	1478.7	3644.3	10.45
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.69
2006	1081.4	2086.2	3167.6	1766.1	4933.7	21.21
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16.04
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.12
2010	2098.6	3657.8	5756.4	25243.3	8280.7	15.44
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.91
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.94
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.41
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.0	5153.1	9261.1	4443.4	13704.5	0.13
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	0.81
2017	4661.7	3980.4	9827.7	44578	14405.8	4.26
2018	4997.0	4858.1	10995.4	5163.8	16159.2	11.1

المصدر: بنك الجزائر، النشريات الإحصائية الثلاثية للسنوات 2005، 2008، 2012، 2021 ص 11.

الشكل رقم 07 : تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة للفترة (2000-2020)



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 08

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التطور البارز في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى، فبعدما سجل توسع في نمو هذه الكتلة بمفهوم M2 من 1659.2 مليار دج سنة 2000 إلى 11015.1 مليار دج سنة 2012 ، بسبب تطبيق سياسة توسعية ، وذلك مرورا بعدة ارتفاعات خلال فترة الدراسة ، فمثلا في سنة 2002 بلغت M2 2091.5 مليار دج أي بزيادة قدرها %17.3 مقارنة بنسبة 2001، بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى 1742.7 مليار دج سنة 2002 ، وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M1 المشكل ل M2، و في سنة 2004 بلغت M2 قيمة 3783 مليار دينار دج حيث سجلت معدل نمو بقدر %10.5 ، وهو منخفض مقارنة بمعدل النمو في السنوات 2002 ، 2003 ، ويعود هذا التراجع الى توسع الكتلة النقدية M1 ، في حين تزايدت مجاميع اشباه النقود بمعدل 8.5 % ، ويفسر هذا بالتراكم المتزايد للادخار المالي للمؤسسات قطاع

المحروقات و التي كان معظمها على شكل ودائع تحت الطلب¹ ، و قد بلغت M2 ، في نهاية 2006 قيمة 4827.6 مليار دج بنسبة نمو 18.7% مقارنة بنسبة 2005 ، و هو أكبر من معدل النمو المستهدف و المحدد من قبل مجلس النقد و القرض لسنة 2006 و الذي يتراوح بين 14.8 % و 15.5 %².

وقد ساعدت موارد الجباية البترولية والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات في التوسع النقدي ، حيث سجلت زيادة تقدر بـ 1335.3 مليار دج مقارنة بنسبة 2005 ، واستمرت M2 في الارتفاع من 4827.6 مليار دج إلى (5994.6، 7178.7، 6956.0) مليار دج في سنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب ، هذا وفي سنة 2007 تجاوز المعدل المسجل المعدل المحدد من قبل مجلس النقد والقرض والذي يتراوح بين 17.5% و 18.5 % وهذا ما يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية³.

وقد قدر M2 بقيمة 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار في نهاية سنة 2012 هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012⁴، وفي سنة 2014 عرف المجمع النقدي M1 ارتفاع بشكل معتبر قدر بـ 16.4 % وسجل نقصا في العام الموالي قدره 3.6 % كما بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 و الذي استمر في 2016 حدث عجز كبير في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وتقلص حاد في الاحتياطي النقدي مما تسبب في نمو ضعيف أو شبه منعدم في M2 في سنة 2016 بنسبة 0.79 % كما كان عليه الحال في 2015 بنسبة 0.13 % وهي أدنى نسبة مسجلة على مدار تطور عرض النقود في الجزائر ، وقد كان الانخفاض في معدل نمو M2 في 2015 راجع جزئيا إلى انخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات ، أما بالنسبة لما حدث في 2016 راجع سببه إلى انخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات (-3.2 %) بينما ارتفعت ودائع المحروقات بنسبة 2.6 %⁵ . ليعود الإرتفاع من جديد

1-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2005 ، ، ص 174.

2-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006 ، ، ص146.

3- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007 ، ، ص 180

4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 ، ، ص152

5-بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، سبتمبر 2017 ، ص 129 .

في الكتلة النقدية M2 خلال سنتي 2017 و 2018 حيث سجلت نسبة نمو 8.38 % و 11.1 % على التوالي ، ويعود إرتفاع الكتلة النقدية M2 في 2017 أساسا إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بـ 20.5 % ، وزيادة المجموع M1 بما يقارب 9.1 % لسنة 2017 و 11.1 % لسنة 2018¹.

الفرع الثاني : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2020

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الأصول الخارجية وقروض الدولة وأيضا قروض للاقتصاد والتي تشكل العناصر الأساسية لعملية إصدار النقود والجدول التالي يمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال 2000-2020 .

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، هذه المقابلات تتمثل في:

أولا : صافي الأصول الخارجية: تمثل كل من الذهب والعملية الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن

اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي.

ثانيا : القروض إلى الدولة (المقدمة إلى الخزينة) : الخزينة العمومية هي التي تدير مال الدولة

بتحصيل إيراداتها و تمويل نفقاتها ، حيث تعتبر القروض المقدمة إلى الخزينة أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وإن ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود. ونجد فيها مايلي:

ثالثا : السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك: هي عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كا

بنك لفائدة الخزينة العمومية، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، وتمثل هذه السندات

¹ - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ديسمبر 2020 ، ص 133-134.

نسبة من كمية العملة التي يحدتها البنك.

* تسبيقات البنك المركزي : تلج أ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لطلب النقود وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية .

* ذم على الأفراد والمنشآت على الخزينة : تتمثل في الودائع التي يكونها الأفراد والمنشآت لدي شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها (حسابات تحت الطلب ولأجل وسندات) .

رابعا : القروض إلى الاقتصاد : وهي المستحقات الممنوحة للمؤسسات و التسبيقات المقدمة للعائلات

وهذه القروض تعتبر إحدى المقابلات للنقود لكون منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة إلى ارتفاع مستواها الذي يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، والعكس بالنسبة إلى انخفاضها.

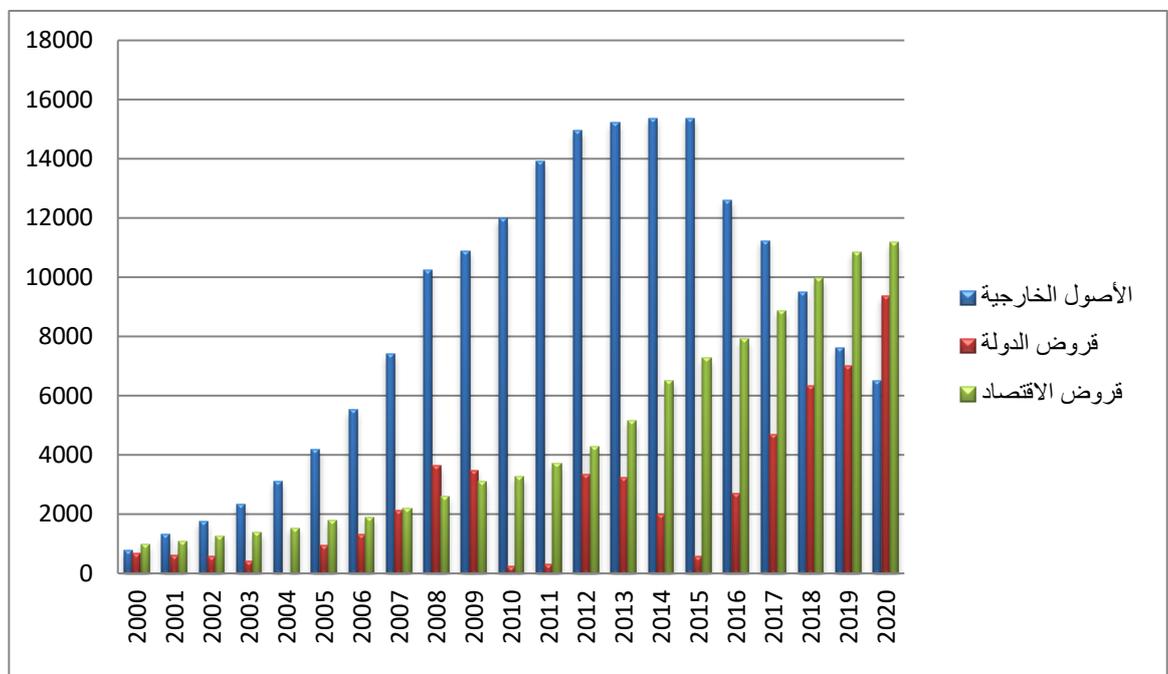
الجدول رقم 09 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2020

السنوات	الأصول الخارجية	قروض الدولة	قروض الإقتصاد	مجموع المقابلات
2000	776.0	677.5	993.7	2447.2
2001	1310.7	596.7	1078.4	2958.8
2002	1755.7	578.7	1266.8	3601.2
2003	2342.6	423.4	1380.3	4146.2
2004	3119.2	20.60	1535.0	4633.6
2005	4179.7	939.20	1779.8	5026.3
2006	5515.0	1304.1	1905.4	616.3
2007	7415.5	2139.1	2205.2	7427.6
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	9235.1
2009	10886.0	-3483.3	3086.5	10489.2

15022.3	3268.1	-242.8	11997.0	2010
17968.8	3726.5	319.9	13922.4	2011
15893.5	4287.6	-3334.1	14940.0	2012
17146.1	5156.3	-3235.4	15225.2	2013
20246.7	6504.6	-1992.4	15374.5	2014
23220.1	7277.2	567.5	15375.4	2015
23188.1	7909.9	2682.2	12596.0	2016
24799.3	8880.0	4691.9	11227.4	2017
25787.6	9976.3	6325.7	9485.6	2018
25476.4	10857.8	7019.9	7598.7	2019
27054	11182.3	9353.5	6518.2	2020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، 2008-2021، ص 10

الشكل رقم 08 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09

أولا : صافي الأصول الخارجية.

الأصول الخارجية تتيح خلق حقوق على باقي دول العالم، أي أنها تقيس إمكانيات البلد للتكفل باحتياجاته الإستراتيجية في الأجل القصير، ويمكن تحليل الأصول الخارجية (الأجنبية) من حساب ميزان المدفوعات وتشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي، ومصدرها يكون صادرات السلع والخدمات، المداخل الصافية لرؤوس الأموال، تحويلات الأشخاص إلى الداخل¹.

إن حياة مخزون من وسائل الدفع الدولية، يجب أن يتماشى مع احتياجات الاستيراد، بحيث تتيح للبلاد هامش أمان، فيما يتعلق بتمويل الواردات من الخارج، على العكس من ذلك، فإن العجز أو النقص في هذه الوسائل قد يتسبب في اضطرابات الواردات، وما يتبعه من نتائج وخيمة على النظام الاقتصادي بصفة عامة، وبسبب اعتماد اقتصاد الجزائر على عائد البترول التي تقارب 98 % من مجموع الإيرادات، فإن حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط²، ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ أن حجم الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة، غير أن النسبة تختلف من سنة إلى أخرى، أحيانا تسجل ارتفاعا وأحيانا تسجل انخفاضا وهذه الزيادة أو النقصان تكون نتيجة لوضعية أسعار المحروقات حيث إنتقلت من 776.0 مليار دج سنة 2000 إلى 6518.2 مليار دج سنة 2020 ، حيث أنها ارتفعت في سنة 2002 إلى 1755.7 مليار دج نسبة نمو تقدر ب 33.94 % مقارنة بسنة 2001 . وقد تواصل ارتفاع الأصول الخارجية، حيث بلغت نسبتها سنة 2003 ب 2342.6 مليار دج بنسبة زيادة تقدر ب 33.42 % ، أما في السنوات 2003 ، 2004 ، 2005 تميزت بالاستقرار حيث بلغت على التوالي 33.94 % ، 33.42 % ، 33.15 % ، 34.00 % ، وهذا الارتفاع في نسبة الأصول الخارجية ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج و استمر هذا الارتفاع في سنتي 2007 ، 2008 حيث بلغت نسبة الزيادة 34.46% و 38.18 % و السبب في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية 2009 ارتفعت إلى 10886.0 مليار دج بنسبة تقدر ب 6.23 % مقارنة بنسبة 2008 ، حيث أن نسبة الزيادة سجلت تراجعا يقدر ب

1 - عميروش شريف ، السياسة النقدية و معالجة اختلال ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،البلدية ، 2005 ،ص168

2 - عميروش شريف ، المرجع السابق ، ص 169.

83.68 % وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات وتواصل ارتفاع نسبة الأصول الخارجية في سنة 2010 ليلبغ 11997.0 و في سنة 2011 بلغ 13922.4 وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات وبقي الارتفاع مستمر في السنوات 2012 ، 2013 ، 2014 لتبلغ النسبة على التوالي 14940.0 مليار دج و 15225.2 مليار دج ، و 15374.5 مليار دج . نلاحظ خلال السنتين 2015 و 2016 أن هناك تراجع وانخفاض في الموجودات الصافية وتقلص في قيمتها حيث من 15375.4 مليار دج إلى 12596 مليار دج على التوالي ، و بمقارنتها بالسنة 2014 التي فيها قيمة صافي الأصول الخارجية 15734.5 مليار دج ، ويرجع سبب الانخفاض إلى الانخفاض الكبير والشديد في أسعار البترول والذي نجم عنه تدهور وانخفاض سعر صرف العمل الوطنية، والذي قدر

ب 12596.0 دج مقابل 1 دولار سنة 2016¹ . و لقد عرفت السنتين 2017 و 2018 انخفاض و تراجع بنسبة 10.9 % في 2017 و 15.5% في 2018 أي ما يمثل ب 9485.6 مليار دج ، ويفسر هذا التقلص والذي هو أدنى بقليل من التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بانخفاض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من تحسن في سعر صرف الأورو مقابل الدولار (العملات التي تشكل احتياطات الصرف) بين 2017 و 2018² .

ثانيا : القروض المقدمة على الدولة .

سجلت القروض المقدمة إلى الدولة تذبذبا في السنوات 2000 ، 2001 ، 2002 و مع تحسن الأوضاع الاقتصادية وخاصة ارتفاع أسعار النفط انخفضت هذه القروض حيث بلغت في نهاية 2000 حوالي 677.5 مليار دج ، ثم زاد انخفاضها في نهاية 2001 لتبلغ 596.7 مليار دج ، ثم عادت فارتفعت في نهاية سنة 2002 بنسبة طفيفة ، حيث أنه تراجعت هذه القروض سنة 2003 لتبلغ 423.4 مليار دج و هذا التراجع في القروض سنة 2004 بلغ 20.60 مليار دج وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها. واستمرت هذه القروض بالانخفاض حيث بلغت نسبتها سنة 2005 ب 939.20 مليار دج و سنة 2006 ب 1304.1 مليار دج و سنة

1 - فرجاني فاطمة و صبراني محبوبة ، دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر في الفترة (2000 - 2016) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد ، دراية- أدرار ، ص 54

2 - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2020 ، ص 136 .

2007 ب 2139.1 مليار دج ، و ما نسبته 3627.3 مليار دج سنة 2009 ، واستمرت هذه القروض بالانخفاض حيث بلغت سنة 2010 ب 242.8 مليار دج واستمر الانخفاض في السنوات 2011، 2012 ، 2013 ، 2014 على التوالي 319.9 مليار دج -3334.1 مليار دج و -3235.4 مليار دج ، 1992.4- مليار دج . و لأول مرة منذ سنة 2015 لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي القروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دج تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة¹.

صافي القروض الموجهة الدولة قد عرف ارتفاعا قدر ب 74.9% منتقلا من 2682.2 مليار دج في نهاية 2016 إلى 4691.9 مليار دج في نهاية 2017 ، بمقدار 34.8 % إلى 6325.7 مليار دج في نهاية 2018 ، تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية التي انتقلت 7019.9 مليار دج في نهاية 2019 إلى 9353.5 مليار دج في نهاية 2020 ذلك بالرغم من انخفاض مستحقات المصارف التجارية على الدولة².

ثالثا : قروض المقدمة إلى الاقتصاد :

وهي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصادية غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتميز بين نوعين من هذه القروض³:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاهم من السيولة النقدية، حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للإقراض.

- القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات.

1 - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2016 ، ص 134.
2 - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2020، ص 136-137.
3 - عميروش شريف ، مرجع سبق ذكره ، ص 170.

بدأت القروض المقدمة إلى الاقتصاد في التذبذب حيث بلغت سنة 2000 نسبة 993.7 مليار دج ثم بلغت 1266.8 في سنة 2002 وبالتحديد في شهر ديسمبر وكل سنة تسجل ارتفاعا مقارنة بالنسبة السابقة وقد تختلف إما بالزيادة أو النقصان حيث تميز أيضا عام 2002 بالانطلاقة الجديدة للقروض، كما أدت الزيادة الفائضة في القروض المقدمة إلى الاقتصاد من 1266.8 مليار دج إلى 1380.2 سنة 2003 ، حيث انخفض معدل نموها إلى 7.3 % نظرا لتضييق الرقابة على القروض ذات المخاطر، ويمكن تحديد العلاقة بين السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد عن طريق المضاعف النقدي خاصة، والمضاعف النقدي هو العلاقة بين النقد الأساسي التي يصدرها البنك المركزي والكتلة النقدية M2 بينما سنة 2004 سجلت نموا قدره 11.02 % و 1779.8 سنة 2005 . كما مثلت القرض إلى الاقتصاد في نهاية 2007 ب 2205.2 مليار دج و التي بلغت 54.6 من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات وقد زادت بنسبة 15.2 سنة 2007 مقابل 12.16 % في 2006 وذلك بالتوازن مع الانتعاش و تأثر توسع M2 ، كما ارتفعت القروض المقدمة إلى الاقتصاد من 2615.5 مليار دج سنة 2008 إلى 3086.5 مليار دج سنة 2009 ، وهو ما يؤكد الطابع المستمر لانتعاش الاقتصاد، واستمرت القروض المقدمة إلى الاقتصاد في السنوات الأخيرة حيث بلغت سنة 2010 ب 3268.1 مليار دج مقارنة بنسبة 2009 وفي السنوات 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، على التوالي تميزت القروض المقدمة إلى الاقتصاد بالارتفاع المستمر حيث بلغت على التوالي 3726.5 مليار دج ، 4287.6 ، 5156.3 ، 6504.6 مليار دج¹. إلى 7277.2 مليار دج لسنة 2015 بنسبة 11.9 %، فنلاحظ أنها تسجل كل سنة ارتفاع مقارنة بالسنة التي قبلها، تزايدت خلال سنة 2016 عن بنسبة 8.4 %، حيث بلغت 7909.9 مليار دج وهذا في ظل تراجع موارد البنوك وتزايدت خلال سنة 2018 ب 12.4 %، مقابل 12.3 %، في 2017 ، وبالغلة 9976.3 مليار دج في 2018².

1 - رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة المجلس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 120 .
2 - بنك الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نجد بأن الجزائر ومنذ الاستقلال، قامت بتكوين النظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي، كما شهدت هذه الأخيرة عدة إصلاحات نظرا للقصور الذي عرفه عمل الجهاز المصرفي، ففي البداية كانت الخزينة العمومية هي المسؤول الأول عن النظام المصرفي وذلك في ظل التسيير الإداري والمخطط، وبقي ذلك إلى غاية التوجه نحو اقتصاد السوق، وقامت الجزائر بعدة إصلاحات (1986،1988) و نعل أهمها قانون النقد و القرض 1990 بالإضافة إلى تعديلات التي تبعتها ، خاصة في مجال السياسة النقدية و ابراز أدواتها وأهدافها.

أما عن مسار هذه الأخيرة، فيمكن القول بأنه قبل صدور قانون النقد والقرض لم تكن معالم السياسة النقدية واضحة ومطبقة في الجزائر ، ولكن بعد هذا القانون ظهرت سياسة نقدية بأدوات وأهداف بشكل أفضل من سابقه.

وقد اعتمدت الجزائر خلال الألفية أدوات غير مباشرة لتكون أكثر فعالية لتحقيق أهدافها، واستعملت خاصة أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة .ويمكننا القول بأنها نجحت في امتصاص السيولة الفائضة التي عرفتها خلال هذه الفترة، وبذلك تكون قد حققت الاستقرار النقدي .ولكن تبقى الجزائر تعاني من تبعيتها لقطاع المحروقات وعدم إدراكها لأهدافها الاجتماعية.

الخاتمة العامة :

تحتوي الخاتمة العامة على الخلاصة العامة و نتائج اختبار الفرضيات و نتائج البحث و التوصيات و أفاق البحث.

1-الخلاصة العامة:

استهدفا بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة و المتمثلة في: ما هو دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟، أي: إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 ، فتطلب منا هذه الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، بعدها قدمنا عدة مفاهيم للسياسة النقدية التي تختلف في الظاهر لكنها تتفق بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير و التشريعات و الأحكام التعليمية و القوانين و الأوامر التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي بحيث لا يزيد هذا المعروض عن الحد الذي يؤدي إلى ظهور تضخم و لا ينقص عن الحد الذي يؤدي إلى ظهور كساد، و من أجل فهم و تتبع التركيب البنوي للسياسة النقدية من حيث طبيعتها و دورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي كان من الضرورة استعراض النظريات التي اختصت بتحليل السياسة النقدية في إطار نماذج المدارس الاقتصادية المختلفة بدءا من منظور الكلاسيك ثم الكينزيين ثم النقديون، من اعتبار دورها محايد لا تؤثر بأي صورة إلى اعتبارها ظرفية حيث تثبت كهدف نهائي بين البطالة و التضخم و تأخذ بسعر الفائدة كهدف و سيط، و ثانوية بالنسبة للسياسة المالية، إلى أن جاء النقديون الذين ردوا الاعتبار للنقد و السياسة النقدية باعتبارها أكثر فعالية، ثم تحدثنا عن أنواع السياسة النقدية .

ثم تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية و المتمثلة في الأدوات المباشرة و أخرى غير مباشرة، فمن الأدوات المباشرة نجد سياسة تأطير القرض، أما غير المباشرة فتتخصص في معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري، ثم بعد هذا تطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية و التي تتكون من الأهداف الأولية التي تشتمل على مجموعتين من المتغيرات و هي مجمعات الاحتياطات و ظروف

سوق النقد، و الأهداف الوسيطة و التي تتكون أيضا من مجموعتين أيضا و هما الاستهدافات السعرية و الكمية حيث تشمل الأولى على معدل الفائدة و معدل صرف النقد أما المجموعة الثانية فهي تتمثل في المجمعات النقدية، و اختيارها يكون وفق مجموعة من المعايير منها القابلية للقياس، القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، و إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي، ثم الأهداف النهائية و التي هي أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في استقرار مستوى الأسعار، و تحقيق معدل نمو عال من النمو الاقتصادي، و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إلى جانب العمالة الكاملة، غير أنه يبقى هدف استقرار الأسعار هدف رئيسي مقارنة بالأهداف الأخرى، و في الأخير تطرقنا إلى قنوات ابلاغ السياسة النقدية و هي قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، و قناة أسعار السندات و التي تشمل نظرية المعامل Q لتوبين و أثر الثروة على الاستهلاك، و قناة الائتمان التي تشمل قناة الإقراض البنكي و قناة ميزانيات منشآت الأعمال.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي، فتطرقنا إلى البنك المركزي و العرض النقدي، و فيما يتعلق بالبنك المركزي فهو يعد السلطة النقدية و يستمد رمزيته كسلطة نقدية انطلاقا من احتكاره لإصدار النقود القانونية و فق أنظمة الإصدار و التي مرت بمراحل مختلفة، و يظهر دوره في الاقتصاد من خلال الوظائف التي يقوم بها، أما العرض النقدي فهو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة حيث تشمل النقود المتداولة على كافة النقود التي يحوزها الأفراد و المؤسسات و التي تختلف أشكالها وفقا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي و العادات المصرفية، و تطرقنا إلى استقلالية البنك المركزي و التي لا تعني عزل السياسة النقدية عن الحكومة أو السياسة الاقتصادية العامة للدولة و إنما تتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال التام في إدارة السياسة حيث تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من دولة إلى أخرى و هذه الدرجة يتم تحديدها على أساس مجموعة من المعايير منها القانونية و التي تتعلق بالجانب القانوني و منها الاقتصادية و التي تتمثل في مدى تعدد أهداف السياسة النقدية، و مدى قدرة البنك المركزي على تحديد معدل التضخم المستهدف و مدى إمكانية منح القروض للحكومة، و مدى حرية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، و لما تزايد الاهتمام في العشرية الأخيرة بإعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية، بينا المبررات المؤيدة للاستقلالية

و المبررات المعارضة لها، و لما اتفقت الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية البنوك المركزية على أن البنوك المركزية لكل من ألمانيا و سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية أكبر البنوك استقلالية في العالم. أما فيما يخص خلق النقود ، توصلنا إلى أن البنك المركزي هو الذي يقوم بإصدار النقود و أن هذا الإصدار لا يتم إلا بحصول البنك المركزي على ثلاثة أصول تسمى بمقابلات الكتلة النقدية، و هي: الموجودات من الذهب و العملات الأجنبية، و القروض المقدمة إلى الدولة، و القروض المقدمة إلى الاقتصاد، أما خلق النقود فهي مهمة البنوك التجارية و الخزينة العمومية، و بينا أنه لقياس خلق و عرض النقود نعتد على مضاعف الائتمان في حالتي وجود تسرب نقدي و عدم وجوده، و المضاعف النقدي الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقدي، و في الأخير تطرقنا إلى تجربة بعض الدول في مجال السياسة النقدية و قمنا بأخذ تجربتين بالنسبة للدول المتقدمة و هي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و تجربة فرنسا، إلى جانب تجربة دولتين عربيتين و هي تجربة مصر و تونس، من أجل استلهام العبر و رسم المعالم المستهدفة.

أما الفصل الثالث و الأخير، فقد خصصناه لنظام المصرفي الجزائري و السياسة النقدية 2000-2020، من أجل إسقاط الجوانب النظرية التي تطرقنا إليها، خاصة فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية التي استعملها بنك الجزائر لضبط العرض النقدي، فتطرقنا إلى تطور النظام المصرفي الجزائري الذي مر بعدة مراحل أثناء تطوره.

وفيما يخص تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2000-2020 تميزت بتعديلات مست قانون النقد 90-10 و من أهمها التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01 والتي كانت تهدف إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون والثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة ، و تعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11 و تعديلات التي جاء بها الأمر 04-10 ، إضافة إلى البرامج الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة 2000-2020 .

كما تطرقنا إلى تأثير السياسة على العرض النقدي فترة 2000-2020 من خلال الأهداف السياسة النقدية في الجزائر التي تتلخص في هدف توازن ميزان المدفوعات ، هدف استقرار الأسعار هدف النمو الاقتصادي ، إضافة إلى أدوات السياسة النقدية في الجزائر منها معدل إعادة الخصم الذي يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان والاحتياطي الإجمالي والذي ألزمت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها، وإما من مجمل توظيفها أو لجزء منها وأداة استرجاع السيولة، وهي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفئات الودائع لدى بنك الجزائر وعمليات السوق المفتوحة، والتي تتمثل في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية، التي يكون تاريخها أقل من 6 أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض، وأما عن تطور الكتلة في الجزائر، فبدأت بالنقود الورقية، النقود، الكتابية إلى أشباه النقود ومقابلتها التي تعبر في مجموعها عن التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي هي مصدر النقود، والتي تتمثل في الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد والقروض المقدمة إلى الدولة.

نتائج اختيار الفرضيات :

1- يتمثل الإطار النظري للسياسة النقدية في مفهومه الشامل، مشتملا على تطورها عبر مدار الفكر الاقتصادي المختلفة مرورا بأدوات وأهداف السياسة النقدية وصولا إلى قنوات إبلاغ هذه السياسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- يبرز دور السلطة النقدية في ضبط المعروض النقدي من خلال اعتبار البنك المركزي كسلطة نقدية هذا يمكنه من تحديد توجهات السياسة النقدية واختيار الوسائل الملائمة لتنفيذها من خلال أدوات كمية ونوعية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3- يؤثر استقلال البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في كون أن البنك المركزي متى تمتع بقدر عال من الاستقلالية كلما انعكس ذلك إيجابا على أداء السياسة النقدية ومن ثم المساهمة في تحقيق

الأهداف النهائية، وتختلف درجة الاستقلالية من دولة لأخرى حسب مدى تحقيق معايير الاستقلالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4- تتمثل أهم التغيرات التي طرأت على السياسة النقدية في الجزائر في مختلف الإصلاحات أبرزها الإصلاح المالي 1971م والإصلاح النقدي 1986 وإصلاح 1988 الخاص بإعادة التكيف وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

قد قادتنا هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* تعتبر السياسة النقدية مكونا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية تستخدم من قبل السلطات النقدية في سبيل التحكم في العرض النقدي وتحقيق الاستقرار له والوصول إلى الأهداف الاقتصادية العامة.

* يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها ويستخدم في ذلك أدوات مباشرة وغير مباشرة إلا أن درجة فعاليتها تختلف من دولة إلى أخرى هذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة ومدى توفر شروط نجاحها.

* تتوقف فعالية السياسة النقدية على درجة استقلالية السلطة النقدية والتي من خلالها يكون لهذه السياسة فعالية التحكم في المعروض النقدي.

* عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، خاصة قانون النقد والقرض الذي يعتبر بحق نقلة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي والسياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تبدأ بتحديد الأدوات النقدية واستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختار السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي رسمتها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية وهي:

-تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

-تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي.

-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

* صدور القانون 03-11 يشكل تراجع واضح على مستوى مؤشرات استقلالية السلطة النقدية الجزائرية

* إن صدور الأمر 10-04 أزال الغموض حول هدف السياسة النقدية بإعطاء وإرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

*تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتلاءم مع الإنتاج الحقيقي، حيث أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون في النقود الورقية، النقود الكتابية وأشباه النقود التي عرفت تطورا طول الفترة (2000-2020) أما عن مقابلاتها فهي تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد، القروض المقدمة إلى الدولة، حيث سجلت القروض المقدمة إلى الاقتصاد ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2004 .

الاقتراحات و التوصيات :

من بين التوصيات والاقتراحات التي يمكن إدراجها هي:

- العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي من خلال تخفيض التمثيل الحكومي وإرجاع المادة 22 من قانون النقد و القرض 90-10 والمتعلقة بتعيين وعزل المحافظ وأعوانه.

- ضرورة إدراج النقود الالكترونية بغرض تسهيل المعاملات و سرعتها التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة.

- لابد من توفير جهاز إحصائي قوي يعمل على توحيد المعلومات الإحصائية ونشرها لجمهور المواطنين وأصحاب الأعمال الذي من شأنه أن يسهل للطلبة الأبحاث العلمية من جهة ويخلق الثقة بين الدولة والمواطنين من جهة أخرى، إضافة إلى تفعيل الاستثمار الأجنبي.

آفاق البحث:

رغم أننا سعينا إلى الإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك قصور ونقائص، وهناك بعض النقاط التي لم ندرسها نظرا لضيق الوقت ونقص المراجع، نرجو أن تكون هذه النقاط انطلاقة لبحوث قادمة:

- انعكاس استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية.
- أثر السياسة النقدية على السياسات الاقتصادية الأخرى.
- دراسة مقارنة بين الإصلاحات النقدية ما بين الدول النامية والدول المتقدمة.
- تحديات السياسة النقدية في ظل التغيرات الدولية.
- دراسة دور السياسة النقدية في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع :

أولا المراجع باللغة العربية :

* الكتب

- 1- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 .
- 2- أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
- 3- أكرم عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، بغداد، بيت الحكمة، 2002 .
- 4- أكرم حداد و مشهور هذلول ، النقود و المصاريف ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005 .
- 5- أنس البكري ، وليد صافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .
- 6- إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2000 .
- 7- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996 .
- 8- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2002.
- 9- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وتسيير سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 10- جميل فاق نور ، النقود و البنوك و الإستثمار ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008 .

- 11- حشاد نبيل، إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، إتحاد المصارف العربية 1994.
- 12- حسن محمد القاضي ، الإدارة المالية العامة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014 .
- 13- حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 14- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الأولى، دار وائل، 2010 .
- 15- رحيم حسين ، النقد و السياسة النقدية في الفكرين الإسلامي و الغربي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2006 .
- 16- زكريا الدوري ، يسرى السمراني ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازوري ، عمان ، 2013.
- 17- زياد رمضان، محفوظ جودت، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، ط 02 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003.
- 18- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط 4 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003 .
- 19- زينب عوض لله، أسامة محمد الفولي ، " أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، 2003 .
- 20- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
- 21- لحو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي) ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2010 .
- 22- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن، 2010 .

- 23- سيد طه بدوي، مقدمة في النقود و البنوك، مصر، دار النهضة العربية، 2005
- 24- سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1986 .
- 25- سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الإقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات الحلبي ، 2005 .
- 26- سحنون محمد ، الإقتصاد النقدي و المصرفي ، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 .
- 27- صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2005
- 28- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 29- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2013 .
- 30- عباس كاظم الدعيمي ، السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، عمان ، 2010 .
- 31- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، 2004 .
- 32- علي عبد الوهاب نجا ، محمد عزت محمد غزلان ، عبير شعبان عبده ، إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2014 .
- 33- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، الطبعة الأولى، 1994 .
- 34- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 .
- 35- علي توفيق الصادق و آخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، منشورات معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات عمل، العدد الثاني من 04 إلى 09 ماي 1996 ، أبو ظبي.
- 36- عبد الهادي عبد القادر سويفي، السياسة النقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان: 391،392 ، أبريل 1983.
- 37- متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010 .

- 38- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود و بنوك و الأسواق المالية، مصر، الدار الجامعية، 2004 .
- 39- محمد الشريف إلمان، الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال (تحرير)، الإصلاحات الاقتصادية و سياسة 421، الخوصصة في البلدان العربية، ط 01 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999 .
- 40- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004 .
- 41- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية-قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009 .
- 42- محمد طاقة و آخرون ، أساسيات علم الإقتصاد (الجزئي و الكلي) ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .
- 43- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996 .
- 44- محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010 .
- 45- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 46- مارتا قاستيلو برانكو و مارك سوينبون، إستقلالية البنك المركزي هل يمكن أن يساهم في تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1992 .
- 47- فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .
- 48- فليح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000 .
- 49- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
- 50- قدي عبد المجيد ، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ط02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .

51- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والاقتصاديات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013 .

52- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000 .
* الرسائل و الأطروحات :

1- طيبة عبد العزيز ،سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 ، 2003 م ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 ، 2005

2- مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية (حالة بنك الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008.

3- فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 .

4- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

5- بشرى جبار ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي (حالة الجزائر) ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية تأمينات و تسيير مخاطر ، قسم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي .

6- وليد عمران، دورالسياسة النقدية في مكافحة التضخم(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

- 7- رسول حميد، "العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، 2008 .
- 8- ملاذ فائق مجيد بنانة، تباطؤات السياسة النقدية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 2010 .
- 9- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، 2006 .
- 10- سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر(-) 2000 (2013) ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهدي- أم البواقي، 2014/2015 .
- 11- بن زايد ياسين وبوالقابلة فاروق ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة ، دراسة حالة الجزائر (2000-2015) ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة الصديق بن يحي ،2016-2017 .
- 12- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014 - 1990 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاوي د -تلمسان، 2015-2016 .
- 13- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود.مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقاوي د- تلمسان ، 2014-2015 .
- 14- سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية. والتمويلي للبنوك الإسلامية" دراسة قياسية علي عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة

- 2008-2015 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2019 / 2018 .
- 15- معمري ليلي، دور الاستقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة المدية، 2013-2014.
- 16- إكن لونيس، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، رسالة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية الجزائر، 2010 .
- 17- حاجي ، سمية دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014 ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك وأسواق المال ، جامعة محمد الخبير بسكرة ، الجزائر ، 2015-2016 .
- 18- مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2020.
- 19- عميروش شريف ، السياسة النقدية و معالجة اختلال ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،البليدة ، 2005 .
- 20- فرجاني فاطمة و صبراني محبوبة ، دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر في الفترة (2000 - 2016) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد ، دراية- أدرار .
- 21- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة المجلس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 .

* المحاضرات

- 1- محمود العربي شاکر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004.
- 2- شاکر القزويني، محاضرات في النقود والبنوك، ط 02 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 3- محمد أحمد بزار، محاضرات في النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1994.
- 4- محمد ألمان الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 5- شاکر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- 6- شاکر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 .

* المجلات :

- 1- معبد علي الجارحي ، التطورات و السياسات النقدية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 396 ، أبريل 1984.
- 2- عبد الحميد القاضي، السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 355 ، أبريل ، 1974.
- 3- محمود أبو العيون، التشابك المالي و النقدي و فعالية السياسة النقدية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية ، للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، العددان 415، 416، القاهرة ، أبريل 1989 .
- 4- عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل،العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف ، نظرة شمولية ، (تحرير) ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر ، جامعة الشلف ، عدد03.

5- محمد مسعي ، سياسة الانتعاش في الجزائر أثرها على النمو ،مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مبراح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد 10 ، 2012 .

6- فتيحة بن علي و صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017 - 1990 ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3 ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2020 .

* الملتقيات

1- صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، (مداخلة)، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر، جامعة ورقلة 08-2005/03/09 .

2- بلعزوز بن علي كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، (مداخلة)، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق، الجزائر، جامعة تلمسان، أيام 29-30/10/2004 .

* مطبوعات

1- محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004

2- أحمد هني، العملة و النقود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986

3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 .

* النصوص القانونية

1-حسب القانون رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13/12/1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي .

- 2- المواد 7، 4، 3 على التوالي من القانون 88-01
- 3- القانون 88-06 المادة الثانية.
- 4- قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ، المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 14-04-1990.
- 5- المادة 11 من قانون النقد و القرض 90-10.
- 6- المادة 114 من قانون النقد و القرض 90-10
- 7- المواد : 110-111-112-113- من قانون النقد و القرض ، على الترتيب .
- 8- المادة 115 من قانون و القرض .
- 9- تم تغيير نسبة رأس المال الأدنى المطلوب ، بموجب النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04/03/2004 ، المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر .
- 10- تم تعديل هذا النظام بالنظام 2000-02 المؤرخ في 02/04/2000
- 11- المادة 144 من قانون النقد و القرض
- 12- المواد 147-150-151 من قانون النقد و القرض
- 13- حسب المادة 153-154-155 من القانون النقد و القرض .
- 14- المادة 160 من القانون النقد و القرض
- 15- النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم و سير مركزية عوارض الدفع.

التقارير

- 1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع التقرير حول إشكالية ، إصلاح المنظومة المصرفية عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي -الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000
- 2- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية مارس، 2018.
- 3- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2019.
- 4- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2021
- 5- الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي الموحد لسنوات 2009 ، 2015 ، 2019 .
- 6- بنك الجزائر، النشريات الإحصائية الثلاثية للسنوات 2005، 2008 ، 2012 ، 2021
- 7- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2005
- 8- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006 .
- 9- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007
- 10- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013
- 11- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، سبتمبر 2017 .
- 12- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ديسمبر 2020 .
- 13- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2020
- 14- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2016 .
- 15- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2020.

* المواقع الإلكترونية

www.worldbank.org

* المراجع باللغة الفرنسية :

- 1- Philippe Jaffré, monnaie et politique monétaire, 4ème Edition, Economica, 1996.
- 2- Bulletin de la banque de France, Efficacité de la politique monétaire et canaux de transmission. n° 136 avril 2005.
- 3- Frederik Mishkin et Christian bordes : monnaie, banque, et marchés financiers .
- 4- Frederik Mishkin “ the Economics of money, banking, and Financial markets Boston : Scott Foresman and Company, 2 nd ed, 1989.
- 5- bernanke, b, and getler, M., “ inside the black box : the credit channel of policy transmission” , journal of Economic perspective, vol 9, n°04, Monetary fall, 1995.
- 8- Denise flouzat, le concept de banque central, bulletin de la banque de France n° 70, sue le site de la banque de France www.banquefrance.fr/fr/bulletin/main.h
- 9- Sylvester Eijffinger and Macro Hoeberrichts ” THE TRADE OFF” bank Independence conservativeness, OXFORD, economic between central papers, vol 50, n° 03, July 1998

- 10 – jean pierre pattat « contenu et critères de l'indépendance des banque – centrales, dossier : l'indépendance de la banque centrale », revue d'économie financière, N° 22, paris, 1992
- 11– Martin N, Baily, Philip Friedman, Macroeconomics, Fainancial Markets and the international sector, Boston: Homewood, 1991.
- 12–Mark Allen, and Teresa Ter–Minassim, monetary and fiscal policy design issues in low – income countries, IMF publications, IMF, Washington, 08 .August 2005
- 13– Ewe–Gheelim, and Subramanian S, Sriram, Factors underlying the broad money: AN examination of recent U.S. Monetary and definitions of practices of other countries, IMF Working Paper, n° 03/62, IMF, Washington, 2003.
- 14–J. Genereux, Introduction à la politique économiques, 3eme édition, édition du Seuil, Paris, 1999,
- 15– Stefan Ingves, Monetary Policy implementation at different stages of development country cases and Appendices – supplementary market information, IMFpublications, IMF, Washington, October 2004.
- 16– Ahmed Ghazal, le programme de privatisation bancaire en Egypte, revue des économies nord Africaines, Algérie, université de Chlef, n° 03, Décembre 2005

17- Benissad, M.E, Essai d'analyse avec Référence à l'Algérie, OPU, Alger 1975 .

18- Abdelkrim Naas, le système bancaire algérien, INAS, Paris, 2003

19- Amoure Ben Halima , Le Système Bancaire Algérien Texte Et Méalite, Editions DAHLEB, 2eme Edition, Alger, 2001.

20- Mohamed Cherif Ilmane, Transition de l'économie algérienne vue l'économie marché, BA, 1991.